تقرير سنوي

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

2022

فريق إعداد التقرير

الإشراف: أمير داود

فريق مراجعة الانتهاكات : نسرين قدومي

فداء أبو عواد، ساندي قاحوش، محمد المصري

إعداد البيانات المكانية والخرائط: حسن حلايقة

فريق مراجعة المخططات والقرارات: عليان هندي، نعمة سلامة

فريق البحث: مي مشيعل، عبدالله شحادة، سامي عويس

فريق الترجمة والتدقيق: هشام قدومي، بيسان جبر، لينا شنيور، إسلام ناصيف

مراجعة التصريحات: سجى مخلوف

التصميم والإخراج: أمل صوافطة

التحرير: إسلام أبو سل

مرجعية الصور: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة رئيس الهيئة	**5**
ورقة حقائق ومعطيات الإجراءات للعام 2022	**7**
الفصل الأول: إجراءات دولـة الاحتـلال لدعــم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي	**8**
أ : القوانين ومشاريع القوانين التي اعتمدتها أو اقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية خلال العام 2022	9
ب : أبرز التوجهات لدى حكومة الاحتلال في 2022	11
ت : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين	13
ث : مواقف وتصريحات عنصرية لأعضاء وقادة دولة الاحتلال	16
الفصل الثاني: إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستعماري	**19**
أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في العام 2022	20
ب: أمثلة على أبرز المخططات الاستعمارية	24
ت : إجراءات التوسع الاستعماري وقرارات أجهزة دولة الاحتلال في المدينة المقدسة	25
ث : عطاءات البناء للمستعمرات	27
الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي	**28**
أ: استمرار السيطرة على أراضي الضفة الغربية.	29
ب: البيئة القسرية أحد تجليات جريمة التهجير القسري (مسافر يطا، وخربة بزيق).	30
ت: البؤر الاستعمارية الجديدة في العام 2022	34
ث: البؤر التي تمت عملية "شرعنتها" في العام 2022	39
ج: إجراءات نزع الملكية ومصادرة الأراضي.	40
– إعلان المحميات الطبيعية	40
– قرارات الاستملاك	41
– أوامر وضع اليد	43
– إعلانات أراضي الدولة	44
ح: أذونات التخطيط وتوسيع مناطق نفوذ المستعمرات	46
خ: البؤر الزراعية	50
د: بناء مقاطع من جدار الضم والتوسع	56
الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية	**58**
أ: عمليات الهدم	59
ب: إخطارات الهدم	60
ج: الإخلاء المؤقت للسكان	62
الفصل الخامس: اعتداءات المستعمرين وأجهزة دولة الاحتلال على المواطنين وممتلكاتهم	**63**
أ: اعتداءات المستعمرين	**64**
ب: الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية	**66**

ت: مصادرة ممتلكات المواطنين 67
ت: الاعتداء على الأفراد 67
ث: الاعتداء على أشجار الزيتون 68
الفصل السادس: أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في القدس وقطاع غزة 69
الفصل السابع: ملفات 74
الملف الأول: قبضة الاحتلال الحديدية: الرقابة على البناء الفلسطيني في المنطقة المصنفة (ج) 75
الملف الثاني: أبرز ملامح التوزيع الديمغرافي والجغرافي للمستعمرين والمستعمرات 79
الملاحق 82
ملحق (1) المخططات الهيكلية 83
ملحق (2) إجراءات الاحتلال في القدس 91
ملحق (3) قرارات حكومة الاحتلال 95
ملحق (4) قرارات كنيست الاحتلال 98
ملحق (5) عمليات التجريف 106
ملحق (6) محاولات إنشاء البؤر 110
ملحق (7) عطاءات البناء 112

كلمة رئيس الهيئة

قد يختلط الأمر على بعض المراقبين لما يحدث في دولة الاحتلال، بأن الحكومة التي يجري تشكيلها في الفترة الحالية، وهي أعتى حكومة يمينية فاشية في تاريخ دولة الاحتلال بالطبع، من خلال تصوير سابقاتها بأنها حكومات وردية، هذا بالطبع ما يعاكس الحقيقة ويختلف معها جوهرياً، إذ أن الحكومة السابقة برئاسة لابيد/غانتس وسابقتها برئاسة بينيت/لابيد والتي قدمت نفسها كنقيض موضوعي لحكومة نتنياهو التي سبقتهم، لم تختلف من حيث الجوهر في السياسة العامة وفي الإجراءات الاستراتيجية وتحديداً تلك التي تتعلق بالفلسطينين وأرضهم وممتلكاتهم وحيواتهم.

الكثير من التحليل هذه الأيام يبدو ضرورياً لما باتت ذاهبة إليه الحكومة التي يجري تشكيلها هذه الأيام، وتحديداً فيما يتعلق بتسريبات الاتفاقات الائتلافية بين الأحزاب، وتحديداً على مستوى السياسات والبرامج والتشريعات، والتي تستهدف في جوهرها الأرض الفلسطينية والمواطنين الفلسطينيين، باعتبارهم، وبحسب ماكينة الإعلام هذه الأيام، غزاة لأراضي الضفة الغربية، إذ تبْرَع في الفترة الأخيرة الكثير من المنظمات الصهيونية اليمينة في تقاريرها التي تصور الوجود الفلسطيني وتحديداً في المناطق المصنفة (ج) على أنه اعتداء على "أرض إسرائيل" وبدأت بنظم السياسات ومقترحات المشاريع من أجل التعامل بحزم مع الوجود الفلسطيني الأصيل على الأرض.

والحقيقة، أن رواد هذه المنظمات وقادتها، هم من وصلوا إلى حكم دولة الاحتلال في انتخاباتها الأخيرة، هذا معيار دلالي لفهم أو محاولة فهم المرحلة التي نقدم عليها في صراعنا مع دولة الاحتلال على الأرض، إذ أن ثلاثي أقطاب الحكم القادم في دولة الاحتلال "نتنياهو/بن غفير/سموتريتش" اجمعوا على كلمة واحدة هي: أراضي الضفة الغربية، إما من خلال تعديل صلاحيات الأدارة المدنية ومرجعيتها (من وزارة الدفاع إلى وزارة الاستيطان) أو من خلال صلاحيات وزارة الأمن الداخلي وتحويلها إلى وزارة الأمن القومي وسحب صلاحيات الجيش في الأراضي الفلسطينية إلى هذه الوزارة، وأخيراً في مسألة عودة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية، وهي المناطق التي سبق أن تم إخلاؤها بموجب قانون الانفصال الأحادي في العام 2005.

هناك الكثير من العناوين التي تشكل دلالة موضوعية لفهم ما يجري في دولة الاحتلال منها تكثيف الاستيطان وتقليل خطوات الموافقة عليه وشرعنة البؤر ومد الخدمات والبنى التحتية لها وإعادة ترتيب الصلاحيات ... إلخ،

كل هذا يضعنا وجهاً لوجه أمام مرحلة جديدة يجري التأسيس لها هذه الأيام في ظل غياب تام لأي تدخل دولي من شأنه أن يحمي من جملة ما يحمي إمكانية قيام الدولة الفلسطينية وفق الشرعية الدولية، والتي عملت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، وعلى مدار عقدين من الزمن، على إجراء الكثير من التغييرات على الأرض، التي تفرض واقعاً قسرياً قاهراً للسكان الفلسطينيين الأصلانيين وتعدم أية إمكانية لقيام دولة فلسطين.

لقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تعاظماً وتسارعاً في شكل وآليات الدولة القائمة بالاحتلال على الأرض الفلسطينية، سواءً بإجراءات السيطرة الكبيرة على الأرض أو بعمليات الهدم والتهجير القسري الكبير الذي تنفذه هذه الأيام في مسافر يطا في محافظة الخليل، والتي ترتقي إلى مستوى جريمة الحرب، تعاظمت اعتداءات المستعمرين المتطرفين على الفلسطينيين، مدعومين بقوة الجيش المدججة بالسلاح، ومحميين بسياسة الحكومة التي أطلقت العنان لهؤلاء لاستباحة الأرض والاعتداء على كل ما يملكه الفلسطيني من أرض وروح وممتلكات.

إن هذا التقرير الذي يغطي العام 2022 من حيث إجراءات دولة الاحتلال بجيشها ومستعمريها على الأرض والمواطنين الفلسطينيين، يسلط الضوء بالرقم والدلالة والتحليل على أبرز ما حدث، ليضع أمام القارئ، السياسي والدارس وصانع القرار والباحث، أهم بيانات التحولات الجيوسياسية على الأرض، والواقع الإنساني المتأثر بفعل الانتهاكات الجائرة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم.

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

ورقة حقائق ومعطيات الإجراءات للعام 2022

.1	عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة في العام 2022	726,427 مستعمراً
.2	عدد المستعمرات الإسرائيلية	176 مستعمرة
.3	عدد البؤر الاستعمارية	186 بؤرة
.4	عدد البؤر الاستعمارية التي أقيمت في العام 2022	12 بؤرة استعمارية
.5	عدد البؤر التي تمت عملية "شرعنتها" في العام 2022	2 بؤرة
.6	مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال عام 2022	26,424.45 دونماً
.7	عدد المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال عام 2022	715 منشأة
.8	عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة عام 2022	1,220 إخطار
.9	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي صودق عليها في 2022	77 مخطط
.10	عدد المخططات التي تم إيداعها للمصادقة اللاحقة في 2022	81 مخطط
.11	مجمل مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية إسرائيلية (هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بالجدار وتشكل 68.7% من مجموع أراضي (ج)	2380 كم^2
.12	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الاحتلال عام 2022	224 شهيداً
.13	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي المستعمرين عام 2022	6 شهداء
.14	عدد الأشجار التي اقتلعها الاحتلال أو تعرضت لاعتداءات المستعمرين	10,291 شجرة
.15	عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	50 مدرسة
.16	مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	121 ألف دونم
.17	عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها	52 موقعاً
.18	عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	94 موقعاً
.19	عدد الكليات العسكرية	40 كلية
.20	عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	593حواجز وبوابات
.21	طول جدار الضم والتوسع الكلي في حال اكتمال البناء	714كم
.22	الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع	489كم
.23	الجزء المخطط من جدار الضم والتوسع	225كم
.24	مساحة الاراضي التي سيعزلها الجدار من الضفة الغربية في حال اكتمال البناء	560 كم^2
.25	الاراضي المعزولة بشكل كلي حاليا بسبب الجدار	295 كم^2

الفصل الأول: إجراءات دولــة الاحتــلال لدعــم الاستيطان الاستعماري

أ: القوانين ومشاريع القوانين التي اعتمدتها أو اقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية في العام 2022

ب: قرارات الحكومة.

ت: الحوافز والتسهيلات المالية.

ث: مواقف وتصريحات عنصرية لأعضاء وقادة دولة الاحتلال.

أ. القوانين ومشاريع قوانين الجهات التشريعية الاحتلالية[1] للعام المنصرم 2022

أقر الكنيست الإسرائيلي الخامس والعشرين من شهر كانون ثاني 2022 عددا من التشريعات التي حاولت تمكين رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية متطرفة. ومكّنت التعديلات التي أُدخلت على قانون الحكومة الإسرائيلية حزب الصهيونية الدينية المؤيد للمستعمرين من تولي منصب وزير ثان في وزارة الدفاع، مما يمنحه سلطة واسعة لبناء المزيد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة التي يسعى الفلسطينيون لتكون ضمن دولتهم المستقبلية. وسيسمح تعديل ثان للمتطرف أرييه درعي، زعيم حزب شاس، بتولي الوزارة رغم إدانته بتهمة الاحتيال الضريبي.

وكذلك صادق كنيست الاحتلال قبيل الإعلان عن حكومته الجديدة بيومين على مجموعة من القوانين المرتبطة بتشكيل الحكومة المرتقب أن تعرض أمام الكنيست. في هذا السياق، فقد أقر نواب كنيست الاحتلال في ذات الجلسة بالقراءات الثلاث **قانونا يسمح لأي شخص مدان بجريمة ولم يحكم عليه بالسجن الحصول على حقيبة وزارية**. ويستفيد من هذا القانون المتطرف أرييه درعي من حزب شاس الذي عرض نتانياهو عليه منصبا بارزا رغم أنه أدين في وقت سابق بارتكاب مخالفات ضريبية. وأقر الكنيست أيضا **قانونا يسمح بتسليم حقيبة وزارية بعينها لوزيرين وهو إجراء يعني بشكل رئيسي وزارة الدفاع** والهدف منه السماح لزعيم "الصهيونية الدينية" المتطرفة بتسلئيل سموتريتش بتسلم شؤون الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة التابعة لوزارة الدفاع. أما القانون الثالث الذي صوت عليه الكنيست الإسرائيلي فيتعلق **بتوسيع مسؤوليات وزير الأمن الداخلي الاحتلالي** وهو منصب سيكون من نصيب زعيم حزب "القوة اليهودية" اليميني إيتمار بن غفير. وللاقتراب أكثر من خصائص الحكومة الحالية، يعيش الوزراء بن غفير وسموتريتش في مستعمرتين في الضفة الغربية، ويمتلك الاثنان تاريخاً زاخراً من الإرهاب والكراهية والعنصرية والتحريض ضد الفلسطينيين.

واقترحت وأقرت الجهات التشريعية التابعة لدولة الاحتلال، وعلى رأسها الكنيست مجموعة من القوانين فيما بقيت مجموعة أخرى كقوانين مودعة لمصادقات لاحقة، الأغلبية العظمى من هذه القوانين ذات علاقة بالمشروع الاستعماري في الضفة الغربية والقدس، والتي تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وإعدام أية إمكانية لحل سياسي مستقبلي، فيما اتسمت هذه المشاريع بالعنصرية ضد الفلسطينيين وانحيازها التام لصالح المستعمرين، القوانين التي ترصدها وتحللها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان هي القوانين التي تمس حياة ومستقبل الفلسطينيين وأوضاعهم، وبالنظر إلى أن جوهر هذه القوانين يحمل طابعاً عنصرياً احتلالياً هدفه إحكام السيطرة، وليّ عنق الكثير من القوانين من أجل إحكام هذه السيطرة، فإن الملخص القادم، والملحق المرفق في نهاية هذا التقرير يستهدف هذه القوانين فقط.

ومن أبرز ما تم تداوله في الكنيست الحالي مشروع **قانون منع الفلسطينيين من السيطرة على مناطق (ج)** وجاء في القانون: يهدف القانون إلى معاقبة كل فلسطيني بحرمانه من الحصول على أي تصريح دخول إلى إسرائيل في حال قيامه بعملية بناء "غير قانوني" في المنطقة المذكورة، وذلك للمحافظة على المصالح الإسرائيلية.

[1] راجع ملحق القوانين ومشاريع القوانين في قسم الملحق نهاية هذا التقرير

وكذلك التداولات التي تعلقت **بالأسرى الفلسطينيين** فقد تداولت الجهات التشريعية في دولة الاحتلال مشروع قانون يدعو إلى تعديل **قانون العقوبات من عام 1977** يسمح من خلاله بإعدام كل من يتهم بتنفيذ عمليات "إرهابية خطيرة" بحسب الوصف الاحتلالي، وهو قانون يجري الحديث عنه بقوة داخل دولة الاحتلال هذه الأيام، وبخصوص الأسرى الفلسطينيين أيضاً، فقد تم نقاش قانون آخر يحرم بموجبه الأسرى الأمنيين (الفلسطينيين) من **مشاهدة المحطات العربية في سجون الاحتلال** ويسمح بموجب هذا القانون الأسرى من مشاهدة القنوات التي تبثها الجهات الإسرائيلية الحكومية فقط.

ب. أبرز التوجهات لدى حكومة الاحتلال[2] في العام المنصرم 2022:

اتسم العام المنصرم 2022 باتخاذ حكومة الاحتلال مجموعة من القرارات التي تعبر من خلالها عن هوية هذه الحكومة، كمثيلاتها السابقات، في إمعانها بتعزيز ورعاية مشروع وأنشطة الاستيطان الاستعماري في الأرض المحتلة، ولا يحتاج المراجع لرزمة هذه القرارات الجهد الذهني الكبير من أجل تبين حقيقة هذه الرعاية، التي تتجاوز كونها رعاية مباشرة لهذا النوع من الأنشطة، بل تتعداها إلى ما هو أوسع من ذلك، وتحديداً في تعزيز صلاحية المستعمرين اليهود في السيطرة على الأرض، فقد عززت أولاً ما أطلق عليها **خارطة الأولويات** التي تمنح من خلالها مجموعة من المستعمرات (تشمل معظم مستعمرات الضفة الغربية والقدس) مجموعة من التسهيلات تحت بند ما يطلق عليها مناطق الأفضلية، (راجع قسم الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة للمستعمرين) ولعل أبرز قراراتها إلى جانب ذلك ما أوصت به نائبة المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال بمد شبكة الكهرباء للبؤر الاستعمارية كتحايل على إجراءات تتطلبها عملية **شرعنة البؤر الاستعمارية** التي تتنكر لها حكومة الاحتلال في العلن، وتدعمها في الخفاء.

وليس بعيداً عن ذلك، فقد وافقت الحكومة أيضاً، وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، على **بناء 40 كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى 360 مليون شيكل**. وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع 9 أمتار[3]، في المناطق التي تعتبرها دولة الاحتلال ممراً للعمال أو ما بات يطلق عليها حديثاً "الفتحات"، وليس خافياً على أحد، أن دولة الاحتلال هي التي سمحت بوجود هذا النوع من الفتحات، كنوع من التحايل لكسب المزيد من الأيدي العاملة الفلسطينية، ولاحقاً، بدأت تطلق الشكاوي التي أدت إلى اتخاذ هذا النوع من القرارات من أجل تسريع بناء أجزاء جديدة منه في هذه المناطق، وهي تمارس بذلك نوعاً من الابتزاز المعيشي للفلسطينيين من خلال مواصلة إغلاق وفتح هذه الممرات وفق ما تطلق عليها حالة الهدوء أو البلبلة الأمنية.

ولعل أبرز قرارات حكومة الاحتلال التي تدلل على رعاية المشروع الاستعماري واستثمارها الاستراتيجي في هذا المجال قرار "سلطة أراضي إسرائيل" في جلستها التي عقدت برئاسة وزير الاسكان "زئيف إلكين"، والتي قررت من خلالها تقديم **تخفيضات لمن يسكن في الأرياف والمناطق المصنفة مناطق تطوير (أ،ب،ج)**، التي تشمل كل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولكل من خدم في الأجهزة الأمنية. وتضمن التخفيض منح كل من يرغب ممن صنف تحت هذه الخانة قطعة أرض تبلغ مساحتها من 5-10 دونم.

ومن أجل الوقوف على فهم أعمق لأسباب سلوك جيش الاحتلال وتحديداً في تعاملهم مع المتظاهرين السلميين في الأراضي الفلسطينية وسلاسة إطلاق النار وإحداث العديد من الإصابات القاتلة في صفوفهم، يمككنا العودة إلى قرارين هامين من قرارات مجلس وزراء الاحتلال الأول بتاريخ 2022/2/22: حين أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية أن لا قيود على **عمل قوات الأمن الإسرائيلية المختلفة في الضفة الغربية بهدف ما سمي منع "الارهاب"**. وثانيها بتاريخ 2022/3/13 حين قررت حكومة الاحتلال **زيادة عمليات الاغتيال وتسريع عملية المبادرة** إليها، خاصة تلك الموجهة ضد التنظيات الايديولوجية. وبالنظر إلى الحكومة الجديدة الجاري تشكيلها نهاية العام 2022، والتي تعتبر أكثر الحكومات يمينة وفاشية وتطرفاً، ثمة الكثير من القضايا الخطرة التي تعتزم الحكومة الجديدة التعامل معها، ويظهر جوهر هذه القضايا من خلال الاتفاقات الائتلافية التي جرت بين الأحزاب التي ستشكل الحكومة، ففيما يتعلق بالبنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي تم الاتفاق عليها ضمن منظومة الائتلاف الحكومي كانت من خلال الاتفاق على رفع أجرة جنود الجيش الإسرائيلي 20% مع التأكيد على الوحدات القتالية (ضمنها الوحدات الخاصة)، وكذلك فقد تم الاتفاق على تعميق التعاون

[2] راجع ملحق رقم (4) قرارات وتوجهات حكومة الاحتلال في قسم الملاحق.

[3] راجع الجزء المتعلق ببناء مقاطع الجدار في شمال الضفة الغربية وجنوبها نهاية الفصل الثالث.

مع الدول العربية الموقعة على اتفاقية ابراهام، وكذلك تم إقرار أن تبحث الحكومة القادمة عن السبل والوسائل لتوقيع اتفاقيات سلام أخرى لإنهاء النزاع الإسرائيلي العربي (من دون حل القضية الفلسطينية وهي ليس مقصودة في الاتفاق وانما السعودية ودول أخرى)، وكذلك دعم جامعة ارئيل (جامعة داخل مستعمرة من مستعمرات الضفة الغربية) اقتصاديا وتعزيز كوادرها الأكاديمي بالباحثين والأساتذة والعمل على تنفيذ القرارات السابقة بتحويل المدينة (المستعمرة) إلى مدينة جامعية، وكذلك قضى الاتفاق بتعزيز البنى التحتية للمواصلات في كل إسرائيل وكذلك المواصلات العامة مع ربط مواصلات مدن الريف (عندما تستخدم إسرائيل الريف المقصد هنا المستعمرات في الضفة الغربية) وتخصيص مبلغ يساوي 8 مليارات شيكل لهذا الغرض، وكذلك ستعمل الحكومة على تطوير النقب والجليل والريف واستكمال المشاريع التي بدأت فيها (من المترجم اينما وردت كلمة ريف تعني المستوطنات من مفهوم إسرائيلي لتفادي النقد الدولي)، وتم الاتفاق على إزالة الحواجز البيروقراطية للسماح للمجالس المحلية والبلدية بالبناء من دون الرجوع لجهات أخرى (المقصد هنا عدم الرجوع لأخذ موافقة المستوى السياسي والإدارة المدنية على البناء بعد إقراره من المجلس البلدي أو القروي). واحدة من القضايا الملتهبة التي سيُطلب من الحكومة التعامل معها في الأيام الأولى من ولايتها هي قضية حوميش. وستعقد جلسة استماع للمحكمة العليا بشأن هذا الأمر في أقرب وقت من العام الجديد، وينص الاتفاق مع الصهيونية الدينية على أنه "في ضوء جلسة الاستماع، سيتم تقديم تشريع لتعديل قانون الانفصال في "شمال السامرة" والمقصود بها مستعمرات شمال الضفة الغربية التي جرى الانسحاب منها في العام 2005. وستبلغ الحكومة المحكمة العليا بنيتها تعديل القانون وعزمها تنظيم استمرار دراسة التوراة في الموقع (حوميش) بحكم وجود المدرسة الدينية في موقع المستعمرة المخلاه، من خلال القائد العام بالتنسيق بين وزير الدفاع والوزير في وزارة الدفاع"[4].

[4] عن يديعوت أحرنوت، نسخة 2022/12/31

ت. الحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية للمستعمرين:

تعطلت الجهات التشريعية الرسمية في النصف الأخير من العام 2022 نظراً لحل الكنيست وإجراء الانتخابات وتحولات السياسة في دولة الاحتلال، لكن السياسات القائمة على دعم الاستيطان وتقديم الدعم له وتوفير الحوافز للمستعمرين المستوطنين لم يتوقف للحظة واحدة، إذ أن ما يحدث على الأرض في هذا الخصوص لا يعدو كونه جزءاً من سياسة كبرى يجرى الاتفاق عليها في كل الأحوال، وتبقى التفاصيل الأخرى هامشية أمام المخطط الكبير، وبالرغم من الصعوبة الكبيرة في حصر مجمل ومجاميع الحوافز والتسهيلات التي تقدمها حكومة الاحتلال للمستعمرين، إلا إن هنالك الكثير من الشواهد، التي لا تعزز حجم هذه التسهيلات وحسب، بل وترعى من جملة ما ترعى الاستعمار وعملياته وإجراءاته على الأرض الفلسطينية بكل ضراوة، وبالإضافة إلى كون هذه الإجراءات تؤسس قانونياً من خلال إدماجها في تشريعات تطرحها أجهزة الحكومة ويصادق عليها الكنيست، أو ضمن قرارات حكومية، وقرارات لجان حكومية أو برلمانية باعتبارها – أي المستعمرات – جزءاً من دولة الاحتلال، ووظيفياً من خلال إنشاء أجسام جديدة تخصص لها الموازنات ويعين على رأسها غلاة المستعمرين وظيفتها المعلنة البناء في المناطق الفلسطينية، والسرية في مراقبة التمدد الفلسطيني ومحاصرة هذا التمدد بالهدم والاستيلاء على الأرض من خلال جملة من الإجراءات التي صممتها الدولة القائمة بالاحتلال لذلك.

قرارات الحكومة الإسرائيلية هذا العام كانت الحاضنة الأكبر لهذه التسهيلات التي أخذت أشكالاً مختلفة، ففي مطلع العام أقر مجلس وزراء الاحتلال تمديد سريان مفعول قرار حكومة الاحتلال رقم 4302 الصادر بتاريخ 25\11\2018 المنظم لمنح امتيازات في مجال الإسكان والتطوير للمناطق التي اعترف بأنها ذات أفضلية وطنية وذلك حتى تاريخ 20\11\2022، ويشمل القرار المذكور كل المستعمرات الإسرائيلية، وللوقوف أكثر على هذا القرار، الذي تناولناه بالتحليل في التقرير السنوي "لأبرز انتهاكات الاحتلال في العام 2018".

ففي ذلك العام أقرت حكومة الاحتلال ما يعرف بخارطة مناطق الأفضلية الوطنية. ونتيجة له قررت وزارة البناء والإسكان بأن كافة مستعمرات "يهودا والسامرة" ستستمر في التمتع بالتسهيلات في إطار التجمعات ذات الأفضلية الوطنية التي تشمل تمويل التخطيط والبناء للمباني السكنية الجديدة وزيادة قيمة القروض للمستحقين. وللمرة الأولى فإن مستعمرات مثل "ميغرون"، "تلمون"، "كيرم رعيم" و"شفوت راحيل" سوف تحظى بتسهيلات جدية.

الحكومة الإسرائيلية في عام 2018 صادقت على الخارطة المعدلة لمناطق الأفضلية الوطنية التي أعدها وزير الإسكان "غالانت". قرار الحكومة المشار إليه تضمن تكليف وزارة البناء والإسكان بتمويل تكاليف التخطيط وتطوير البناء في مناطق الأفضلية تلك بنسبة تصل ما بين 20% 70%، وكذلك زيادة حجم القروض المقدمة للأشخاص الراغبين في السكن في هذه التجمعات. مع أن الخارطة المعدلة تضمنت 586 تجمعاً سكانياً إسرائيلياً إلا أنه وفقاً للتصنيف الذي اعتمدته تلك الخارطة فإن غالبية المستعمرات (أكثر من 80% منها) تقع ضمن التصنيف الأول والثاني أ1 +أ2 في تلك القائمة، ما يعني أن نسبة الدعم لديها تتراوح بين 50%- 70%. كذلك فإنه إلى جانب هذا التصنيف تم اعتماد ثلاثة معايير أخرى لاحتساب قيمة الدعم يبدو واضحاً معه أنها فُصِّلت على مقاس المستعمرات، حيث الأفضلية للتجمع الريفي وليس الحضري، للبيت المنفصل لا المتعدد الطوابق، وللمناطق الاكثر انحداراً[5]، وإذ تمدد حكومة الاحتلال هذا

[5] انظر نفس القسم، تقرير الانتهاكات السنوي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2018.

القرار حتى نهايات العام 2022، فإن في ذلك ما يفسر حجم التغول الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، ويطرح الأسئلة حول انفلات المستعمرين وانتقال جرائمهم من الأشكال الفردية المتفرقة، إلى الأشكال المنظمة المعد لها جيداً، والتي تبدو للوهلة الأولى تفوق أي تصور أو توقع ممكن، في جملة الشهور القليلة الماضية.

وليس بعيداً عن هذا القرار، وإمعاناً في تثبيت حالة "الرعاية المطلقة" التي تقدمها دولة الاحتلال لميليشيا المستعمرين فقد قررت ما يطلق عليها باسم "سلطة أراضي إسرائيل" في جلستها التي عقدت برئاسة وزير الاسكان "زئيف إلكين"، "تقديم تخفيضات لمن يسكن في الأرياف والمناطق المصنفة مناطق تطوير (أ،ب،ج)، التي تشمل كل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولكل من خدم في الأجهزة الأمنية. وتضمن التخفيض منح كل من يرغب ممن صنف تحت هذه الخانة قطعة أرض تبلغ مساحتها من 5-10 دونم"، وبالتجاوز عن إجرامية فكرة منح الأراضي كجزء من التسهيلات والتخفيضات لميليشيات المستعمرين، فإن الحكومة الإسرائيلية تقفز في مشروعها الاستعماري قفزة خطيرة أخرى، بتقديمها مظلة قانونية لاستيلاء المستعمرين على الأرض[6].

ولعل أهم قفزات حكومة الاستيطان الاستعماري في دولة الاحتلال تبعات إنشاءها لما يسمى بوزارة الاستيطان في عام 2020[7]. وبحسب المهام الموكلة لهذه الوزارة التي تضمنها مرسوم إنشاءها هو مراقبة وضبط أنشطة قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية وإجراء تدريبات تأهيلية التي تسبق الالتحاق بالجيش، وتمويل الأنشطة المختلفة مثل "مشروع الاستطلاع"[8] بمبلغ خصص لهذه الأغراض يقدر ب20 مليون شيكل معظمه يذهب لتطوير البنية التحتية المخصصة للمجالس المحلية"[9]. هذه الأموال تعتبر كمخصصات الحكومة الإتلافية إلى الجهات الاستيطانية التي تراقب وتنفذ في الأراضي الفلسطينية، وهي نتيجة اتفاق ائتلافي بين اليمين وحزب "يش عتيد" ، سيؤدي هذا التمويل إلى إضافة 46 موظفًا للإدارة المدنية – 15 منهم إلى وحدة الإشراف هدفهم الرئيسي هو ممارسة الإرهاب الإسرائيلي ضد البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة ج[10].

لم تتوقف حوافز حكومة الاحتلال عند حافة المستعمرات الكبيرة المقرة، ففي يوم 2022/4/12 وافق مكتب المدعي العام الإسرائيلي على ربط البؤر الاستعمارية "غير القانونية" في الضفة الغربية التي تم بناؤها دون موافقة الحكومة بشبكة الكهرباء، هذا المخطط من شأنه أن يسهل عملية شرعنة البؤر الاستعمارية دون إقرار المخططات الهيكلية التي لطالما تذرعت أجهزة دولة الاحتلال بعدم اعترافها رسمياً بهذا النوع من البؤر، وبالتي يسمح هذا المخطط لهذه البؤر بالتمدد والتوسع بسرعة تفوق مثيلاتها في السابق في حال تم الشروع بتنفيذ المخطط، يتذرع مكتب المدعي العام، أن قرى فلسطينية أخرى سيتم وصلها بشبكة الكهرباء في مقابل ذلك، لكن يبدو هذا التصريح ما هو إلا ذر للرماد في العيون ومحاولة معروفة لامتصاص أي موقف قانوني أو دولي مناهض لهذا النوع من الخطوات، يقضي المخطط بربط البؤر الاستعمارية التي تم بناؤها على أراضٍ أعلنت أنها أراضي دولة، الأمر الذي يفتح عيون الدهشة أمام تصنيفات دولة الاحتلال للأرض الفلسطينية التي لم تتجاوز كونها آلية من آليات السيطرة على الأرض.

في نهاية العام، ومع تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً وفاشية في تاريخ الاحتلال، رشحت الكثير من التوجهات والتصورات التي ظهرت على شكل اتفاقات ائتلافية بين أحزاب اليمين كانت أبرز عناوينها هو الاستيطان الاستعماري الاحلالي على الأرض الفلسطينية، لكن من

---

[6] أ. زيف، الكشف عن المعطيات: هكذا تمول الدولة أقسام الدوريات التابعة للمستوطنين، موقع : "سيحاة ميكوميت، 18.4.2022

[7] للعلم: بعد مراجعة قائمة الوزارات والهيئات الحكومية المدرجة في المواقع الرسمية لدولة الاحتلال تبين أنها لم تدرج وزارة الاستيطان في قوائمها، مع أن هناك العديد من المراسلات الرسمية التي تشير إلى أن هذه الوزارة قائمة وتخضع لقيادة رئيس الوزراء السابق، بينيت، وسموترتيش حالياً.

[8] يقصد بمشروع الاستطلاع: هو مراقبة البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة ج وتقديم التوجيهات للجيش لتنفيذ عملية الهدم ووقف التمدد الفلسطيني.

[9] أ. زيف، الكشف عن المعطيات: هكذا تمول الدولة أقسام الدوريات التابعة للمستوطنين، موقع : "سيحاة ميكوميت، 18.4.2022

[10] هآرتس: من البناء إلى الأموال الجديدة للمستوطنين، عام الحكومة وراء الخط الأخضر، 24.6.2022

جملة ما سيتم تخصيصه وفق هذه الاتفاقيات مبلغ ستمول ميزانية غير مسبوقة لإجراء تحسينات كبيرة للطرق التي تربط المستعمرات في الضفة الغربية. وذلك في إطار الاتفاق بين الحزب الصهيوني الديني والليكود، تقرر استثمار وبحسب ما رشح ما لا يقل عن ثمانية مليارات شيكل كجزء من خطة خمسية لتطوير نظام الطرق في الضفة الغربية، هذا مبلغ ضخم لم يتم استثماره في هذا المجال منذ سنوات. شبكة الطرق هذه سيترتب عليها الكثير من مصادرات الأراضي بحجة الاستملاك لمصلحة الجمهور، وهو جمهور مستوطنين بالطبع، على حساب الأرض الفلسطينية، هدفها وصل الكتل الاستيطانية ببعضها البعض من جهة، وتحويل المدن والقرى الفلسطينية إلى معازل بفعل ذلك كله.

ث. أبرز المواقف والتصريحات العنصرية لأعضاء وقادة دولة الاحتلال

يتوقف هذا الجزء من التقرير، أمام أبرز التصريحات التحريضية العنصرية التي أطلقها قادة في حكومة الاحتلال وأعضاء بارزين في الكنيست، نحاول من خلال هذا الجزء، إطلاق هذه الإضاءة من أجل أن ترتبط الأقوال بالأفعال التي تجري على الأرض، لتأكيد أن كل الانتهاكات الصارخة على صعيد حقوق الإنسان الفلسطيني تجري ضمن سياق خطابي واضح ومعلن، وكذلك فقد زخرت مواقع قيادات دولة الاحتلال والمستعمرين بالتحريض المباشر على المواطنين الفلسطينيين، سواء تلك التحريضات العنصرية أو تلك التي تشجع على البناء الاستعماري وسرقة الأرض الفلسطينية، ولعل أبرز مظاهر التحريض التي زخرت بها مواقع المتطرفين المستعمرين تلك التي باتت تحرض بشكل خطير على هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وكادرها العامل لا سيما رئيس الهيئة السيد مؤيد شعبان، نستعرض في هذا الجزء من التقرير مواضع التحريض وأبرز ما جاء فيها:

صرح **عضو الكنيست عن الليكود بنيامين نتنياهو** عبر حسابه على الفيسبوك "لقد رفضنا على مدار سنوات المطلب الفلسطيني الخطير والذي يعني نفوذاً فلسطينياً في الأغوار، على الجواب ان يكون واضحاً حتى الآن: لا للدولة الفلسطينية، لا للتنازلات، لا للتراجع".

صرح **عضو الكنيست عن الليكود أوفير أكونيس** عبر حسابه على "فيسبوك" مهاجماً الفلسطينيين، "أولئك حيوانات بشرية، ليسوا جيران وليسوا أحدا يجب أن نصنع معه السلام، ليس لأننا لا نريد إنما لأنهم هم من لا يريدون".

وكتبت **"معاريف"**، "موظفو البلدية، بمرافقة قوات من الشرطة والجيش، تسللوا أمس فجرًا إلى بيت في الحي المقدسي (الشيخ جراح)، والذي استولت علية عائلة صالحية قبل سنوات، بشكل غير قانوني، قاموا بإخلاء افراد العائلة الذين تحصنوا هناك وهدموا المنزل، 18 معتقلا بشبهة الإخلال بالنظام، وفي اليسار غضبوا وصرحوا يجب وقف التطهير الإثني."

وتغنى **عضو "الكنيست" المتطرف ايتمار بن غفير (الوزير حالياً)** بهدم المنزل وسمى الخطوة بـ"استعراض سيادة"، وأنها "الخطوة الأولى ويجب الا تتوقف، وهناك عدد من المنازل التي يجب اخلاؤها ويجب التوضيح لعددٍ من المتسللين أنّ إسرائيل دولة قانون، وعلى الدولة أنّ تستعرض قدرتها على فرض السيادة أولا في القدس ومن غير المسموح لمنتهكي القانون بالسيطرة عليها".

اعتبرت **رئيسة لجنة التربية والتعليم في الكنيست الإسرائيلية شارن هسكل**، زيارة مدرسين فلسطينيين من أراضي الـ48 لضريح الشهيد ياسر عرفات في رام الله، جريمة تستحق معاقبتهم. ودعت هسكل إلى معاقبة المدير وطاقم التدريس في المدرسة الشاملة القريبة من شفا عمرو الذين قاموا بالزيارة. وكان طاقم التدريس في المدرسة قد زار ضريح الشهيد ياسر عرفات والتقط صورة جماعية ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. عضو الكنيست هسكل من حزب الأمل بعثت رسالة إلى وزيرة التربية والتعليم الإسرائيلية تطالبها باتخاذ إجراءات ضدهم ومعاقبتهم وقالت: "زيارة ضريح ياسر عرفات تعني دعم لرمز الكراهية لإسرائيل".

وفي تشرين أول: **تعهد بنيامين نتنياهو زعيم المعارضة** (حينها) رئيس وزراء الآن، ببناء المزيد من المستوطنات في الضفة إذا أعيد انتخابه. وتعهد بدعم بناء مساكن ضخمة في مستوطنات الضفة الغربية إذا استعاد منصبه كرئيس للوزراء بعد الانتخابات الإسرائيلية المزمع تنظيمها

في نوفمبر، ووقع نتنياهو مع 30 عضوا من حزب الليكود و26 سياسي آخر من حزب "شاس" و"يهدوت هتوراة" والحزب "الصهيوني الديني" و"البيت اليهودي" إعلان نوايا لـ "الحركة من أجل السيادة" بهدف تطوير المستوطنات وبناء المزيد منها.

وجاء في بيان أصدرته **حملة تسمى "تحرك شرقا"، تقودها "الحركة من أجل السيادة" اليمينة المتطرفة** إن أفضل حل لأزمة الإسكان هو البناء في الضفة الغربية، وتابع البيان "خطر أسعار المساكن في وسط البلاد يستلزم بناء ضخم في المنطقة المجاورة، يهودا والسامرة."

وقال البيان إن "بناء آلاف المنازل على محور تل أبيب–أرئيل سيؤدي إلى زيادة كبيرة في المعروض من أراضي البناء وانخفاض كبير في أسعار المساكن."

وبتاريخ 25 تشرين أول، 2022: نشر موقع **الصوت اليهودي مقالاً "لشالوم فريدمان"** حول أنشطة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، واختتم المقال بالعبارة التالية: في منتدى "الكفاح من أجل كل دونم" قالوا ردًا على ذلك "بدلاً من إطلاق النار على أقدام مثيري الشغب واعتقال هذه المجموعة من الإرهابيين على الفور (يقصدون كادر الهيئة)، ( ) لقد حان الوقت للجيش الإسرائيلي ليدرك أن هذه ليست أقل من منظمة إرهابية منظمة ومنظمة وراء معظم أعمال الشغب في يهودا والسامرة".

وكذلك في تاريخ 23، تشرين أول،2022: نشر موقع **الصوت اليهودي مقالاً آخر "لشالوم فريدمان"** حول الهيئة حرض فيها على الوزير مؤيد شعبان، نقتبس هنا هذه الفقرة: "الكلمات الجادة والتحريضية التي قالها الوزير شعبان، الذي دعا إلى تشكيل لجنة لبدء انتفاضة ضد الشعب اليهودي، دليل آخر على خطورة الرجل الذي يتجول بحرية في أنحاء يهودا والسامرة. لعدة سنوات. "هذا هو الرجل الذي يرأس الهيئة العنيفة" هيئة مقاومة الجدار والاستيطان" ويقود منذ سنوات عديدة مع أعضاء الهيئة، سلسلة من أعمال الشغب العنيفة كل أسبوع ضد المستوطنات اليهودية وقوات الأمن. واوضحوا في المنتدى ان الجهاز الأمني يجب ان يعود إلى رشده ويتصرف على الفور ضد الوزير واعضاء التنظيم الذين كانوا إرهابيين في الماضي وما زالوا في الحاضر".

وفي تاريخ 12 تشرين ثاني، 2022: نشر **موقع مكور ريشون مقالا عنصريا** بعنوان: "جنود الجيش وحريديم مقابل جثث عربيّة"، يحرض فيه على مدرسة في الطيبة لأن طلابها قاموا بالتعبير عن تاريخهم وانتمائهم، رغم أنه في المدارس اليهودية هناك المئات من المعارض التي تتحدث عن بطولات اليهود في عدد من المعارك، لكن عندما يكون الحديث عن العربيّ يصبح الأمر تحريضًا، طبعا مع ادعاء أنّ إسرائيل تحترم حرية التعبير عن الرأي.

وكتب **الصحفي يشاي فريدمان** مقالا عنصريا في نفس الموقع حول **المناضلة الراحلة فاطمة البرناوي**، جاء فيه: "اتفاق واسع، من كل أطياف المجتمع العربي، على رثاء مخربة توفت مؤخرًا، فاطمة البرناوي، كانت المخربة الفلسطينية الأولى، وتوفيت في الشهر الأخير. منذ ذلك الوقت والعالم الافتراضي مليء بالرثاء من قبل عدد من الشخصيات؛ أعضاء كنيست، موظفو بلديات، وموظفو مكاتب حكومية".

في 4، كانون أول، 2022، نشر **يوسي داجان، رئيس "مجلس إقليمي السامرة" الاستيطاني** على صفحته الرسمية في فيسبوك يشيد في منشوره بالجندي الذي أعدم الشاب عمار حمدي مصلح من قرية أوصرين والذي تم إعدامه بدم بارد في شارع حوارة يوم 2، كانون أول، 2022 قال داجان في منشوره: أقول لضابط حرس الحدود الذي قضى على الإرهابي: أنت بطل أشكرك ليس فقط شخصيًا ولكن نيابة عن جميع سكان السامرة" وقال: إن الإرهابي الذي حاول قتل المدنيين والجنود قبل بداية يوم السبت، هو رجل من حركة فتح، عضو في حركة أبو مازن" وأضاف: "حان الوقت للخروج من وهم التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية لا يوجد تنسيق أمني هناك "سلطة فلسطينية" قاتلة هدفها تدمير دولة إسرائيل".

صورة عن تصريح يوسي داغان عبر صفحته الرسمية في فيسبوك

الفصل الثاني: إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستعماري

أ : المخططات الهيكلية المصادق عليها والمقدمة في العام 2022

ب: أمثلة على أبرز المخططات المصادق عليها في العام 2022

ت: إجراءات التوسع الاستعماري وقرارات أجهزة دولة الاحتلال في المدينة المقدسة

ث: أبرز عطاءات البناء في المستعمرات

أ. المخططات الهيكلية المصادق عليها والمودعة[11] في للعام 2022

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الاستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشير الى أن سلطات الاحتلال تسوّق هذه الانتهاكات باعتبارها ممارسات مشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية احتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 الصادر عام 1966) دون أن يتطرق إلى الأمر العسكري (رقم 418 لعام 1979) الذي عدل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه. هكذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن خولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومنحت هذا المجلس سلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، منحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة.

ولكي ندرك كيف يسير واقع التخطيط والبناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنتطرق بعجالة إلى اللجان المنبثقة عن مجلس التنظيم الأعلى هذا، والتي تتضافر جميعاً لتكريس الواقع الاستعماري الإسرائيلي على هذه الأرض:

- مجلس التنظيم الأعلى ويطلق عليه أيضاً (مكتب التنظيم الأعلى في يهودا والسامرة) وهو ينظر في المخططات الإقليمية الإسرائيلية، والمخططات الهيكلية للتجمعات الفلسطينية. وعن هذا المجلس تتفرع سبع لجان.
- (اللجنة الفرعية للاستيطان) وهي الأهم في رأينا، كونها منحت صلاحية مجلس التنظيم الأعلى فيما يتعلق بالمخططات التنظيمية الخاصة بالمستعمرات الإسرائيلية القائمة أو المخطط لها.
- (اللجنة الفرعية للمراقبة والتفتيش) التي تتولى مراقبة البناء من قبل الفلسطينيين وإصدار أوامر وقف البناء وأوامر الهدم النهائية.
- (اللجنة الفرعية للتخطيط والترخيص) التي تنظر في الاستئنافات المقدمة من الفلسطينيين أصحاب المباني المهددة بالهدم.
- أما اللجان الفرعية الأربع الأخرى فهي (اللجنة الفرعية لجودة البيئة)، (اللجنة الفرعية للطرق والسكك والمطارات)، (اللجنة الفرعية للمحاجر والكسارات) و(اللجنة الفرعية للاعتراضات).

مخططات البناء من العام المنصرم 2022:

عقدت اللجنة الفرعية للاستيطان من العام المنصرم 2022 مجموعة من الجلسات لمناقشة المخططات الهيكلية والتفصيلية للمستعمرات، كان أبرزها الجلسة التي تم عقدها يوم 2022/5/12 والتي تم إقرار المصادقة والإيداع ل4,427 وحدة سكنية في جلسة واحدة. ففي

[11] راجع جدول المخططات التفصيلية في قسم الملاحق، ملحق رقم 1.

هذه الجلسة مثلاً جرى الموافقة على شرعنة بؤرة استعمارية غير قانونية بالأثر الرجعي وهي بؤرة (متسبيه داني)؛ وجرى توسيع ضخم لمستعمرة الكناه في محافظة سلفيت بـ 500 وحدة سكنية جديدة. وكذلك توسعة لحجم مستعمرة دوليف غربي رام الله بـ 454 وحدة سكنية. وجرى المصادقة على إضافة 156 وحدة سكنية في مستعمرة كريات أربع الملاصقة لمدينة الخليل. وكذلك المصادقة على إضافة 332 دونما إلى المنطقة الصناعية بأرييل. وإضافة 1061 وحدة سكنية في مستعمرة بيتار عيليت غربي بيت لحم.

وفي مجمل العام 2022 نظرت اللجان الاستيطانية التي عقدت في أكثر من جلسة في ما مجموعه 175 من المخططات التنظيمية (إقليمية، وهيكلية وتفصيلية). تقديم هذه المخططات الاستعمارية كان يهدف إلى أخذ موافقة اللجنة على إيداعها أو على سريان نفاذها، وهي موافقة لم تبخل بها اللجنة في أكثر من 98% من المخططات التي ناقشتها، وإن أبدت احياناً بعض الملاحظات الهامشية حول وجوب اتخاذ إجراء هنا أو تعديل طفيف هناك.

المخططات التي تمت المصادقة عليها اتخذت توزيعاً جيو-سياسياً ذا صبغة استراتيجية إذ تضمنت المصادقة على ما مجموعه 83 مخططاً هيكلياً وتفصيلياً في الضفة الغربية والقدس، تقضي ببناء أكثر من 8288 وحدة سكنية جديدة. بعضها جاء ضمن محيط المستعمرات القائمة، والبعض الآخر جاء ضمن أحياء أو مستعمرات جديدة، استهدفت هذه المخططات ما مجموعه 8,482 دونماً من أراضي المواطنين.

وعلى صعيد المخططات التي تم إيداعها، فلم تختلف من حيث الطبيعة الجيوسياسية الاستراتيجية في مسألة توزيعها واستهدافها للمحافظات وأراضي المواطنين، فقد تم إيداع ما مجموعه 92 مخططا هيكلياً، تهدف لبناء 10,955 وحدة استعمارية تستهدف ما مجموعه 4,633 دونماً من أراضي المواطنين.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لهذه المخططات، وتحديداً المصادقة منها، نجد استهدافاً واضحاً لأراضي محافظة رام الله على وجه الخصوص في مسألة عدد الدونمات المستهدفة تحديداً إذ جرى المصادقة على مجموعة من المخططات تضمنت بناء وحدات سكنية كبيرة، أي توسعة مكثفة للمستوطنات المحيطة، شهدت أيضاً المصادقة على مخططات تشرعن مجموعة من البؤر الاستعمارية الجاثمة على أراضي المحافظة منها بؤرتي "متسبيه داني ومتسبيه كراميم"، محافظة رام الله استهدفتها المخططات بـ 11 مخطط تمت المصادقة عليه قضت ببناء 740 وحدة سكنية على مساحة تقدر 5223 دونماً، وكذلك فقد قامت بإيداع 17 مخططاً بهدف بناء 417 وحدة سكنية على مساحة جغرافية تقدر 428 دونماً من أراضي المواطنين.

ولعل اللافت للانتباه هذه الموجة من التوسعة الاستعمارية تركيزها على تطوير البنية التحتية للمشروع الاستعماري في الضفة الغربية والقدس، سواء تلك التي تجري داخل المستعمرات، أو تلك التي تجري على أراضي المواطنين التي تمت السيطرة عليها ضمن الإجراءات المعروفة لدى سلطات الاحتلال.

وفي إطار إجراءات الضم الصامت التي شرعت بها سلطات الاحتلال لأراضي الضفة الغربية وتحديداً للمناطق المصنفة (ج) فقد أعيد ترتيب نشر المخططات الهيكلية التي تصدر عن الإدارة المدنية المتعلقة بالاستيطان في موقع المخططات المركزية التابع لوزارة الداخلية، مما

يعني دمج المخططات الهيكلية للمستعمرات في الضفة الغربية مع كافة المخططات التي يتم تقديمها للمدن في الداخل الفلسطيني المحتل، وتشكل هذه الخطوة في بعدها الرمزي ضماً حقيقياً إجرائياً لعمليات الضفة الغربية الاستيطانية،

وللعلم يسري قانون الاحتلال على المستعمرات المقامة في الأراضي الفلسطينية، ويتلقى المستعمرون مجمل الخدمات من خلال قنوات الوزارات الرسمية في دولة الاحتلال، باستثناء تلك المعاملات المتعلقة بالتخطيط والبناء في الضفة الغربية، فهذا النوع من التعاملات يعود لمجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية، والتي بدورها تحتاج إلى موافقة وزير حرب الاحتلال، التغيير الجديد الذي حدث من خلال إلحاق الإدارة المدنية لوزارة الاستيطان وفصلها عن وزارة الدفاع وفق الترتيبات الائتلافية الجديدة من أجل تولي سموتريتش للمنصب، يؤشر بتغييرات جوهرية ستحدث على هذا الصعيد منها وأبرزها سهولة الحصول على المصادقات من أجل التوسعة الاستيطانية الاستعمارية والتخطيط الهيكلي للمستعمرات وبالمقابل محاصرة البناء الفلسطيني وتقييده وتسريع عمليات الهدم التي كانت أيضاً بحاجة لتوقيع وزير حرب الاحتلال، الأمر الذي سيختلف في الفترة القادمة وتحديداً في طبيعة التصورات الجديدة داخل دولة الاحتلال. هذا الأمر ينسحب أيضاً على الصلاحيات الجديدة التي تم تقديمها لوزير الأمن الداخلي الذي تم تغيير مسمى وزارته إلى وزارة الأمن القومي، وهي صلاحيات في ظاهرها وجوهرها تسحب صلاحيات أجهزة الشرطة على أراضي الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل الفلسطينيين عرضة أكبر لانتهاكات موجهة بشكل عنصري ومباشر ضدهم.

ب. أمثلة على أبرز المخططات الاستعمارية:

مثال أول: مخطط لاقامة مستعمرة جديدة غرب مدينة بيت لحم

أعادت سلطات الاحتلال في شهر آيار 2022 تقديم مخططاً جديداً يحمل رقم **1/4/404** يقضي ببناء مستوطنة جديدة، ووفقاً للمخطط الجديد الذي قدمته الإدارة المدنية للإيداع، فإن المخطط يقضي ببناء 560 وحدة سكنية جديدة من أصل 952 التي طرحت في نقاش 2020 بالإضافة إلى مبان أخرى على مساحة 205 دونم من أراضي المواطنين في المنطقة الواقعة بين بلدتي الولجة وبيتير في محافظة بيت لحم وكعادتها اعتبرت الادارة المدنية المخطط الجديد حي من احياء مستعمرة هار جيلو ومن شآن ذلك ان يغلق المناطق التي من الممكن للفلسطينين التوسع فيها غرب بيت لحم وبالتالي محاصرة المدينة من الشمال والغرب والجنوب بالمستعمرات الاسرئيلية وشرقا بالطرق الاستيطانية.

خارطة رقم (1): توضح المساحة بالمستهدفة من المخطط الهيكلي المصادق عليه لإقامة مستعمرة جديدة

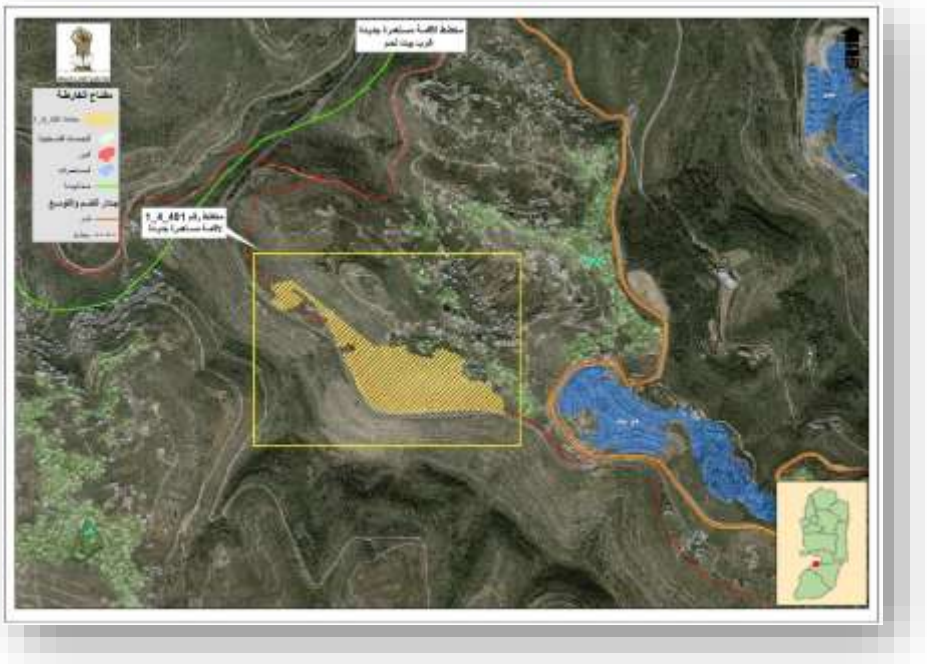

مثال ثاني: إيداع مخطط لبناء مستعمرة جديدة في محافظة سلفيت

اودعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوم التاسع من شهر اب من العام 2022 المخطط الاستيطاني الإسرائيلي رقم **170/5** والذي يقضي بإقامة مستوطنة جديدة على أراضي فلسطينية تتبع لبلدة دير استيا في محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة. وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية المنوي الاستيلاء عليها بفعل المخطط الاستيطاني الإسرائيلي 259 دونما، في الحوض رقم 2 و الحوض رقم 8 من أراضي بلدة دير استيا والتي يعتبرها الاحتلال حياً جديداً لمستعمرة رفافا القائمة على أراضي المواطنين في المنطقة. كما وينص المخطط الاستيطاني على إقامة 381 وحدة استيطانية في المستوطنة الجديدة هذا بالإضافة إلى إقامة مبان عامة ومناطق مفتوحة وشوارع لربط المستوطنة الجديدة بمحيطها الخارجي.

خارطة (2): توضح مخطط بناء مستعمرة جديدة على أراضي محافظة سلفيت

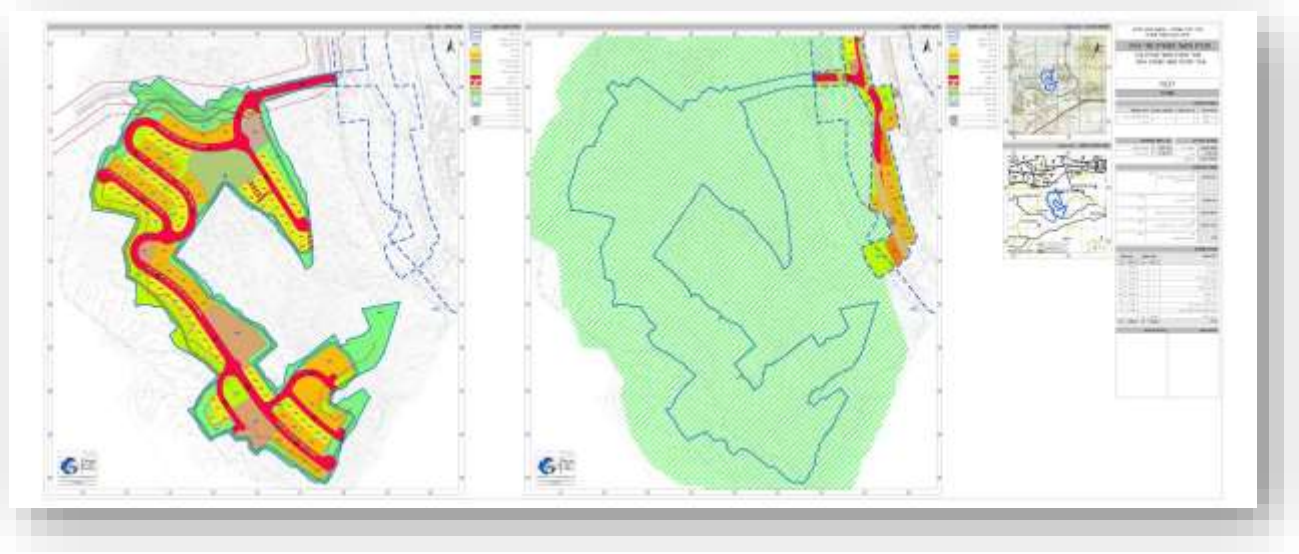

ت: أبرز توجهات التوسع الاستعماري وقرارات أجهزة دولة الاحتلال في المدينة المقدسة[12]

تتوقف هذه الجزئية من التقرير أمام مجموعة من القرارات والإجراءات الاحتلالية التي تستهدف المدينة المقدسة، ولعل أبرزها ما أبرمته بلدية الاحتلال في القدس وما يسمى بوزارة القدس والتراث في العام المنصرم 2022، من اتفاقية لتنفيذ مجموعة من المشاريع في القدس الشرقية، تحت اسم وهمي هدفه التحايل وهو "تعزيز مسألة اندماج سكان شرقي المدينة في المجتمع" في نطاق تطبيق الخطة 2018 – 2023، الذي جاء قرار الحكومة رقم 3790 الصادر بتاريخ 13 أيار 2018 لكي يصادق على الخطة الخمسية، التي شملت هذه المرة عدة أمور جديدة من ضمنها تخطيط وتسجيل الأراضي، لكن الحقيقة أن إسقاطات سياسية ودبلوماسية تجري وراء خشبة مسرح الحدث منها ترسيخ السيادة الإسرائيلية وتعزيز "أسرلة" المدينة".

وليس خافياً على أحد، أن الأدوات التنموية والتخطيطية التي تتذرع بها سلطات الاحتلال ما هي إلا وسيلة للتسلل وإحكام القبضة على القدس، وهو ما أشارت إليه منظمة "عير عميم" اليسارية الإسرائيلية في تقرير صدر عام 2014 أن سياسة التخطيط "الإسرائيلية" في القدس الشرقية منذ العام 1967، نبعت إلى حد كبير، من التطلع نحو فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة، وكتحصيل حاصل أيضا، من السعي إلى المحافظة على أغلبية يهودية راسخة في المدينة.

وحول استخدام الأداة التخطيطية كوسيلة من أجل المحافظة على ميزان ديمغرافي مرغوب فيه نقلت عن مسؤول ملف القدس الشرقية في الحكومة في حينها ياكير سيغف في مقابلة صحافية "لن نسمح لسكان القدس الشرقية ببناء الحد الذي يحتاجون إليه من البيوت... لا أعتقد أن المهمة الأكثر أهمية هي حل ضائقة السكان (العرب) في القدس الشرقية... فنحن في المحصلة سننظر أيضا إلى الوضع الديمغرافي، لكي نتأكد بأننا لن نستيقظ بعد عشرين سنة لنرى أمامنا مدينة عربية".

وفي العام 2022 وعلى صعيد محافظة القدس، فقد جرى المصادقة على 17 مخطط هيكلي استهدفت بناء 2635 وحدة سكنية جديدة على مساحة أراضي تقدر بـ527 دونماً من أراضي المواطنين، وكذلك أودعت سلطات الاحتلال المختلفة ما مجموعه 27 مخططاً للمصادقة اللاحقة تخطط لبناء ما مجموعه 8,122 وحدة سكنية تستهدف 1,287 دونماً من أراضي المواطنين.

الكثير من المخططات الاستعمارية الاستراتيجية تستهدف المدينة المقدسة والتي يجري العمل على تنفيذها في العام 2023 ولعل أبرز تلك المخططات هو استكمال مشروع سكة القطار الخفيف، الذي يكفل عملية ربط مستعمرة "جيلو" جنوبًا، مع مستعمرة "راموت" شمالًا. ويعتبر مشروع توسيع "القطار الخفيف" من أهم المشاريع التهويدية التي تنفذها بلدية الاحتلال، استكمالًا لمخطط تهويد القدس، وجعلها مدينة ذات طابع يهودي تختفي فيها كل المعالم الحضارية العربية والإسلامية. ويتضمن مشروع "القطار الخفيف" ثلاثة مسارات، هي "الخط الأخضر" بطول 20 كم، و"الخط الأزرق" بطول 31 كم، و"الخط البني" بطول 40 كم لم يبدأ العمل به، بالإضافة إلى مسارات فرعية أخرى.

وبالإضافة لمخطط القطار الخفيفة، يجري الحديث هذه الأيام عن خطة هيكلية عما بات يعرف بمشروع "القناة السفلية" (مايم هتحتوني) التي بادرت بها سلطة الأراضي الإسرائيلية، وهي تقضي ببناء 1465 وحدة سكنية على مساحة تقارب 186 دونمًا من الأراضي المتاخمة لحي أم طوبا الفلسطيني وتقع بين هار حوما وجفعات هاماتوس. ورمات راحيل.

[12] انظر ملحق (2) المخططات والقرارات الاحتلالية المتعلقة بالمدينة المقدسة في ملحق القدس من هذا التقرير صفحة 104.

وسيقطع مخطط "القناة السفلية" أيضا التواصل الجغرافي بين قريتي صور باهر وبيت صفافا جنوبي القدس، إلى جانب مخطط آخر لبناء حي استيطاني يدعى "جفعات هشاكيد" على مساحة 38 دونما من أراضي بيت صفافا بواقع 473 وحدة استيطانية، وبالقرب منها صادق الاحتلال على بناء 3 أبراج بواقع 130 وحدة سكنية في مستوطنة "هار جيلو" المقامة على أراضي قرية الولجة ومدينة بيت جالا.

وأخيراً، لا زال خطر مشروع "E1" الاستعماري قائماً وقابلاً للمصادقة والتطبيق في أية لحظة، المخطط الذي يستهدف ربط القدس بعدد من مستوطنات الضفة الغربية الواقعة شرقها مثل "معاليه أدوميم"، وبمشروعي القطار الخفيف والشارع الأميركي اللذين يربطان المستوطنات الشرقية والغربية بمدينة القدس. في العام 2022 جرى تقديم مجموعة من المخططات الجزئية التي ترتبط بمخطط E1الخطير، وتحديداً في الجلسة التي تم إقرار عقدها يوم 12 أيلول 2022 وكان من المتوقع الموافقة على مخططين ذات صلة بالمخطط الخطير، إلا أن حكومة الاحتلال وتحديداً وزير الحرب قام بسحب المخططين من أجندة الجلسة قبل يوم واحد من انعقادها، المخطط المعروف بمخطط E1 يعتبر مخطط استراتيجي خطير وتحديداً على وضع مستقبل حل الدولتين، إذ أن الموافقة عليه وتطبيقه يكفل بعزل كامل للقدس عن محيطها الفلسطيني بالإضافة إلى فصل تام لمناطق وسط الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها، مما يؤدي بالضرورة إلى إعدام إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ت. أبرز عطاءات[13] البناء التي تم الإعلان عنها في العام 2022 من قبل لجنة العطاءات

شهد العام 2022 الموافقة على مجموعة كبيرة من العطاءات من قبل كل من سلطة الأراضي الإسرائيلية، وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية، وزارة المالية الإسرائيلية، العطاءات طالبت الشركات بتقديم عطاءات لاستئجار أراضي لمدة 49 عام، مع خيار تمديدها لمدة 98 عام أخرى.

في هذا الجزء من التقرير، نستعرض ما مجموعه 54 عطاءً لتأجير أراضي وبناء وحدات استيطانية جديدة في مجمل مستعمرات الضفة الغربية والقدس، وقد أغلقت لجنة العطاءات ما مجموعه 34 عطاءً بواقع بناء 2238 وحدة سكنية، في حين بقي 20 عطاءً مؤجلاً لجلسات لاحقة للجهات المذكورة أعلاه من أجل المصادقة عليها وإقرارها، ويبلغ عدد الوحدات السكنية للعطاءات المرصودة بتواريخ انعقاد جلساتها ما مجموعه 2071 وحدة سكنية، معظمها ستعقد في الربع الأول من العام 2023.

واللافت في السنوات الأخيرة في مسألة هذا النوع من العطاءات، أن إعلانات هذه العطاءات من الناحية الإجرائية، تتم بواسطة "سلطة أراضي إسرائيل" ووزارة المالية الإسرائيلية، وليس من خلال "المسؤول عن الأملاك الحكومية" في سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ما يعني أن التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل المؤسسة الإسرائيلية الرسمية يجري كما لو أنها أراضٍ إسرائيلية.

وكان أبرز العطاءات التي تم إغلاقها في العام 2022 :

- العطاء الذي يقضي ببناء 884 وحدة سكنية في مستعمرة عمانوئيل المقامة على أراضي المواطنين في محافظتي قلقيلية وسلفيت والذي حمل الرقم 2021/18.
- وكذلك المخطط رقم 2021/266 والذي استهدف بناء 250 وحدة سكنية في مستعمرة بسغات زئيف المقامة على أراضي المواطنين في القدس يوم 2022/5/18.

[13] لقائمة العطاءات كاملة أنظر الملحق رقم (7) صفحة 110 في قسم الملاحق.

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

أ: استمرار السيطرة على أراضي الضفة الغربية.

ب: البيئة القسرية أحد تجليات جريمة التهجير القسري (مسافر يطا، وخربة إبزيق).

ت: البؤر الاستعمارية الجديدة في العام 2022

ث: البؤر التي تمت عملية "شرعنتها" في العام 2022

ج: إجراءات نزع الملكية «مصادرة الأراضي».

ح: أذونات التخطيط وتوسيع مناطق نفوذ المستعمرات

خ: البؤر الزراعية

د: استكمال مقاطع من جدار الضم والتوسع في شمال وجنوب الضفة الغربية

أ. استمرار السيطرة على أراضي الضفة الغربية

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 استولى الاحتلال الإسرائيلي وفق مجموعة من إجراءاته ووسائله على ما مجموعه 2380 كم^2 من المناطق المصنفة "ج" بما فيها التوسع الاستعماري والذي لم يتوقف إلى يومنا.

فقد أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية 362 مستعمرة وبؤرة استعمارية، تعترف سلطات الاحتلال رسميا بنحو 176 مستعمرة ويشمل ذلك المستعمرات التي أنشأتها في القدس الشرقية، وهناك 186 بؤرة استعمارية لا تحظى باعتراف رسمي من حكومة الاحتلال.

كما أقامت سلطات الاحتلال 146 موقعا آخر، كمناطق صناعية 27، ومواقع عسكرية 94، ومواقع خدماتية وسياحية 25 موقعا لخدمة مشروعها الاستعماري.

وعند الحديث عن المساحات التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال أو تلك التي تسعى للسيطرة عليها، فإننا لا نتحدث عن مساحات ثابتة كمعطى إحصائي ثابت، منظومة الاستيطان الاستعماري التي فرضت نفسها قسراً على الأرض الفلسطينية، دائمة التحرك والتوسع والالتهام، وهذا ما تثبته الوقائع الميدانية من عام إلى عام، ولقد جاء العام 2022 مقارنة بالأعوام التي سبقته الأكثر تطرفاً من حيث المساحات التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال وفق أوامرها العسكرية وإعلاناتها المختلفة، وبعد الاطلاع على الكثير من هذه الإجراءات في مجمل السنوات الماضية وتحليل سياقها وتطورها، فيمكن الإشارة إلى مرحلتين ذات دلالة في مسألة السيطرة على أرض تحت عناوين مختلفة أهمها إعلانات أراضي الدولة، كأداة جشعة لالتهام الأرض، بوصفها وبحسب الاحتلال أداة كاشفة وليست منشئة، بمعنى أنها تلحق كل الأراضي الفلسطينية التي تنطبق عليها شروط إعلان أراضي الدولة إلى التصنيف، وليست مادة ثابتة أعلنت وانتهى الأمر.

وبالتوغل أكثر في إجراء إعلان أراضي الدولة، نرى أن هذه الإعلانات والتي يتم تطبيقها على الأرض يتم اختيار الأراضي وفق الاحتياج الاستيطاني في المنطقة، لتترك هذه الأرض فترة من الزمان، ثم تعود أجهزة دولة الاحتلال ومنها الإدارة المدنية لإطلاق إعلان آخر يعرف بـ"إذن التخطيط" والذي من خلاله يخول الجهات الاستيطانية بالسيطرة على الأرض لصالح مستعمرة أو لصالح شرعنة بؤرة أو لصالح توسيع نفوذ مستعمرة.

عملية السيطرة على الأرض الفلسطينية عملية متعددة الرؤوس، منها يأخذ الشكل العملياتي الذي يلي السماح بالتخطيط على الأرض مثل المصادقة على مخطط هيكلي لتوسعة مستعمرة قائمة، أو المصادقة على إقامة مستعمرة جديدة.

ب. البيئة القسرية: أحد تجليات جريمة التهجير القسري

إضاءة قانونية

يوجد إجماع بين فقهاء القانون الدولي على تصنيف جريمة التهجير القسري (forcible transfer) من حيث المبدأ بما تعنيه من تهجير او إبعاد (deportation) لشخص أو أكثر، لدولة أخرى أو مكان آخر، كجريمة حرب، رغم أن البعض منهم رأى في هذا الانتهاك الجسيم لقواعد القانون الدولي الانساني جريمة ضد الانسانية لاحتوائها في الغالب على تدمير أو مصادرة للممتلكات بشكل واسع لا تبرره الضرورة العسكرية[14]. وقد افرد القانون الدولي الانساني تقنينا واضحا لهذه الجريمة حمل النص التالي:

"يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه"[15].

تنفيذ جريمة التهجير القسري لا يأخذ بالضرورة شكل العنف المباشر، فقد حددت الغرفة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ان مصطلح "قسري" يمكن ان يشمل القوة المادية، بالإضافة إلى التهديد باستخدام القوة، أو الإكراه الناتج عن الخوف من استخدام العنف، الإجبار، الاعتقال، القمع النفسي، او اساءة استخدام القوة، او فعل الاستفادة من البيئة القسرية.

وأوضحت ذات الغرفة بأن معيار القسر هنا هو غياب الاختيار الحر للضحية. وعليه فان موافقة أشخاص على التهجير أو حتى مطالبتهم به يجب ان تأتي نتاج إراداتهم الفردية الحرة وأن يتم تقديرها في ضوء الظروف المحيطة بكل حالة. كذلك فإن تدخل المؤسسات غير الحكومية لتسهيل التهجير أو توقيع اتفاقيات بين الأطراف السياسة أو العسكرية أو أي ممثلين عن أطراف النزاع لا يضفي أية صبغة قانونية على هذا التهجير اللاقانوني، لأن موافقة الأفراد الحرة هي المعيار هنا[16].

التهجير القسري في مسافر يطا

مسافر يطا: هي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من مدينة يطا ما بين الشارع الالتفافي 317 إلى خط الهدنة 1949 من الجنوب وتتداخل أراضيها مع أراضي عام 1948. منطقة مسافر يطا تقع تحت الاحتلال الاسرائيلي بالكامل وهي مصنفة لدى الاحتلال على أنها مناطق (ج). (**انظر الخريطة**).

- تبلغ مساحة مسافر يطا 57 ألف دونم.
- تتكون المسافر من 23 خِربة وقرية ما بين أهالي يطا والبدو الذين هُجروا من مناطق بئر السبع و النقب.
- اقام المستعمرون 10 مستعمرات وبؤر في أراضي مسافر يطا.

[14]- لمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة
[15]- الفقرة الاولى من المادة 49 لاتفاقية جنيف الرابعة
[16]- ICTY, The Prosecutor v. Radovan Karadžić

منطقة إطلاق نار 918 (مسافر يطا*)

تقع التجمعات المهددة بالتهجير القسري جنوبي مدينة الخليل إلى الجنوب الشرقي من يطا في منطقة تم إعلانها منطقة إطلاق نار رقم 918 بتاريخ 1972/12/25 على مساحة 32 ألف دونم من مسافر يطا وأجري عليها تعديلات في عام 1980 وعام 1982 ولا يستخدم لأغراض التدريب العسكري سوى 3% من مجمل المساحة المعلنة (**انظر الخارطة (4) الجانبية** .

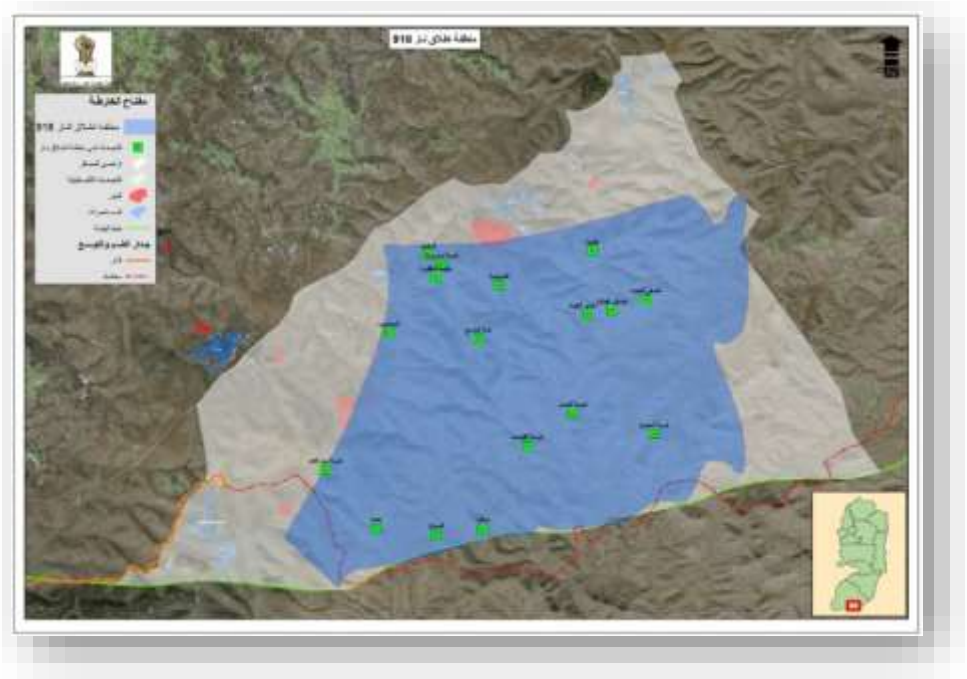

يوجد فيها 17 تجمع فلسطيني معظمها موجود قبل احتلال الضفة الغربية عام 1967 وهي (جنبا، المركز، حلاوة، خربة الفخيت، خربة التبانة، خربة المجاز، صفي الفوقا، صفي التحتا، مغاير العبيد، طوبة، خلة الضبع، الخروبة، خربة المفقرة، خربة صرورة، الركيز، بير العد).

خلال شهرَي تشرين الأوّل وتشرين الثاني من العالم 1999 هجر جيش الاحتلال نحو 700 مواطن بالقوة من سكّان 12 قرية وخربة (الركيز، المفقرة، خلة الضبع، صفي الفوقا، صفي التحتا، الحلاوة، مغاير العبيد، المركز، المجاز، جنبا، الفخيت، طوبا) المنتشرة في هذه المنطقة واصدرت حوالي 358 اخطار هدم، لأجل طرد السكّان تذرّعت السّلطات بالحجّة الواهية "السّكن بشكل غير قانونيّ في منطقة إطلاق نار"، بذلك تجاهلت السّلطات أنّ هؤلاء السكّان أقاموا في المنطقة لسنين طويلة قبل الاحتلال وبعده بعِلم الجهات الرسميّات كلّها. علاوة على ذلك تتعارض هذه الحجّة مع أمر الإغلاق إذ ينصّ هذا على أنّ الأمر لا يسري على سكّان المنطقة المغلقة، و لكن عاد السكان بعد أربعه أشهر من التهجير بفعل عدم قبولهم للقرار و بموجب التماس قدم للمحكمة (517/00). وهذا القرار سمح للسكان بالعودة و السكن المؤقت في خِربهم، وحاولت الإدارة المدنية فتح قنوات تواصل مع السكان من أجل نقلهم إلى أماكن أخرى إلا أن السكان رفضوا الاقتراح وبقوا في منازلهم وأرضهم التي يمتلكونها و من ثم توقفت الوساطات عام 2005.

قدم التماس للمحكمة العليا الاسرائيلية عام 2012 وشمل ثماني تجمعات (خربة التبان، صفي الفوقا، صفي التحتا، الحلاوة، المركز، المجاز ، جنبا، الفخيت). وقد رفضت محكمة الاحتلال كافة الالتماسات التي قدمت من أجل السماح للسكان بالمكوث الدائم على

ارضهم و في منازلهم . وبذلك تسارعت وتيرة الهدم في هذه المنطقة منذ العام 2016. وقد عقدت سلسلة من الجلسات في المحاكم الاسرائيلية (24-2-2021، 15-3-2022،10-8-2020 11-1-2017)، وكان قرار ما يسمى بمحكمة العدل العليا الاسرائيلية الاخير بتاريخ 5 أيار 2022 بتهجير هذه الخِرب الثمانية و التي اصبح عدد سكانها اليوم أكثر من 2000 شخص.

المخاطر الناجمة عن تهجير سكان مسافر يطا:

أولا: فصل منطقة المسافر (المنطقة الواقعة الى الجنوب من الشارع الالتفافي 317) وأخلاء السكان سوف يسهل عملية الاستيطان وبناء سلسلة من المستوطنات شبيهة بمستوطنات غوش عتصيون، أرئيل ومعالي أدوميم وربطها بشبكة من طرق وبنية التحتية مع الجنوب مع تل عراد وبئر السبع، وهذه العملية سوف تشكل تطهير عرقي للسكان الفلسطينين في تلك المنطقة.

ثانيا: طمس الموروث الثقافي الفلسطيني في تلك المنطقة، والذي يعتبر فريدا من نوعه ومن السهولة تسجيلة على قائمة الموروث العالمي لدى منظمة اليونسكو. ونخص بالذكر مئات الكهوف الرومانية التي لا يزال السكان يقطنوها. وإذا ما تم التهجير فإن هذا سوف يسهل على الاحتلال بناء رواية توراتية مزعومة عن المنطقة.

ثالثا: إن قرار الاخلاء هذا سوف يؤثر على مصدر رزق مئات العائلات التي تعتاش على تربية الماشية و الزراعة والذي يعتبر سر صمودهم وسوف يتحولون إلى عمالة رخيصة في سوق العمل الإسرائيلي وبالتالي يؤثر على روح صمودهم الذي هو سر بقاء الفلسطيني على أرضه.

التهجير القسري في خربة ابزيق في محافظة طوباس

تقع خربة ابزيق في الشمال الشرقي من محافظة طوباس ويتواجد السكان في هذه الخربة قبل العام 1967، في العام 1967 اعلنت سلطات الاحتلال 73 الف دونم مناطق مغلقة عسكريا رقم 900 ويعيش في الخرابة 180 شخصا منهم 46 شخص تتواجد مساكنهم في منطقة اطلاق النار. ومساحتها 46 الف دونم.

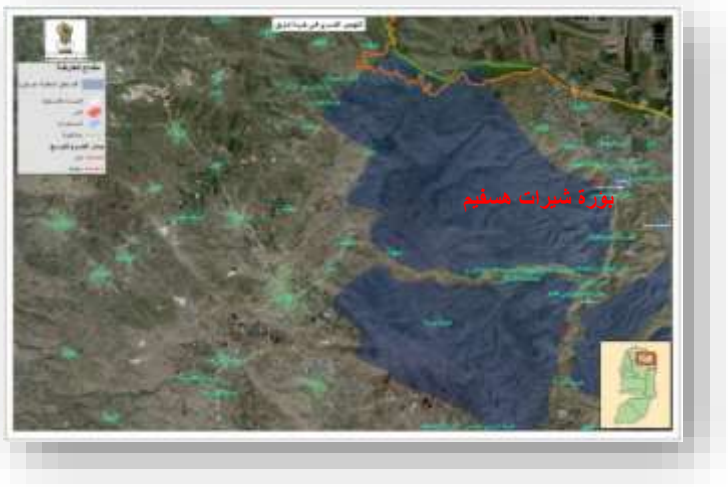

وتتعرض خربة ابزيق في محافظة طوباس في الشهور الماضية إلى حملة ممنهجة لتهجير السكان وتدمير ممتلكاتها من قبل آليات الاحتلال استهدف هذا النوع من الإجراءات الأراضي الزراعية وخيام الأهالي في المنطقة بحجة قيام الاحتلال بإجراء تدريبات عسكرية. بتارخ 2022/4/25 رفضت محكمة الاحتلال التماسا تقدم به سكان الخربة لمنع تهجيرهم وترحيلهم عن أراضيهم، ويعني رفض المحكمة لهذا الالتماس هو بداية الخطر بتهجير 180 شخصاً من أراضيهم.

المنطقة تشهد تدريبات عسكرية وعمليات تدمير لمنشآت الأهالي بشكل مستمر منذ سنوات، في سياسة تهجير قسري واضحة تهدف الى اقتلاع المواطنين من اراضيهم ومصادرة املاكهم.

تستخدم مناطق الإغلاق العسكري كذريعة أمنية ولكن لاحقا يسمح للمستعمرين «المستوطنين» في اقامة البؤر والزراعة فيها مثال ذلك أقام المستعمرون بؤرة في نفس المنطقة التي يريد الاحتلال تهجيرها وهي بؤرة شيرات هسفيم التي أقيمت في العام 2016.

ت. البؤر الاستعمارية التي اقيمت عام 2022

بلغ عدد البؤر الاستعمارية التي أنشأها مستعمرون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحتى لحظة كتابة هذا التقرير ما مجموعه **186 بؤرة استعمارية**، هذه البؤر هي في الواقع، أنوية لمستعمرات جديدة. البعض منها يبدأ على شكل خيمة أو عدد من الخيام، والبعض يبدأ بكرفان أو مبنى متنقل (كرفان أو مركبة تجارية مغلقة) أو كوخ من الخشب والواح الصاج، أو قد تتخذ غطاء الزراعة. ووفقا للسيناريو المعروف فإنه بعد التواجد المادي للمستعمرين في الموقع الجديد يأتي دور موقع الحراسة، وتتبعه بعد ذلك مواقع السكن، ثم الربط بالخدمات الأساسية. ولعل اللافت في ما حدث هذا العام التوصية التي خرجت من نائبة المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال بمد شبكة الكهرباء للبؤر الاستعمارية التي تدعي حكومة الاحتلال الإسرائيلية نفسها أنها "غير شرعية". وتضمن القرار المستعمرات المقامة على ما يسمى "أراضي دولة" فقط، التي تمر بمرحلة من الترتيب المستقبلي لتصبح مستعمرة شرعية. ولا يشمل القرار تلك البؤر المقامة على أراضي الفلسطينيين الخاصة، كتحايل على إجراءات تتطلبها عملية شرعنة البؤر الاستعمارية التي تتنكر لها حكومة الاحتلال في العلن، وتدعمها في الخفاء، وكذلك، لم تنسى الكنيست هذا الموضوع، فقد تم اقتراح قانون جديد حمل في طياته ضرورة تقديم الخدمات البلدية مثل الماء والكهرباء وبقية الخدمات للبؤر الاستعمارية.

استراتيجية إنشاء البؤر تم اعتمادها في الواقع لتجنب الحكومة الإسرائيلية الانتقادات الدولية فيما لو أنها قامت بالإعلان عن بناء مستعمرة جديدة كما تقضي الاجراءات اللازمة لإقامة أية مستعمرة جديدة[17]. ويوفر لهذه الحكومة هامشا يمكن من خلاله نفي تورطها في هذا الانتهاك، علما أن ربط أية بؤرة بالماء أو الكهرباء أو فتح شارع لها يتطلب الحصول على موافقة الجهات الرسمية في سلطة الاحتلال. والأهم أن توفير الحراسة من قبل الجيش لهذه البؤرة يعني بالضرورة، أن وزير الأمن الإسرائيلي على علم بذلك وأن توفير الحراسة لها يعني منح موافقته الضمنية لما يجري.

في العام 2022 أقام **مستعمرون اثني عشر بؤرة استعمارية على** أراضي المواطنين، في محافظات رام الله ونابلس وسلفيت وقلقيلية والخليل وبيت لحم وطوباس، يستعرض القسم اللاحق كل هذه البؤر مرفقة بصور تدلل على موقعها.

[17] لمعرفة هذه الاجراءات انظر تقرير المحامية "تاليا ساسون" المقدم لرئيس الحكومة الاسرائيلية "ارئيل شارون" عام 2005 بشأن البؤر الاستعمارية www.pmo.gov.il/SiteCollectionDocuments/PMO/Communication/.../sason2.pdf

البؤر الاستعمارية التي تم إنشاؤها خلال عام 2022

البؤرة الاستعمارية مزرعة ريمونيم

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون الثاني من العام 2022 على أراضي قرية دير جرير في محافظة رام الله في منطقة وقف إطلاق نار 906، تتكون من حظيرة أغنام وخيام وهي تابعة لبؤرة زراعية أخرى "مزرعة نيريس" المقامة على أراضي قرية الطيبة في محافظة رام الله.

بؤرة شمال غرب كدوميم

أقيمت هذه البؤرة في كانون ثاني من العام 2022 على أراضي قرية كفر قدوم شرقي قلقيلية، وتتكون من خمسة كرفانات وتم شق طريق للوصول إلى الموقع ومد خطي ماء وكهرباء لها، يحاول المستوطنون من خلال إقامة هذه البؤرة إحداث تواصل جغرافي مع بؤرة جبل محمد (هار حمد) وهي أصلا امتداد بؤرة (هار سعدة).

بؤرة شمال غرب سوسيا

أقيمت هذه البؤرة في شهر شباط 2022 على أراضي يطا بالقرب من تجمع خربة سوسيا في محافظة الخليل وقرب مستعمرة سوسيا، حيث وضع المستوطنون ثلاث كرفانات وخيمة.

البؤرة الاستعمارية مزرعة إيتامار كوهين

أقيمت هذه البؤرة في شهر آذار من العام 2022 على أراضي قرية يانون في محافظة نابلس تتكون من حضيرة اغنام وخيام وشاحنة متنقلة وهي تابعة لبؤرة زراعية أخرى "مزرعة ايتمار 573" المقامة على أراضي يانون في محافظة نابلس.

البؤرة الاستعمارية مزرعة بدوئيل

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان من العام 2022 على أراضي قرية كفر الديك في محافظة سلفيت بالقرب من مستعمرة بدوئيل، تتكون من حظيرة أغنام ومجموعة من الكرفانات وشاحنة.

البؤرة الاستعمارية غرب بؤرة أحيا

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيار من العام 2022 على أراضي قرية جالود في محافظة نابلس تتكون من مجموعة من الكرفانات ونقاط حراسة، وهي تقع بالقرب من بؤرة أحيا.

بؤرة شمال شرق اسفر

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان 2022 على أراضي بلدة سعير في محافظة الخليل بالقرب من مستعمرة إسفر، وتتكون من كرفان وخيمة.

بؤرة شرق معاليه عاموس

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيار 2022 على أراضي كيسان في محافظة بيت لحم بالقرب من مستعمرة معاليه عاموس، وتتكون من كرفان وخيمتين.

بؤرة مخفر خشم الدرج

أقيمت هذه البؤرة في شهر تموز 2022 على أراضي بني انعيم في محاظة الخليل بالقرب من تجمع خشم الدرج حيث استولى المستوطنون على مخفر خشم الدرج الذي يعد من مواقع التراث.

بؤرة غرب مخماس

أقيمت هذه البؤرة الزراعية في شهر اكتوبر 2022 على أراضي قرية دير دبوان في محافظة رام الله إلى الغرب من مستعمرة معاليه مخماس، وتتكون من بيت من الصفيح وحظيرة مواشي.

بؤرة موفيا الزراعية

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون اول 2022 على اراضي طوباس بالقرب من تجمع الحديدية وهي نواة لبؤرة زراعية.

بؤرة قرب خربة مكحول

تم إنشاؤها في نهاية كانون أول 2022، على يد مستعمر في منطقة بين خربة مكحول والحديدية في تلال العرقوب، حيث تم إقامة مبنيين ومظلة وتم جلب ثمانية أغنام وثلاث سيارات ومقطورة ووحدة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

خارطة (5): توضح توزيع البؤر الاستعمارية التي تم إقامتها في العام 2022

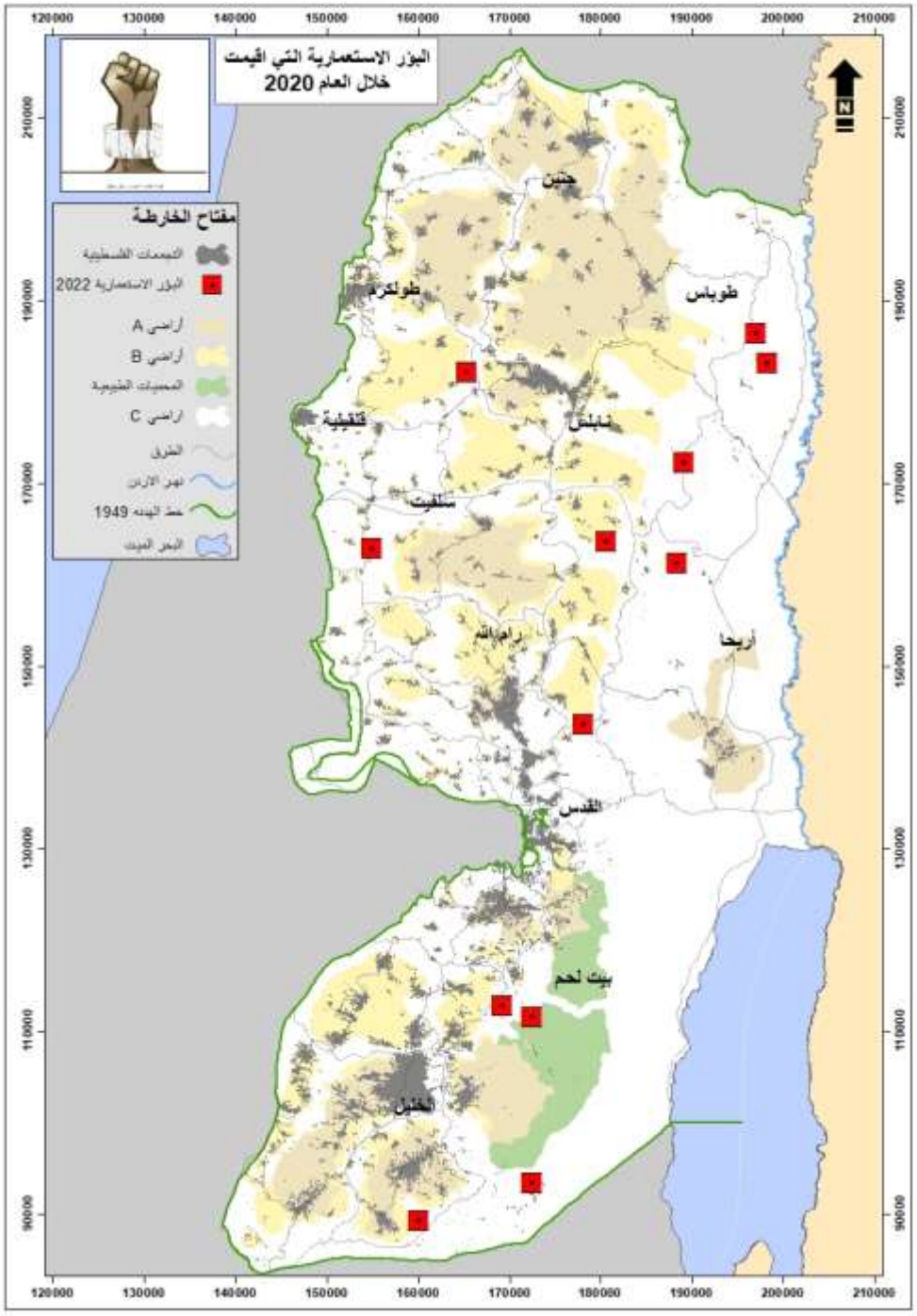

البؤر التي تمت "شرعنتها" في العام 2022

أولاً: صادقت سلطات الاحتلال يوم الثلاثاء، الموافق 19 تموز 2022 على شرعنة بؤرة استعمارية جديدة على أراضي الفلسطينيين في محافظة رام الله. المخطط يحمل الرقم 225/2/4 والذي بموجبه سيتم بناء أكثر من 114 وحدة استيطانية جديدة على مساحة تقدر 150 دونما في المنطقة الواقعة شرقي رام الله في البؤرة الاستعمارية اسم **"متسبيه داني"**. الأمر الذي يهدد الكثير من أراضي الفلسطينيين في المنطقة وتحديداً في قرية دير دبوان في محافظة رام الله. البؤرة تم بناؤها في عام 1999 في حكومة نتنياهو الأولى، يعزل وجودها مئات الدونمات من أراضي الفلسطينيين ويعمل الاحتلال على منعهم من الوصول إليها تمامًا. وتجنباً لإعلان إقامة مستعمرة جديدة تم اعتبارها حياً من أحياء مستعمرة معالي مخماس.

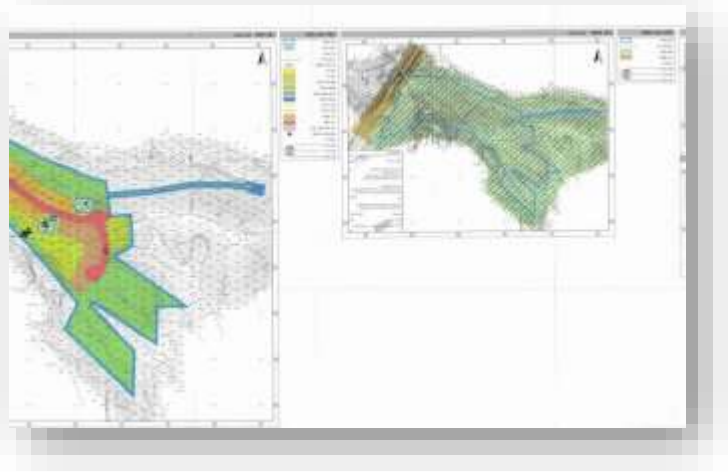

ثانياً: قررت ما تسمى بمحكمة العليا الإسرائيلية يوم 11 تموز 2022، شرعنة **البؤرة الاستعمارية "متسبيه كراميم"** التي أنشأها عناصر تنظيم تدفيع الثمن الإرهابي على أراضٍ ذات ملكية خاصة لمواطنين من بلدتي دير جرير وكفر مالك شرق رام الله. وكان جيش الاحتلال أصدر قبل نحو عامين أمرًا بإخلاء البؤرة، لكن المستعمرون استصدروا أمرًا من المحكمة بتجميد أمر الجيش.

وبررت محكمة الاحتلال قرارها بأن المستوطنين استولوا على الأرض بحسن نية دون علمهم أنها أرض فلسطينية بملكية خاصة. وينص القرار على تعويض أصحاب الأرض المسجلين أو من يثبتون ملكيتهم للأرض. إن القرار يُعتبر سابقة قانونية ويلغي قرارًا صادرًا عن ذات المحكمة في عام 2020.

ث. إجراءات نزع الملكية «مصادرة الأراضي» خلال العام 2022

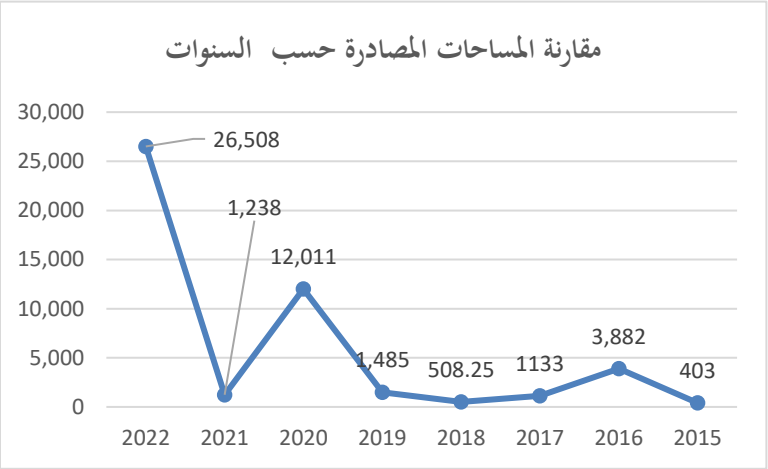

خلال الفترة التي يرصدها التقرير صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 26,508.435 دونماً (**الدونم 1000 متر مربع**) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد، إعلانات أراضي الدولة).

الشكل التالي، يوضح مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها موزعة على السنوات، ويظهر العام 2022 كأكثر الأعوام مصادرة للأراضي من خلال الإجراءات بقفزة قياسية مقارنة بنظيراتها من السنوات السابقة.

أ. أوامر إعلان المحميات الطبيعية

يعتبر الإعلان عن الأراضي كمحمية طبيعية وفق الأوامر العسكرية الاحتلالية، سيفا مسلطا على الأرض الفلسطينية من أجل إزاحة السيطرة والوجود الفلسطيني عنها، وتمتاز الأراضي التي تستهدفها سلطات الاحتلال بهذا النوع من الأوامر العسكرية بخصوبتها وطبيعتها الخاصة الخلابة من حيث المزروعات والخصائص الطبيعية الأمر الذي يجلعها عرضة في أي لحظة لإعلانها محمية طبيعية أو حدائق وطنية، بالرغم من كون هذه الأراضي يتم زراعتها وحراثتها باستمرار من قبل أصحابها، وبمجرد أن يتم إعلان هذه الأراضي كمحميات طبيعية يمنع على الفلسطينيين من دخولها وزراعتها واستصلاحها وحتى رعيّ الأغنام فيها، لكن الأخطر في هذا كله، أن أمر هذا النوع من الأوامر العسكرية، أصبح مكشوفاً، من حيث أنه يشكل تمهيداً لتسليم هذه الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني، كما حدث سابقاً مع محمية جبل أبو غنيم وكيف وصل بها الحال لتصبح واحدة من أكبر المستعمرات التي تقضم أراضي القدس، وكذلك كما الحال في وادي قانا بين محافظتي قلقيلة وسلفيت، ورغم أن الاحتلال قد بنى على أجزاء من هذه المحميات أكثر من مستعمرة، مثل مستعمرة الكناة في محافظة سلفيت ومستوطنات ريحان وشاكيد وحومش وغيرها المقامة على محميات طبيعية في محافظة جنين، ومستوطنة ألون موريه في محافظة نابلس.

بتاريخ 2022/4/10 وقع رئيس الادارة المدنية وبموافقة وزير دفاع الاحتلال في الضفة الغربية أمر يقضي بإعلان 21,959 دونما كمحمية طبيعة من أراضي محافظتي القدس وأريحا.

تعتبر هذه المصادرة أكبر عملية مصادرة منذ 25 عام والتي أطلق عليها "ناحل اوغ" وادي مكلك حوالي 6,280 دونما منها هي أراضي خاصة.

معنى ذلك الإعلان هو إضافة قيود قانونية على استخدامات الأراضي والتخطيط والبناء وبالتالي لا يمكن لأصحاب الأراضي استصلاحها أو زراعتها أو الرعي أو البناء فيها وهذه المسألة لا تتعلق في الحفاظ على الأراضي ولكن تعتبر أحد الأدوات والذرائع لدى الاحتلال في الاستيلاء والسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

خارطة (6): المنطقة المعلنة كمحمية طبيعية رقم 363 في وادي المكلك

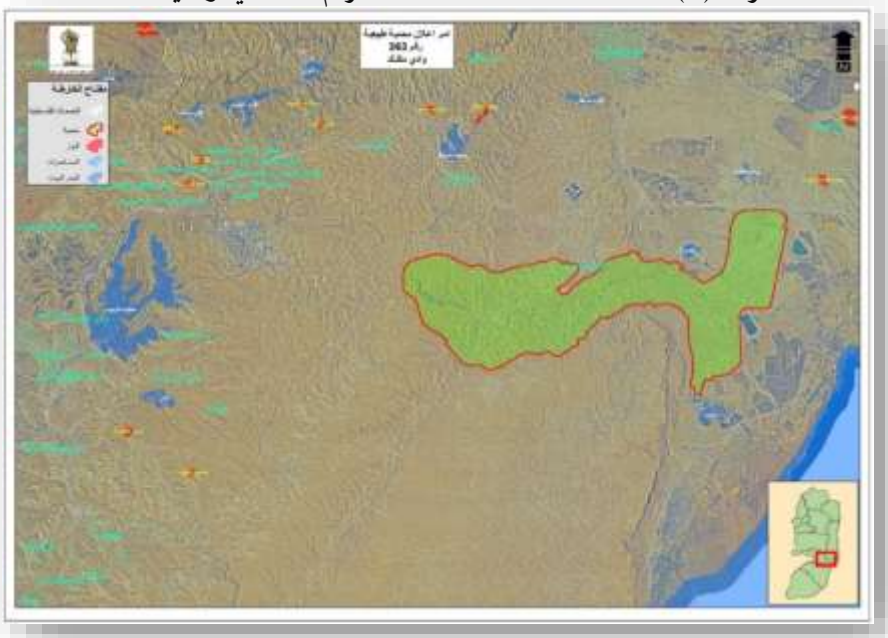

يأتي هذا الإعلان بعد ان أعلن نفتالي بينيت (رئيس وزراء الاحتلال الأسبق) عام 2020 عندما كان وزيرا للأمن عن مخطط إعلان سبع محميات طبيعية أعلن منها ثلاث في العام 2020 على مساحة 11 الف دونم وقال "اليوم نعطي قوة كبيرة إلى أرض إسرائيل ونواصل تطوير المستوطنات وتوسيعها في المنطقة (ج). بالأفعال، وسوف نوسع المواقع الموجودة ونفتح أماكن جديدة أيضًا. وتابع قائلا" أدعو جميع مواطني إسرائيل للقدوم للضفة الغربية لاستمرار المشروع الصهيوني ".

منذ احتلال الضفة الغربية اعلنت سلطات الاحتلال حوالي 50 محمية طبيعية على مساحة 374 الف دونم منها 330 الف دونم في مناطق C والتي تمثل حوالي 9% من مناطق C.

ب. أوامر الاستملاك

تدّعي أوامر الاستملاك أنها تقوم بمصادرة أراضي فلسطينية لصالح مشروع عام يخدم الجمهور، وعند تفكيك مفردة الجمهور وفق دلالات وشواهد الميدان، يتبين أن المقصود هنا هو الجمهور "الإسرائيلي" وتحديداً المستوطنون، يقدم الاحتلال مقابل مالي لقاء مصادرته لهذا النوع من الأراضي، وتقضي أوامر الاستملاك أيضاً بأن المشاريع أو الخطط التي ستنفذ على هذه المساحة المحددة بالأمر العسكري لا يجوز استخدامها لبناء أبنية خاصة أو إقامة مشاريع خاصة، إذ يعتمد في هذا الشأن ما تمت مصادرته سابقاً تحت عنوان "أراضي الدولة"، وفي اللحظة تخصص فيها الأراضي المصادرة بحجة أنها أراضي دولة للتوسع الاستيطاني وشرعنة البؤر وبناء المستعمرات الجديدة، تقوم سلطات الاحتلال بنوع آخر من المصادرة تحت اسم "أمر الاستملاك" من أجل ربط المستعمرات والكتل الاستعمارية بشبكات الطرق والكهرباء والماء، نظراً لحجج قانونية واهية تفسدها الحقائق على الأرض تدّعي في جوهرها عدم قانونية البناء الاستيطانية على أراضي

فلسطينية خاصة، لكنها تلتف حول هذا القانون من خلال أمر الاستملاك الذي يستهدف في مجمله أراضٍ فلسطينية خاصة، يتم السيطرة عليها خدمة لمشروع الاستيطان والاستثمار في بنيته التحتية من شق طرق وكهرباء وماء وهواتف ... إلخ.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير صادرت سلطات الاحتلال 59.581 دونماً من خلال أمري استملاك، وكان الهدف منها الاستيلاء على مساحات من الأراضي الفلسطينية الخاصة بهدف تطوير المشروع الاستعماري التهويدي في القدس من أجل شق طرق تصل المستعمرات الإسرائيلية وتسهل حركة انتقال المستعمرين الإسرائيليين في بقية أنحاء الضفة الغربية تقطيعا للحيز الفلسطيني وخنقا لأي تطور أو توسع عمراني مستقبلي للفلسطينيين.

الأوامر التي صدرت خلال العام 2022

1- أمر استملاك رقم هـ/2/22 بتاريخ 2022/3/20 الذي يستهدف 4.954 دونم من أراضي المواطنين في قرية مجدل بني فاضل في محافظة نابلس، لإنشاء طريق للوصول إلى بئر ماء خاص بالمستعمرات الإسرائيلية.

2- أمر استملاك رقم هـ/1/22 (**انظر الخريطة المرفقة**) والذي صدر بتاريخ 2022/5/22 والذي يقضي بمصادرة 54.627 دونما من أراضي الطور في القدس لتطوير الشارع الدائري الشرقي من مدينة القدس. والهدف من هذا الشارع هو ربط المستعمرات الاسرائيلية بشبكة الطرق الدائرة حول مدينة القدس ويربط المستعمرات في جنوب المدينة في منطقة بيت لحم مع المستعمرات شرقي المدينة في منطقة معاليه ادوميم.

عند الانتهاء من هذا الطريق سوف يتم تسريع وتيرة التنمية في المستعمرات الاسرائيلية الموجودة في قلب الضفة الغربية، ولن يتمكن الفلسطينيون الذين تم مصادرة أراضيهم من سكان الضفة الغربية من استخدامه نهائيا ذلك أنه يمر داخل مدينة القدس وداخل جدار الضم والتوسع والدخول فقط عبر الحواجز التي لا تسمح للمواطنين الفلسطينين الدخول إلى مدينة القدس.

خارطة (7): أمر استملاك رقم هـ/1/22

ج. أوامر وضع اليد

هي احدى اليات السيطرة الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الخاصة، سواء لتخصيصها لخدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، أو لممارسة الخنق العمراني للتجمعات الفلسطينية أو لحرمان الفلسطينيين من القدرة على استغلال مواردهم الطبيعية ومصادر رزقهم. وعلى الرغم من أن أمر وضع اليد الذي يصدره القائد العسكري يسري لمدة زمنية محدودة – في العادة سنة أو سنتين – إلا أنه في الواقع يتم تجديد هذه النوع من الأوامر عند انتهائها والقليل من أوامر التجديد يجري نشرها. وفي هذا الإطار قامت السلطات العسكرية في نفس الفترة بإصدار 13 أمراً لوضع اليد على مساحة 571.86 دونماً تحت مسمى أغراض أمنية.

الأوامر التي صدرت خلال العام 2022

1- أمر وضع يد رقم ت/4/22 الذي صدر بتاريخ 2022/4/2 والذي يقضي بمصادرة 264.400 دونم من أراضي المواطنين في قرية طمون، ويهدف هذا الامر الى اقامة خنادق تدريب تابعه لجيش الاحتلال وطريق يصل الى الموقع.
2- أمر وضع يد رقم ت/5/22 الذي صدر بتاريخ 2022/5/17 والذي يقضي بمصادرة 16 دونم من اراضي المواطنين في قريتي بتير وحوسان واللافت في هذا الأمر أنه ذكر مساحة الأراضي الخاصة فقط والتي تبلغ مساحتها 5 دونم واعتبر أن باقي المساحة هي أراضي دولة، ويهدف الأمر إلى إقامة جدار بطول1890 متر والذي سيقوم بعزل 2,461 دونم.
3- أمر وضع يد رقم ت/10/22 بتاريخ 2022/5/18 على 95 دونم من اراضي محافظة الخليل والذي يهدف إلى اقامة طريق وجدار وعزل 5 الاف دونم من أراضي المواطنين تمهيدا لسيطرة المستعمرين عليها. **(انظر الخريطة المرفقة)**
4- أمر وضع يد رقم ت/9/22 بتاريخ 2022/6/7 والذي يقضي بمصادرة 2.800 دونما من اراضي المواطنين في قرية سعير في محافظة الخليل من اجل توسيع مدخل مستعمرة متساد اسفار ووضع برج عسكري في المنطقة.
5- أمر وضع يد رقم ت/17/22 بتاريخ 2022/6/15 والذي يقضي بمصادرة 6.666 دونماً من أراضي المواطنين في منطقة عرب الجهالين في محافظة الخليل لصالح إنشاء طريق أمني ونقطة عسكرية.
6- أمر وضع يد رقم ت/11/22 بتاريخ 2022/6/15 والذي يقضي بمصادرة 64.1 دونماً من أراضي المواطنين في عرب الجهالين في محافظة الخليل لصالح إنشاء مقطع جدار وطريق أمني.
7- أمر وضع يد رقم ت/12/22 بتاريخ 2022/6/15 والذي يقضي بمصادرة 26.8 دونماً من أراضي المواطنين في عرب الجهالين في محافظة الخليل لصالح إنشاء مقطع جدار وطريق أمني.
8- أمر وضع يد رقم ت/14/22 بتاريخ 2022/7/18 والذي يصادر 0.178 مترا من أراضي قرية التواني في محافظة الخليل من أجل وضع مكعبات اسمنتية وبوابة تتحكم بحرية الخروج والدخول إلى القرية.
9- أمر وضع يد رقم ت/13/22 بتاريخ 2022/8/15 والذي يقضي بمصادرة 0.4 دونماً من أراضي المواطنين في منطقة عرب الجهالين في محافظة الخليل لصالح بناء برج عسكري في المنطقة.
10- أمر وضع يد رقم م.د/04/22 بتاريخ 2022/8/21 والذي صادر 0.016 مترا من أراضي قرية حوسان في محافظة بيت لحم لوضع بوابة تتحكم بحرية تنقل المواطنين.

11- أمر وضع يد رقم ت/7/22 بتاريخ 2022/8/26 والذي يقضي بمصادرة 10.936 دونماً من أراضي المواطنين في مدينة يطا في محافظة الخليل لصالح إنشاء طريق أمني ونقطة عسكرية.

12- أمر وضع يد رقم ت/22/20 تاريخ 2022/11/13 والذي يصادر 0.585 متر من أراضي خلة السنسل في محافظة الخليل من أجل توسعة شارع. **(انظر الخريطة المرفقة)**.

13- أمر وضع يد ت/2/22 بتاريخ 2022/12/28 والذي يصادر 83.985 دونماً من أراضي وادي فوكين في محافظة بيت لحم من أجل بناء طريق أمني وجدار.

خارطة (8): امر وضع يد رقم ت/10/22

إعلان أراضي دولة

منذ أن احتلت دولة الاحتلال الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بلغ مجموع مساحات الأراضي الفلسطينية التي أعلنتها سلطات الاحتلال كـ"أراضي دولة" ما مجموعه 1436.5 كم^2 منها في المناطق المصنفة (ج) 1260.5 كم^2 أضف إلى ذلك يوجد حوالي 400 ألف دونم على أقل تقدير تعتبرها سلطات الاحتلال أراضي صخرية (أدوميت سيكر) وهو القانون العثماني الذي تم تجييره من قبل الاحتلال الإسرائيلي لصالحه كوسيلة للسيطرة على الأرض.

وتبقي دولة الاحتلال هذه المساحات في الوقت الحالي للاستخدام اللاحق لصالح المشروع الاستيطاني، فهي من جهة تمنع على المواطن الفلسطيني استخدامها واستصلاحها أو البناء فيها، ومن جهة أخرى تقوم بتسريب هذه الأراضي شيئاً فشيئاً لصالح المشروع الاستيطاني من خلال ما يعرف بأذونات التخطيط وتوسيع مناطق نفوذ المستوطنات.[18]

وتستند سياسة الاحتلال الإسرائيلي بإخضاع الأراضي الفلسطينية بالإعلان عنها كـ"أراضي دولة" على قوانين الأراضي العثمانيّة لعام 1858 والذي يتيح للسلطات العثمانية مصادرة الارض الأميرية وغير المسجلة والتي لم يتم فلاحتها لمدة من الزمن، ومع استناد جيش الاحتلال لهذا النوع من القوانين كان من المفترض بهذه الأراضي التي يُديرها الجيش أن تُستخدم لاحتياجات السكّان المحليّين الذين يعيشون تحت سلطة الاحتلال، مثل الاستثمار في تطوير البنية التحتية وصلاحيات البلديات الفلسطينية إلا أن دولة الاحتلال قامت بتخصيص هذه الأراضي أو غالبيتها الساحقة لصالح توسيع المستوطنات الإسرائيليّة خلافًا لأحكام القانون الدَّوليّ. وفي العام 2022 أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 3 إعلانات أراضي دولة استهدفت 3,918 دونماً من أراضي المواطنين في محافظات سلفيت ونابلس وقلقيلية، تفاصيلها كالآتي:

أولاً: بتاريخ 2022/7/17 اعلنت سلطات الاحتلال (27.900) دونماً من اراضي المواطنين في قرية دير استيا في محافظة سلفيت (حوض طبيعي رقم 4 موقع جبل الذيب، حوض طبيعي رقم 3 موقع جبل جردة) أراضي دولة، وهذه الاراضي تقع **في محيط مستعمرة عمنوئيل ومنطقتها الصناعية** والتي كانت تستخدم سابقا في الزراعة ولكن اجراءات الاحتلال حالت دون الاستمرار في زراعتها مما مهد الطريق أمام سلطات الاحتلال لإعلانها أراضي دولة، وجدير بالذكر أن جميع الأراضي المحيطة بها تم إعلانها أراضي دولة في فترة الثمانينات.

ثانياً: بتاريخ 2022/12/6 أعلنت سلطات الاحتلال (397.9) دونماً من أراضي المواطنين في قرية جينصافوط في محافظة قلقيلية (حوض طبيعي 3 القرنة، حوض 4 الباطن وخلة دجة، حوض 5 موقع جبل السريج، حوض 6خلة البلاع، حوض 7موقع راس بيشر، جوض 10موقع جبل السريج والعاروض وواد الخانق) أراضي دولة، وهذه الأراضي تقع في **محيط مستعمرة مناحيم نفي برات** والتي كان يتم فلاحتها باستمرار في السابق ولكن نظراً لتضييقات الاحتلال وإجراءاته ومنع المواطنين من فلاحة الأراضي واستصلاحها فقد أدى ذلك إلى تبويرها مما ممهد الطريق أمام سلطات الاحتلال لإعلانها أراضي دولة، وجدير بالذكر ان جميع الاراضي المحيطة بها تم اعلانها اراضي دولة في الثمانينات من القرن الماضي، وتسعى أيضاً سلطات الاحتلال إلى شرعنة بؤرة استعمارية قريبة من الأرض يطلق عليها بؤرة ألوني شيلو.

ثالثاً: بتاريخ 2022/12/6 أعلنت سلطات الاحتلال 3492.2 دونماً من أراضي المواطنين في قرية عقربا في محافظة نابلس، الأراضي التي أستهدفها الأمر العسكري تقع في الحوض رقم 13 طبيعي من موقع جبل القرين والحوض 14 طبيعي من جبل المسترة وموقع طلعة عمرة من جبل القرين من أراضي قرية عقربا، هذا الإعلان يأتي كجزء من مخطط كبير

[18] راجع الجزء الخاص بالتخطيط ومناطق النفوذ صفحة (*)

يهدف إلى السيطرة على السفوح الشرقية للضفة الغربية وتحديداً الملاصقة منها للأغوار وشفا الأغوار من خلال السيطرة على مساحات شاسعة في هذه المنطقة.

خارطة (9): لإعلان أراضي دولة في قرية جينصافوط محافظة قلقيلية

ج. الإذن بالتخطيط وتوسيع مناطق نفوذ المستعمرات

يشير تعريف مناطق نفوذ المستوطنات الى تلك المساحة الجغرافية التي تحدد الحدود الخارجية للمستعمرة الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين. حيث يتم تخصيص هذه الأراضي (منطقة النفوذ) لصالح المستعمرة أو البؤرة من أجل منحها القدرة على التوسع والتخطيط والبناء من قبل الإدارة المدنية الاحتلالية، وتعتبر مسألة تحديد مناطق نفوذ المستعمرات عملية مستمرة ووسيلة وإجراء احتلالي متواصل من أجل قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، فما أن يتم إقرار مخطط هيكلي على مساحة من مناطق النفوذ حيث يتم توسيع المنطقة على أراضي المواطنين.

وتلجأ سلطات الاحتلال الإسرائيلي في هذا الشأن أي في مسألة توسيع مناطق النفوذ إلى الاتكاء على مجموعة من الأراضي التي تم إعلانها سابقاً كأراضي دولة، وبالتالي تتداخل هنا مجموعة من الإجراءات الاحتلالية بالترتيب، من أجل الوصول بها إلى أراضٍ مسيطر عليها تماماً لصالح الاستيطان الاستعماري.

فعلى سبيل المثال، يتم اليوم إعلان مساحة من الأراضي كأراضي دولة، وبعد فترة من الزمن، وهي فترة غير محددة بالطبع، تمنح الإدارة المدنية ما يطلق عليه إذنا بالتخطيط على جزء من هذه الأراضي، أي يتم السماح باستخدام هذه الأراضي التي تم إعلانها كأراضي دولة

لاستخدمات أخرى، غالباً ما تكون لأغراض استيطانية، يتم من خلالها إما توسيع مناطق نفوذ مستعمرة، أو شرعنة بؤرة قريبة، أو للتمهيد لبناء مستعمرة جديدة على هذا النوع من الأراضي.

وفقا للبيانات المتوفرة لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن مجموع مساحات مناطق نفوذ المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية، تبلغ 537 كم^2، تمثل ما نسبته 9.5% من مجموع مساحة الضفة الغربية. دخول الفلسطينيين إلى هذه المناطق، بمن فيهم مالكي الأراضي الخاصة المتضمنة ضمن حدود مناطق النفوذ، محظور دون تصريح من القائد العسكري، بناء على الإعلان العسكري الصادر عن قائد الضفة الغربية الجنرال "غابي اوفير" بتاريخ 28 اذار 1997.

في هذا الجزء من التقرير، نستعرض أبرز أذونات التخطيط وعمليات توسيع نفوذ المستعمرات التي جرت على أراضي معلنة كأراضي دولة في العام 2022:

تعديل مناطق النفوذ

بتاريخ 14 نيسان 2022، أصدر جيش الاحتلال قراراً بشأن إدارة مجالس إقليمية، يقضي فيه بتحويل 1480 دونم من أراضي المواطنين في قرى جالود والمغير وترمسعيا في محافظتي نابلس ورام الله لصالح توسيع منطقة نفوذ مستعمرة عميحاي، وبعد فحص وتحليل الملفات والخرائط الصادرة، تم الكشف عن مخطط استيطاني إسرائيلي جديد لشرعنة بؤرة استعمارية تم إقامتها شمال الضفة الغربية باسم "عادي عاد" ، وتحديدا في محافظة نابلس وينص الأمر العسكري أيضا على أن الأراضي الفلسطينية المستهدفة خضعت لتصنيف "مناطق نفوذ مستوطنات" وأصبحت جزءا لا يتجزأ من المستعمرة "عميحاي" و التي تم تشييدها قبل سنوات عدة على أراضي محافظة نابلس.

كما تظهر الخرائط المرفقة للأمر العسكري الأراضي المستهدفة تعود لكل من قرى جالود والمغير وترمسعيا والتي تم إعلانها سابقاً كأراضي دولة لكنها الآن تم تحويلها ك (مناطق نفوذ مستوطنات) وتحديداً لمستعمرة عميحاي. وفي هذه المنطقة تحديداً تقع مستوطنات شيفوت راحيل (متسبيه راحيل) وإيلي وشيلو وكفار تفوح وريحاليم، وفي هذه المنطقة أيضاً تقع 18 بؤرة استعمارية مرتبطة بالمستعمرات الخمس التي تشكل تكتلاً استعمارياً في المنطقة. وتقع هذه البؤر خارج مناطق المخططات الهيكلية للمستعمرات "الأم" حيث يمكن اعتبارها كمشاريع لمستوطنات مستقبلية جديدة.

خارطة (**10**): توضح عملية تخصيص أراضي لصالح مناطق نفوذ مستعمرة عميحاي

أذونات التخطيط

بتاريخ 2 آب، 2022 أعطت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الضوء الأخضر لبدء التخطيط والبناء على 90 دونمًا من أراضي بلدة كفر مالك شمال شرق رام الله. وتبلغ مساحة الأراضي المستهدفة بالإعلان 90 دونمًا في الحوض رقم 27 القطعة رقم 21، والحوض رقم 21 القطعة رقم 41، والتي اعتبرتها سلطات الاحتلال على أنها أملاك حكومية. فقد نشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إعلان ما يسمى بالمسؤول عن "أملاك الحكومة وأملاك الغائبين"، يوسي سيجال في الضفة الغربية المحتلة، يقضي بمنح صلاحية في التخطيط لأراضي تتبع لبلدة كفر مالك في محافظة رام الله.

خارطة (11): إذن تخطيط توضح تخصيص أراضي لصالح كسارة كوخاف هشاحر

الأراضي المستهدفة بالإعلان الإسرائيلي محاذية لمحجر (كسارة) إسرائيلي في المنطقة يتبع لمستوطنة كوخاف هشاحار الواقعة إلى الجنوب منه وتم المصادقة عليه في العام 1994 تحت مسمى "محجر كوخاف هشهار" ص/313 بفعل المخطط الاستيطاني الإسرائيلي رقم יו"ש/ 23/ 52. المساحة التي تم اقرارها لتكون ضمن مخطط المحجر هي 2186 دونمًا، الأمر الذي ينذر بمزيد من المصادرات للأراضي الفلسطينية في المستقبل لصالح هذا المحجر.

وفي يوم 13 تشرين ثاني، 2022، منح ما يطلق عليه المتصرف المسؤول عن الأملاك الحكومية وأملاك الغائبين في منطقة "يهودا والسامرة"، صلاحية في التخطيط، أو إذن للتخطيط على أراضي معلنة أراضي دولة منذ العام 2014 تبلغ مساحتها أكثر من 320.93 دونماً تقع على أراضي محافظة بيت لحم في قرى الخضر ونحالين وأرطاس لصالح مستوطنات دنيال واليعازار وإفرات.

خارطة (12): توضح إذن التخطيط على أراضي محافظة بيت لحم

بتاريخ 25، تشرين أول، 2022 قام ما يطلق عليه المتصرف المسؤول عن الأملاك الحكومية وأملاك الغائبين في منطقة "يهودا والسامرة" من خلال قسم البنى التحتية في الإدارة المدنية الاحتلالية بالسماح بتعديل منطقة نفوذ مستعمرة "عيلي" على أراضي الواطنين جنوبي محافظة نابلس، وعليه، سيتم إضافة ما مجموعه 616 دونماً من أراضي المواطنين التي تم إعلانها سابقاً كأراضي دولة، لتصبح جزءاً من منطقة نفوذ مستعمرة "عيلي" من أراضي قرى قريوت واللبن والساوية من محافظة نابلس.

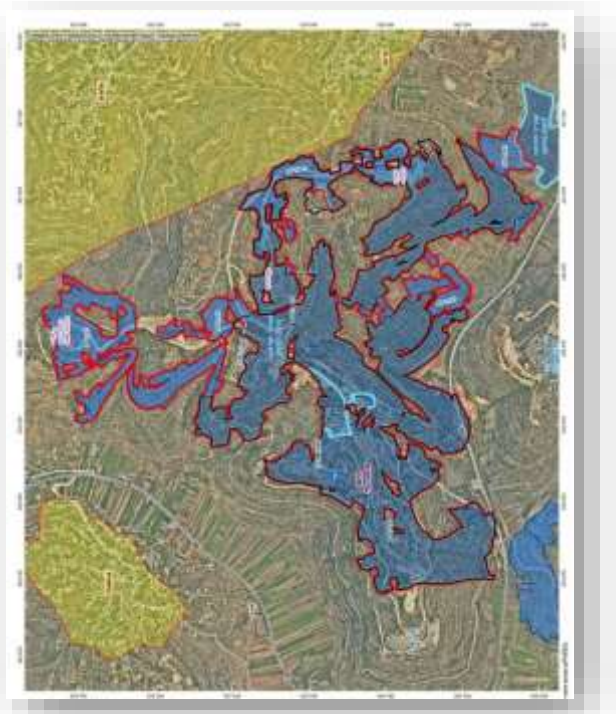

خارطة (13): توضح إذن التخطيط على أراضي محافظة نابلس

خارطة (14): توضح إذن التخطيط على أراضي محافظة سلفيت

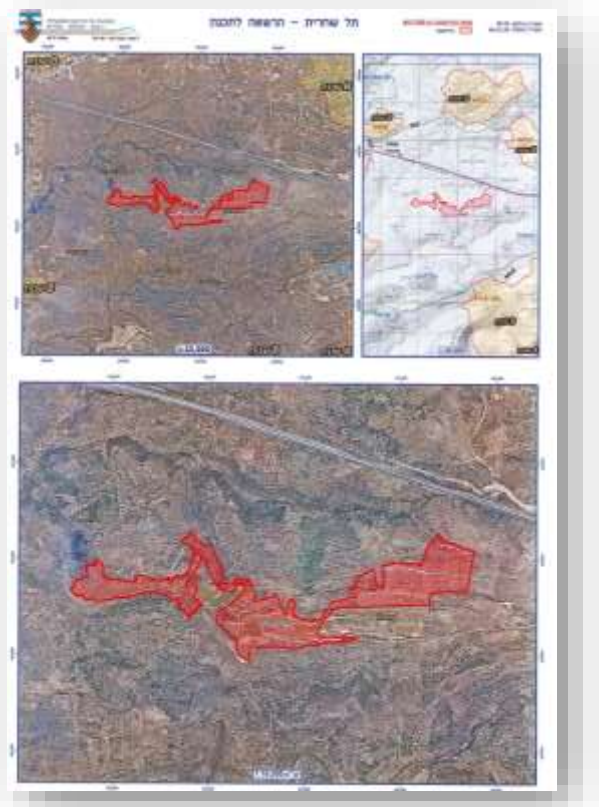

وبتاريخ 22، تشرين ثاني، 2022، منح ما يطلق عليه المتصرف المسؤول عن الأملاك الحكومية وأملاك الغائبين في منطقة "يهودا والسامرة"، صلاحية في التخطيط، أو إذن للتخطيط على أراضي تم إعلانها أراضي دولة في العام 1984 تبلغ مساحتها أكثر من 360 دونما على أراضي قرى بديا وكفر الديك في محافظة سلفيت تسعى سلطات الاحتلال من خلال ذلك إلى شرعنة البؤرة الاستيطانية "تل شحريت" في المنطقة هناك،

آليات الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية

ح. البؤر الزراعية والرعوية

بشكل ظاهري يبدو أن هناك مساران مختلفان ومنفصلان لا علاقة بينهما ولكن في حقيقة الأمر فإنهما بمثابة مسار واحد فقط:

اولا: المسار الرسمي: حيث تستولى حكومة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية بطرق رسمية تحت مسميات قانونية سنتها لهذا الغرض وبهذا الصدد لجأت حكومة الاحتلال إلى سلسلة من الإجراءات والآليات للسيطرة على الأراضي المحتلة عام 1967 والتي تتمثل في ضم مدينة القدس الشرقية وإجراءات التهويد المستمرة فيها إلى يومنا هذا، إعلان أراضي دولة، محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد، إغلاق مناطق بحجج عسكرية، مناطق نفوذ للمستعمرات، إقامة جدار الضم والتوسع العنصري وعزل مناطق خلفه وأوامر منع البناء الخاصة بالجدار، وبناء المستوطنات وتخصيص أراضي لتوسعها الاستيطاني، والسيطرة على مصادر المياه، واستغلال ما يعرف بقانون أملاك الغائبين للسيطرة على الممتلكات والأراضي الفلسطينية مثلما حدث في الشيخ جراح في مدينة القدس، وهذا أدى إلى السيطرة والاستيلاء على 2380 كم^2 من المناطق المصنفة (ج) في أراضي الضفة الغربية.

أيضا سعت مختلف سلطات حكومة الاحتلال إلى تشجيع المستوطنين على الانتقال للسّكن في المستوطنات وإقامة وتطوير مبادرات اقتصاديّة فيها وفي محيطها، حيث تقدّم الدّولة عبر قنوات رسميّة وغير رسميّة الكثير من الامتيازات والمحفّزات للمستوطنين ومستوطناتهم وتقديم امتيازات كبيرة في مجال الإسكان حتى يتمكّن حتى من يعدمون الإمكانيّات الماليّة الكافية من شراء منزل في المستوطنات والانتقال للسّكن هناك، تعدّ هذه الامتيازات من عوامل سُرعة تزايُد السكّان في مستعمرات اليهود الأرثوذكس الكبيرة في الضفة الغربيّة مثل (موديعين عيليت، وبيتار عيليت)، حيث بلغ عدد المستعمرين فيهما 140 الف مستعمر، إضافة إلى ذلك هناك نحو ثلاثين مستعمرة – بعضها متينة اقتصاديّاً – يحصل سكّانها على امتيازات ضريبيّة كبيرة تصل إلى 200 ألف شيكل سنويّاً لكلّ مستوطن.

كذلك تقدّم السّلطات الإسرائيليّة امتيازات ومحفّزات للمناطق الصّناعيّة في الضفة الغربيّة عبر تخفيض أسعار الأراضي ودعم تشغيل القوى العاملة، وهذا بدوره يشجّع تزايُد عدد المصانع في المناطق الصناعيّة الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة بشكل متواصل. كذلك تشجّع الدّولة اليهود على إقامة بؤر استيطانيّة زراعية جديدة في الضفة الغربيّة والاستيلاء من خلالها على مساحات واسعة من الأراضي الزراعيّة والمراعي الفلسطينيّة أقيمت خلال العقد الأخير نحو 59 بؤرة استيطانيّة زراعية استولت فعليّاً على عشرات آلاف الدّونمات.

ثانيا: المسار غير الرسمي (عبر المستوطنين واعتداءاتهم): حيث يرغب المستعمرون في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال اعتداءاتهم على الأراضي الفلسطينية والمواطنين وبدعم مباشر ورئيسي من حكومة الاحتلال التي تتيح لهم السيطرة والبقاء في الاراضي الفلسطينية بهدف السيطرة والاستيلاء على الاراضي التي لم تستطيع الطرق الرسمية سلبها وهذا يعد جزء من استراتيجية نظام الفصل العنصري الإسرائيلي الساعي إلى ضم وقضم مزيد من الأراضي الفلسطينية وبالتالي اعتداءات المستعمرين هي جزء من سياسة حكومة الاحتلال حيث تسمح وتتيح وتنفذ وتشارك فيه.

تسمح حكومة الاحتلال للمستوطنين بالسيطرة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي سلبت بالقوة من خلال إنشاء البؤر الاستعمارية والتي لا تختلف عن المستعمرات الاستيطانية سوى في أنها أقيمت بدون ترخيص رسمي من حكومة الاحتلال أو خطة تسمح لهم بالبناء، وتساهم الحكومة الإسرائيلية في دعم المستعمرين من خلال توفير الحماية وشق الطرق وتزويدهم بالكهرباء والماء وتقديم الدعم عبر قنوات حكومية ومجالس المستوطنات ومنح افضلية لمشاريع اقتصادية ومنشآت زراعية ودعم مزارعين وحماية قانونية ضد الالتماسات التي تطالب بإخلائهم.

في المقابل وعلى الرغم من توثيق آلاف الاعتداءت على الفلسطينين من قبل المستعمرين والذي أصبح جزءاً من روتين نظام الاحتلال في الضفة الغربية لم يترك أي أثر بحيث استمرت الاعتداءات والتي شلمت الضرب والرشق بالحجارة واحراق الحقول والمراعي وتقطيع الأشجار وحرق وإعطاب السيارات وسرقة الثمار واطلاق الرصاص واستهداف المنازل وطرد الرعاة والمزارعين والسيطرة على مصادر المياه، ويمتنع الجيش عن لجم ومنع المستعمرين وعوضا عن ذلك يقوم باعتقال وطرد أصحاب الحق ويعتدي عليهم ويوفر الحماية للمستعمرين.

ويسعى نظام الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على كافة المناطق ما بين النهر والبحر إلى تحقيق تفوق يهودي في هذه المناطق ومن أجل تحقيق هذا الهدف؛ قسم الأراضي والسكان الفلسطينيين إلى وحدات شتى وخصص للفلسطينيين في كل وحدة رزمة مختلفة من الحقوق وجميعها منقوصة مقارنة بالحقوق الممنوحة للمواطنين اليهود المقيمين في نفس المناطق التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، في إطار هذه السياسة جرى تجريد الفلسطينيين من حقوق كثيرة بما فيها حق تقرير المصير. وتقوم سياسة الاحتلال على هندسة أو تشكيل الحيز بطرق عدة منها الهندسة الديمغرافية للحيز بواسطة قوانين وأوامر منح مكانة مواطن إسرائيلي لجميع يهود العالم ولا تتيح منح جزء من التسهيلات للفلسطينيين، والتشكيل المادي للحيز المكاني عبر السيطرة والاستيلاء على ملايين الدونمات وإقامة المستوطنات والبؤر الاستعمارية وأحياء لليهود فقط وعزل ودحر الفلسطينيين في معازل وكنتونات منفصلة وغير متصلة جغرافياً والتي تؤثر وتقيّد حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين.

النظام الذي يسعى عبر قوانينه وممارسته واعتداءته المنظمة في كافة الأراضي التي يسيطر عليها إلى تحقيق وإدامة تفوق من البشر على جماعة أخرى من البشر هو نظام أبارتهايد والذي لم ينشأ في وقت قصير ولكن منذ قيام هذا الكيان المحتل على أراضي فلسطين حيث جرى تفعيل وخلق قوانين وفرض مزيد من الوقائع والإجراءات على الأرض سعيا إلى تحقيق التفوق اليهودي في كافة الأراضي المحتلة عام 1948 و1967.

أيضا ينص قانون الأساس الذي سنّ في العام 2018 على حق تقرير المصير للشعب اليهودي وحده فقط ويقر تمييز اليهود عن غير اليهود ليس في الأراضي المحتلة ولكن في العالم أجمع تمييز أساسي شرعي، كذلك نوايا الضم الرسمي الذي صرح به بشكل علني لكبار المسؤولين لأجزاء إضافية من الضفة الغربية والذي أوقف بشكل رسمي لاحقا، ولكن على الأرض ما زال الضم قائماً ويمارس على الأرض.

بدأ إنشاء البؤر الزراعية في العام 1984، وأول بؤرة زراعية أقيمت هي بؤرة "هار سيناي" والتي أقيمت على أراضي المواطنين في محافظة الخليل وبلغ عدد سكانها 850 مستعمراً حينها.

خارطة (15): توضح توزيع البؤر الزراعية والرعوية على أراضي الضفة الغربية

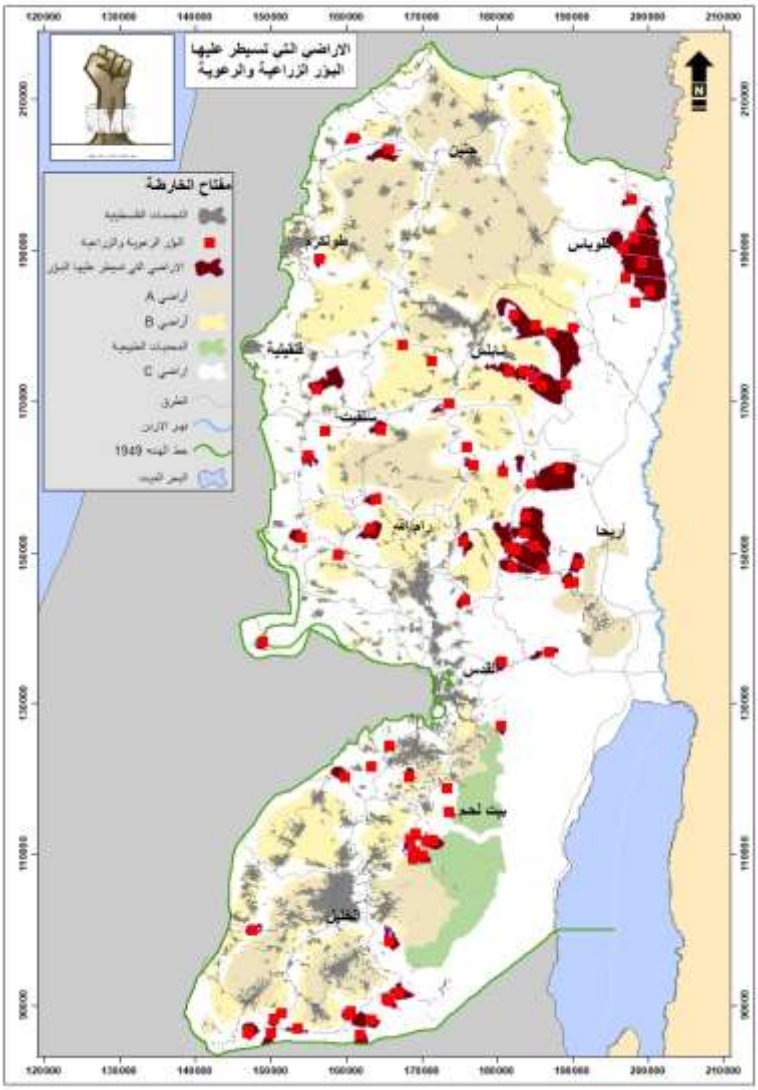

وقد بلغ عدد البؤر الزراعية التي أقيمت على أراضي المواطنين ما مجموعه 82 بؤرة زراعية حتى هذه اللحظة، وتسيطر هذه البؤر على مساحة تقدر بـ 270 ألف دونم تقريباً، وبلغ عدد البؤر المختلطة (بؤر تجمع ما بين السكن والزراعة والرعي) ست بؤر مختلطة.

تتمثل أهداف إقامة البؤر الزراعية والرعوية بالنقاط التالية:

أولاً: ربط المستعمرات من خلال السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي.

ثانيا: عزل البلدات الفلسطينية عن بعضها وعزل السكان عن والمصادر الطبيعية .

ثالثاً: تهجير الفلسطينيين والتضييق عليهم وضرب الديمغرافيا وتحديداً في الأغوار.

رابعاً: خلق جيوب استيطانية استعمارية جديدة، تحاصر الفلسطينيين، وتشكل امتداداً شاسعاً للمشروع الاستيطاني.

خامساً: السيطرة على الموارد الفلسطينية، وتحديداً في السفوح الشرقية للضفة الغربية.

وتنتشر وتسيطر البؤر الزراعية والرعوية على 270 كم^2 وتمثل حوالي 8% من مساحة اراضي C ، من الأمثلة على السيطرة والاستيلاء على الاراضي «6» بؤر رعوية وزراعية تسيطر على 49 كم^2 شرقي طوباس.

خارطة (16): توضح سيطرة 6 بؤر رعوية زراعية على 49 كم2 شرقي طوباس

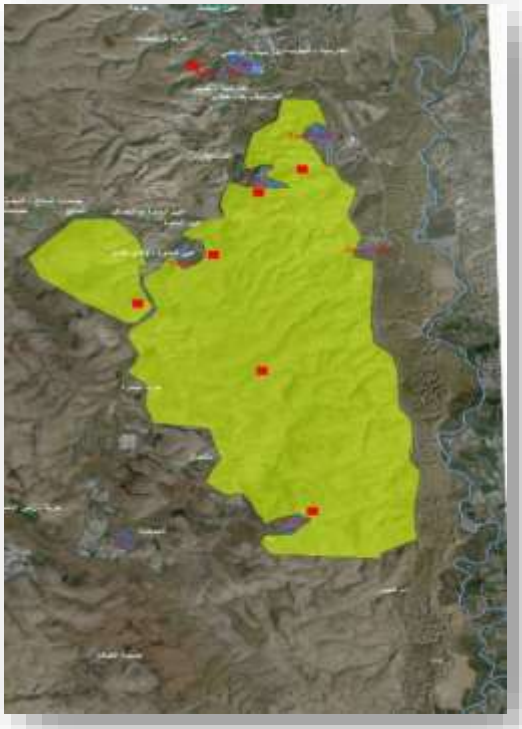

تسارع إنشاء البؤر الزراعية الاستيطانية

بدأ إنشاء ما يعرف بالبؤر الزراعية في العام 1984، أول بؤرة زراعية هي بؤرة هار سيناي والتي أقيمت على أراضي المواطنين في محافظة الخليل وبلغ عدد سكانها 850 مستعمراً. توالى إنشاء البؤر الزراعية ووصل عددها حتى العام 2012 ما مجموعه 18 بؤرة زراعية موزعة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية، بعد العام 2012 تسارع إنشاء البؤر الزراعية على أراضي الضفة الغربية، في العام 2013 أنشأت بؤرة زراعية واحدة على أراضي المواطنين في محافظة نابلس.

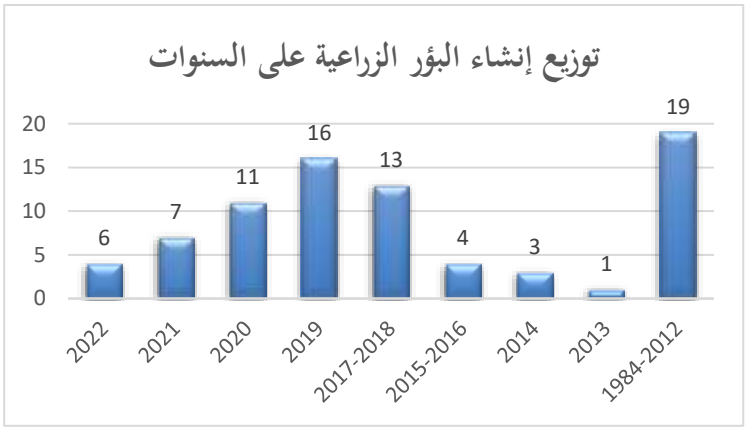

في العام 2014 أنشأت 3 بؤر زراعية على أراضي المواطنين في محافظات بيت لحم (2) وطوباس(1) ، في العامين 2015-2016 أنشأت 4 بؤر في محافظات القدس ورام الله وسلفيت وطوباس. في العامين 2017-2018 أنشأت 12 بؤرة زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (6) طوباس (2) رام الله (2) نابلس (2). في العام 2019 وحده أنشأت 15 بؤرة زراعية على أراضي المواطنين في محافظات رام الله (8) بيت لحم (2) أريحا (1) القدس (1) جنين (1) الخليل (1) طولكرم(1) في العام 2020 تم إنشاء ما مجموعه 11 بؤرة زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (4) نابلس (3) رام الله (4) سلفيت(1) في العام 2021 تم إنشاء 7 بؤر زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (3) بيت لحم (2) أريحا (1) رام الله (1) سلفيت (1) في العام 2022 وحتى هذه اللحظة تم إقامة 6 بؤر زراعية على أراضي المواطنين في محافظات الخليل (1) رام الله (1) نابلس (1) سلفيت (1) طوباس (2).

أمثلة على بؤر زراعية ورعوية:

المثال الأول: البؤرة الزراعية أم زوكا، الأغوار الشمالية

المزرعة الاستيطانية أم زوكا هي واحدة من ست بؤر زراعية أنشأها مستوطنون في الأغوار الشمالية خلال السنوات الخمس الأخيرة. أقيمت هذه "المزرعة" في العام 2016 في موقع كانت تقع فيه قرية فلسطينية تدعى خربة المزوقح والتي دمرتها إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية. تسيطر البؤرة على 14,000 دونم، وتمنع المواطنين الفلسطينيين من الرعي أو الوصول إلى أراضيهم.

خارطة (17): البؤرة الزراعية أم زوكا، الأغوار الشمالية

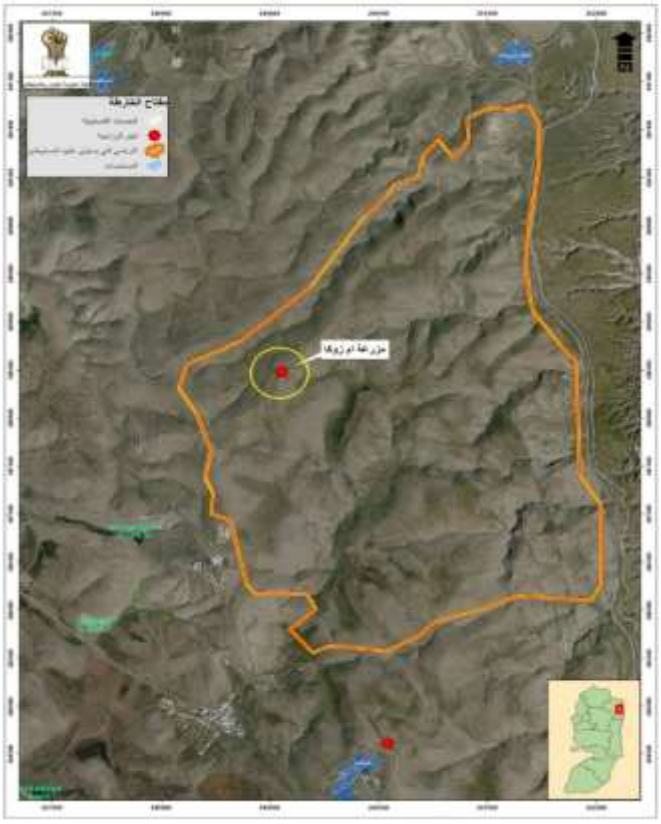

خارطة (18): البؤرة الزراعية مور والبؤرة الزراعية شبتا

المثال الثاني: البؤرة الزراعية مور والبؤرة الزراعية شبتا، جنوبي الخليل

البؤر الاستيطانية مزرعة مور ومزرعة شبتا انشأها المستوطنون في جنوب الخليل من أجل طرد السكان والمزارعين الفلسطينيين ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، وتأسست بؤرة مور سنة 1999 وبؤرة شبتا 2017 وتستولى البؤرتان على 3,180 دونم.

المثال الثالث: البؤرة سيدا بار، الريسان، غربي رام الله

المزرعة الاستيطانية سيدا هي بؤرة زراعية أنشأها مستوطنون في منطقة الريسان غربي رام الله، أقيمت هذه "المزرعة" في العام 2017 على أراضي المواطنين في قريتي كفر نعمة ودير ابزيع، وتسيطر البؤرة على ما مساحته 750 دونم معلنة أصلاً أراضي دولة، وتمنع الموطنين الفلسطينين من استصلاح وزراعة أو حتى الوصول إلى أراضيهم.

خارطة (19): البؤرة الزراعية مزرعة سيدا بار في الريسان غرب رام

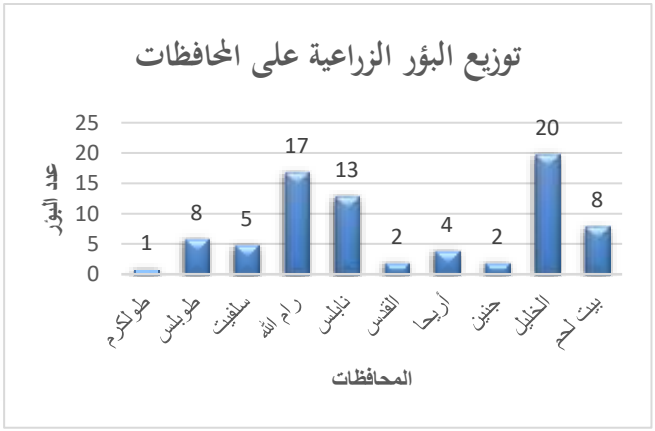

ويتركز وجود هذه البؤر في مجموعة من المحافظات، بلغ عدد البؤر الزراعية في محافظة الخليل 20 بؤرة، كأعلى محافظة من حيث عدد البؤر، تليها محافظة رام الله بـ17 بؤرة زراعية، تليها محافظة نابلس بـ13 بؤرة زراعية، ثم محافظة بيت لحم بـ 8 بؤر، طوباس بـ 6 بؤر، سلفيت بـ 5 بؤر، أريحا 4 بؤر، جنين بؤرتين، طولكرم بؤرة واحدة.

خ. استكمال مقاطع من جدار الضم والتوسع في شمال وجنوب الضفة الغربية

وافقت حكومة الاحتلال في النصف الأول من العام، على بناء 67 كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى 360 مليون شيكل، وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع 9 أمتار، في المناطق التي تعتبرها دولة الاحتلال ممراً للعمال أو ما بات يطلق عليها حديثاً "الفتحات"، وليس خافياً على أحد، أن دولة الاحتلال هي التي سمحت بوجود هذا النوع من الفتحات، كنوع من التحايل لكسب المزيد من الأيدي العاملة الفلسطينية، ولاحقاً، بدأت تطلق الشكاوي التي أدت إلى اتخاذ هذا النوع من القرارات من أجل تسريع بناء أجزاء جديدة منه في هذه المناطق، وهي تمارس بذلك نوعاً من الابتزاز المعيشي للفلسطينيين من خلال مواصلة إغلاق وفتح هذه الممرات وفق ما تطلق عليها حالة الهدوء أو البلبلة الأمنية. ففي مطلع شهر تموز 2022، بدأت سلطات الاحتلال ببناء مقطعين في جدار الضم والتوسع.

المقطع الأول شمال غرب الضفة الغربية ويهدف هذا المقطع إلى بناء جدار اسمنتي بارتفاع 8 امتار بجانب السياج المعدني وبطول 45 كم من قرية سالم غرب محافظة جنين الى غرب قرية الشويكة في محافظة طولكرم.

المقطع الثاني جنوب الضفة الغربية ويهدف هذا المقطع إلى بناء جدار اسمنتي بطول 22 كم من قرية ليسفير إلى جنوب قرية خشم الدرج في محافظة الخليل، ومع أن هذا المقطع من الجدار يتم الادعاء حول وجود متطلبات أمنية، لكن في حقيقة الأمر فإن بناء هذا المقطع يأتي كجزء من عزل مناطق وأراضي مسافر يطا خلف الجدار، وهي التجمعات التي يسعى الاحتلال لتهجيرها.

خارطة (20): توضح مواقع عمليات بناء مقاطع الجدار (شمال، جنوب) الضفة الغربية

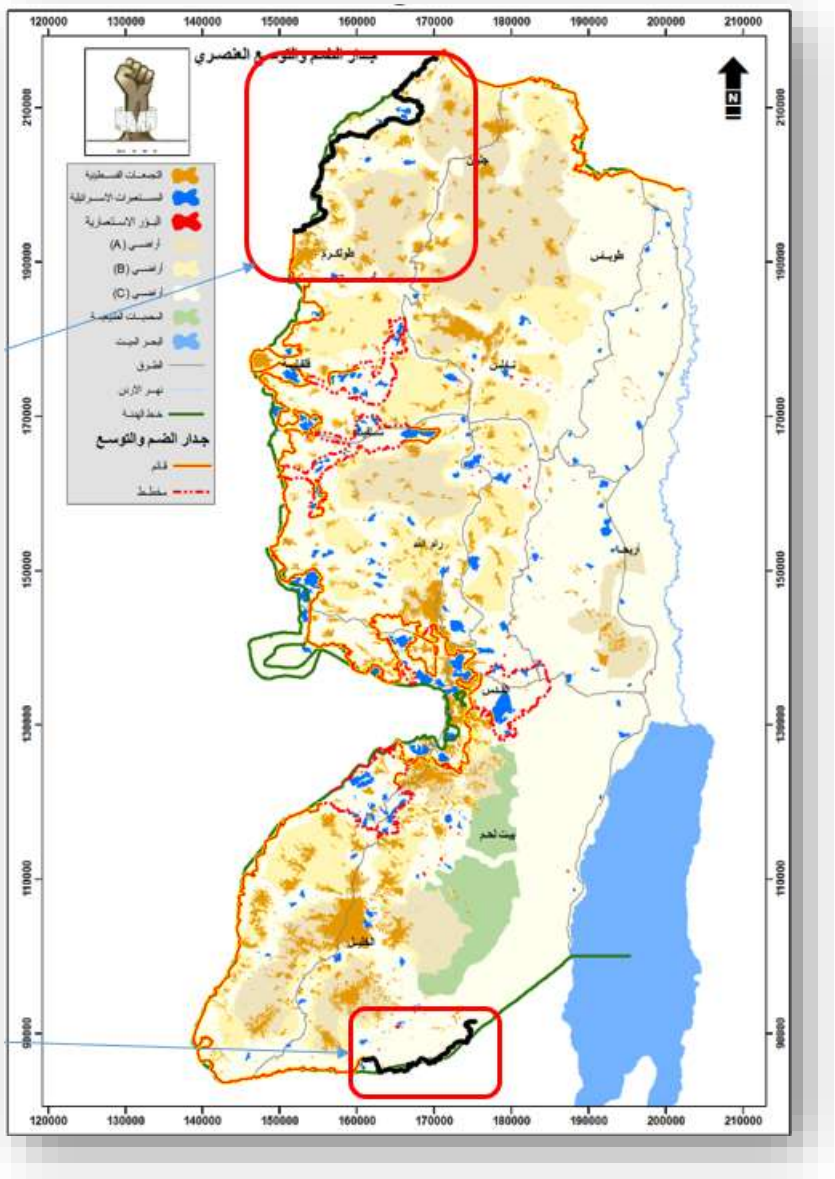

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية في العام 2022

أ: عمليات الهدم

ب: إخطارات الهدم

ج: الإخلاء المؤقت

أ: عمليات الهدم

بحسب قاعدة بيانات انتهاكات الاحتلال والمستعمرين لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان التي ترصد الفترة منذ مطلع العام 2022، نفذت سلطات الاحتلال خلال العام 2022 ما مجموعه 378 عملية هدم، هدمت خلالها 715 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، وتضرر جراء ذلك 1235 شخصاً منهم 430 طفلاً . تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ118 عملية هدم خلفت 178 منشأة مهدومة في المدينة المقدسة، تليها محافظة الخليل بـ76 عملية هدم خلفت 171 منشأة مهدومة.

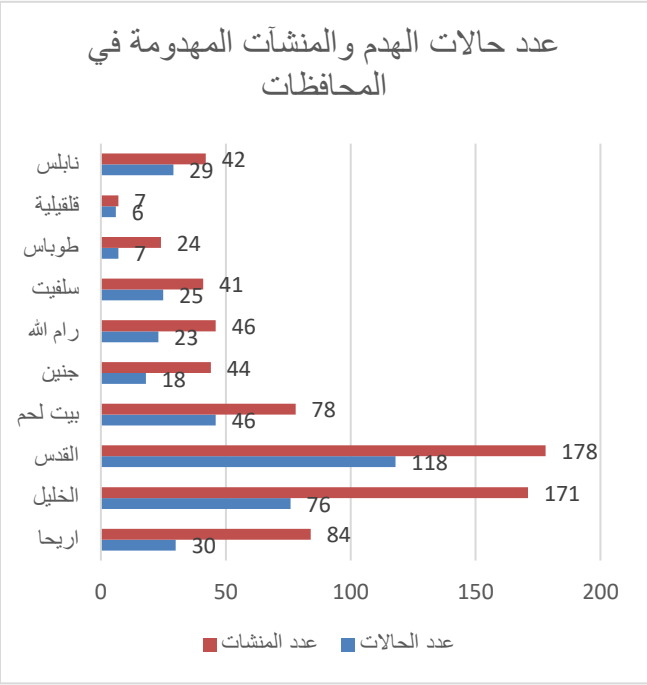

يلاحظ من خلال الشكل الجانبي تركز عمليات الهدم في منطقة وسط وشمال الشفة الغربية في عمليات الهدم (راجع جزء الإخطارات أيضاً) ولأن العلاقة تلازمية بين عمليات الهدم وإخطارات الهدم، فإننا سنلحظ كثافة كبيرة في العمليتين في مناطق الجنوب وهي تتركز فيها مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغنها لصالح المشروع الاستيطاني.

جيش الاحتلال يقوم بهدم منشآت في خربة الفخيت في مسافر يطا/ محافظة الخليل

ب: إخطارات الهدم

خلال العام 2022 أصدرت سلطات الاسرائيلي 1220 اخطارا لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظتي الخليل (400 إخطاراً) ومحافظة بيت لحم في المركز الثاني بـ(225 إخطاراً). في حين تركز ما تبقى من الإخطارات في محافظات رام الله وسلفيت وأريحا بأكثر من مئة إخطار لكل منها.

المحافظة	عدد الاخطارات
القدس	53
الخليل	400
بيت لحم	225
جنين	39
رام الله	110
سلفيت	107
طوباس	26
طولكرم	3
قلقيلية	70
نابلس	84
اريحا	103
المجموع	1220

ولعل المتتبع لجغرافيا توزيع الإخطارات سيلحظ كثافة كبيرة في منطقة جنوب الخليل وتحديداً في منطقة مسافر يطا المهددة كلياً بالتهجير القسري وترحيل السكان، وتالياً في الجنوب أيضاً في محافظة بيت لحم، إذ تشهد المنطقة هناك الكثير من المخططات الاستعمارية والتي بات يطلق عليها مخطط E2 والتي تهدف إلى عزل القرى والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض وعن سياقها الفلسطيني وتهدف أيضاً إلى إحداث ترابط جغرافي بين المستعمرات القائمة هناك.

تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطينين في مناطق C ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها اذا ما قدمت اليهم من اجل استغلال مناطق C والتي تمثل 61% من مساحة االضفة لغربية وإبقائها لتوسع المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لهم في المستقبل.

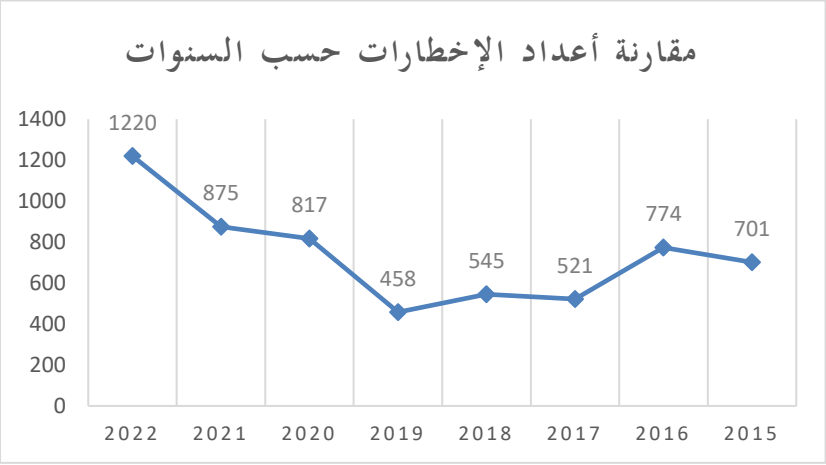

والملاحظ في العام المنصرم، 2022، هو الارتفاع اللافت في عدد الإخطارات المقدمة للمواطنين، إذ بلغ عدد الإخطارات المسلمة للمواطنين في مجمل محافظات الضفة الغربية ما مجموعه 1220 إخطاراً في ارتفاع ملحوظ بالمقارنة مع السنوات السابقة، إذ بلغ عدد الإخطارات التي تم تسليمها في العام الأسبق أي العام 2021 ما مجموعه 875 في مقابل 817 للعام 2020، لكن العام 2022[19] سجل رقماً قياسياً جديداً يؤشر على سياسات جديدة وتوجهات جديدة لدى الإدارة المدنية الاحتلالية في مسألة التعامل مع البناء الفلسطيني والنمو الطبيعي للقرى والبلدات الفلسطينية.[20]

[19] يرجى العلم أن الأعداد المقدمة في هذا التقرير للإخطارات هي فقط التي تم الإبلاغ عنها من قبل المواطنين، نؤكد أن بعض الإخطارات لا يتم التبليغ عنها أو متابعتها قانونياً من قبل المواطنين مع الجهات المختصة.

[20] راجع ملف القبضة الحديدية: الرقابة على البناء الفلسطيني في المنطقة المصنفة (ج)، في قسم ملفات هذا التقرير.

خارطة (21): توضح توزيع إخطارات الهدم على المحافظات الفلسطينية

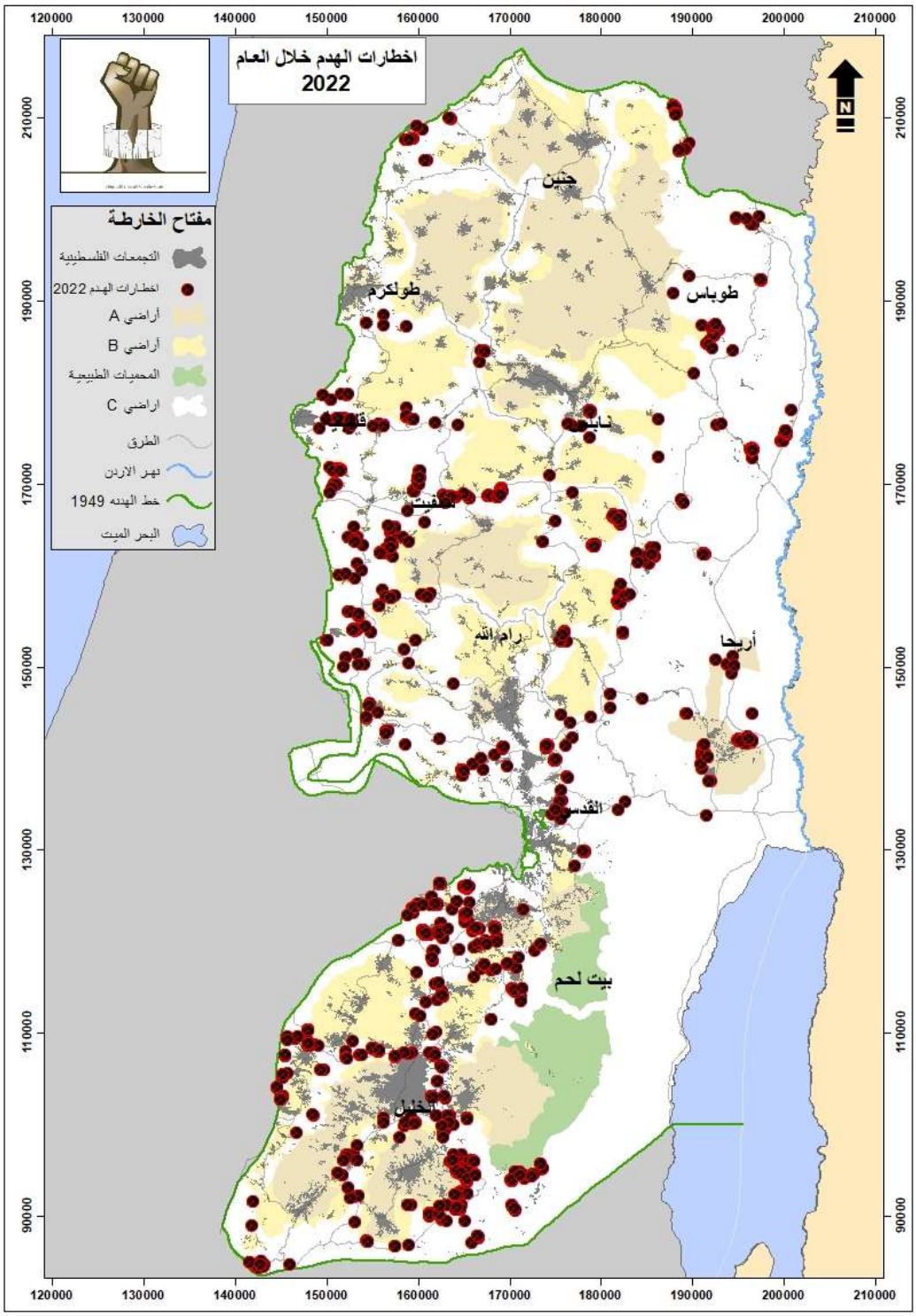

ج: الإخلاء المؤقت للسكان

تمثل هذه الأوامر إحدى الأدوات التي تستخدمها سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لتنفيذ التهجير القسري في الأغوار والسفوح الشرقية من خلال خلق البيئة القسرية، حسب أقوال الإسرائيليين أنفسهم. بذريعة التدريبات هذه يتم تخريب مزارع المواطنين المقيمين في تلك المناطق، ويتم خلق حالة من عدم الاستقرار، في ظروف المناخ الصعبة هناك، ناهيك عن مخلفات الذخائر التي تخلّف ضحايا من الأهالي ومن مواشيهم. وفيما يلي جدول بأوامر الإخلاء في محافظة طوباس لعام 2022:

التاريخ	المنطقة	الاخطارات	المدة الملاحظات	عدد العائلات
2022/2/7	**ابزيق**	**7**	الاحتلال يوجه اخطار للعائلات الفلسطينية في خربة ابزيق من اجل اخلاء مساكنهم بحجة التدريبات حيث سيكون الاخلاء على النحو التالي. 1. ٣٠٢٢/٢/٨ من الساعة 8 وحتى 1 من صباح اليوم التالي . 2. ٢٠٢٢/٢/٩ من الساعه 8 وحتى 1 من صباح اليوم التالي. ٢٠٢٢/٢/3.10٠3 من الساعة 8 وحتى 1 من صباح اليوم التالي .	7 عائلات (48 مواطنا)
2022/6/29	**حمصة الفوقا**	**6**	1. الاثنين 2022/7/4 من السابعة صباح -الساعة السابعة مساءا. 2. الثلاثاء 2022/7/5 من السابعة وحتى 11 ظهرا . 3. الأربعاء 2022/67 من السادسة وحتى 11 ظهرا .	6 عائلات (40 مواطنا)
2022/11/1	**حمصة**	**6**	الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/١١/١ من 6 صباحا ولغاية 4 عصرا الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/١١/٢ من 6 صباحا ولغاية 4 عصرا الخميس الموافق ٢٠٢٢/١١/٣ من 6 صباحا ولغاية 4 عصرا الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/١١/٩ من 6 صباحا ولغاية 4 عصر	6 عائلات (40 مواطنا)

الفصل الخامس: اعتداءات المستعمرين وأجهزة دولة الاحتلال على المواطنين وممتلكاتهم

أ: اعتداءات المستعمرين

ب: الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية

ت: مصادرة ممتلكات المواطنين

ث: الاعتداء على الأفراد

ج: الاعتداء على الأشجار والمزروعات

اعتداءات سلطات الاحتلال ومستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

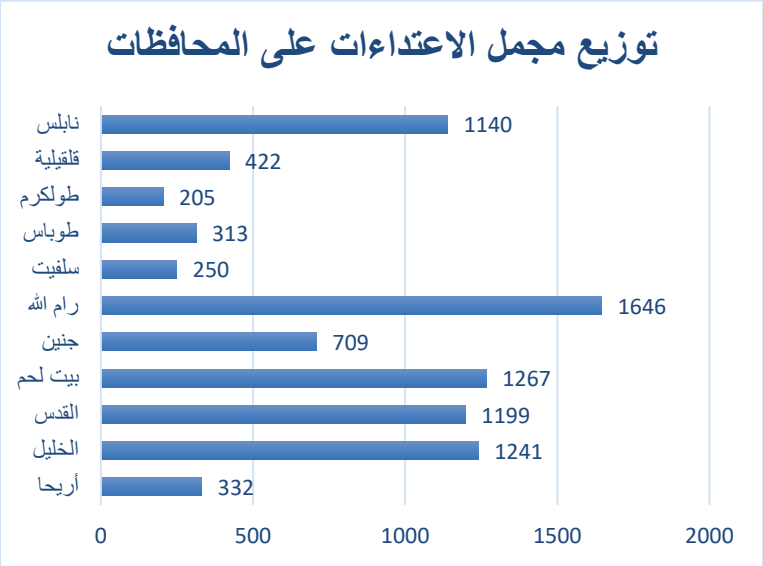

رصدت طواقم التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ما مجموعه **8,724 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم**، تراوحت هذه الاعتداءات ما بين الإصابات الجسدية سواء بالاعتداء بالرصاص الحي والغاز والإرهاب، وكذلك اقتحامات وتخريب الممتلكات بما فيها تجريف أراضي واقتلاع أشجار ومصادرة ممتلكات، وقد تركزت هذه الاعتداءات في محافظة رام الله بـ 1,646 عملية اعتداء، تليها محافظة بيت لحم بـ 1,267 عملية اعتداء ثم محافظة الخليل بـ 1,241 اعتداء. وتوزعت هذه الاعتداءات ما بين 1515 اعتداء على ممتلكات وأماكن دينية، و362 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية، و6,847 اعتداء على الأفراد.

أ. اعتداءات المستعمرين:

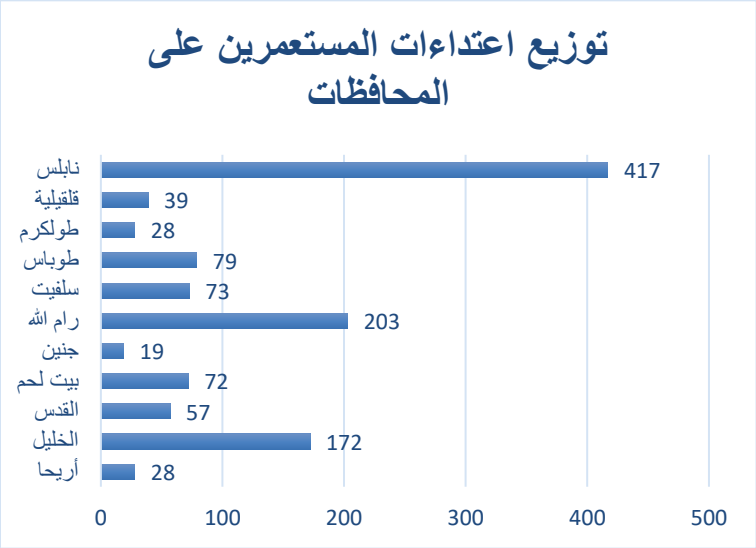

تمكنت طواقم التوثيق والنشر من رصد وتوثيق ومتابعة مجمل اعتداءات المستعمرين في الفترة التي يغطيها التقرير، ففي العام 2022 بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها مستعمرون ما مجموعه **1,187 اعتداءً**، تراوحت ما بين مشاركة جيش الاحتلال اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية (كما حدث في قبر يوسف في مدينة نابلس والتي تسببت باستشهاد مواطن)، وما بين اقتحام القرى الفلسطينية والاعتداء على ممتلكات المواطنين وخط شعارات عنصرية على الجدران، وبين أخذ زمام المبادرة والشروع بتجريف الأراضي كما حدث في أراضي قرى عين يبرود وبيتين (أيار) ولعل الناظر في تقسيم هذه الاعتداءات الجغرافي، سيلحظ تركز هذه الاعتداءات في محافظات نابلس والخليل ورام الله وسلفيت والقدس، إذ نفذ المستعمرون 417 اعتداء في محافظة نابلس تليها محافظة رام الله بـ203 اعتداءً ثم محافظة الخليل بـ172 اعتداءً. (الشكل الجانبي، يوضح تصاعد اعتداءات المستعمرين في السنوات الأخيرة الماضية).

نماذج من اعتداءات المستعمرين على الفلسطينيين

حالة اعتداء (1): رش غاز الفلفل في وجه رضيع من قبل مستعمرين

ولعل أبرز اعتداءات المستعمرين وحشية على المواطنين الفلسطينية، إصابة رضيع فلسطيني بغاز الفلفل عمداً يوم 23 أيار 2022، فقد أصيب رضيع الفلسطيني خلال مهاجمة مجموعة من المستعمرين الإسرائيليين مركبات الفلسطينيين، منها مركبة المواطن محمد فشافشة بغاز الفلفل من سكان جبع جنوب جنين، ما أدى لإصابة نجله الرضيع بالاختناق، قرب منطقة المسعودية شمال غرب مدينة نابلس في الضفة الغربية. الأمر الذي تطلب نقله للمستشفى، ووصفت حالته بالحرجة، شهود عيان من المنطقة قالوا: إن الواقعة حدثت أمام قوات الاحتلال الإسرائيلي التي وقفت مكتوفة الأيدي وسمحت بالهجوم، لاحقاً ظهر والده في صور وفيديوهات وهو يحتضنه بقناع أكسجين على وجه الطفل ويقول: "انظر إلى عينيه المتورمتين، إنه طفل ولا يزال المستعمرون يرفضونه".

في الفترة الأخيرة، يعمد مستعمرون، لرش الفلفل السام في وجوه المواطنين، مما تتسبب بحالة إغماء واختناق، مما يشكل خطراً حقيقياً على حياة المواطنين، لاسيما أصحاب الأمراض المزمنة، تعمد قوات الاحتلال على تزويد هذه الجماعات بهذا النوع من الأدوات من أجل قمع الفلسطينيين.

حالة اعتداء (2): استشهاد "علي حسن حرب" من قرية سكاكا على يد مستعمرين

بتاريخ 21 حزيران 2022 قام مستعمرون من مستعمرة اريئيل القائمة على أراضي محافظة سلفيت بمحاولة السيطرة على أرضه ذهب مع مجموعه من أهالي القرية وقاموا بطرد المستعمرين بالوسائل السلمية. عاد المستعمرون بعد وقت قصير بمرافقة جيش الاحتلال والشرطة الذين ودون سابق انذار بدأوا باطلاق الرصاص الحي والاعتداء على المواطنين، في هذه اللحظة خرج من بين الجيش أحد المستعمرين، يحمل سكيناً وقام بتوجيه طعنة مباشرة الى صدر "علي" اخترقت السكين الصدر ودخلت في جدار القلب بمقدار 6 سم رفض الجيش تقديم الإسعاف للشهيد، او تقديم اي مساعدة له، بل وقاموا بمنع المواطنين من إسعافه، وبعد تأخير متعمد، وصل علي إلى المستشفى شهيداً، لاحقاً، قامت قوات الاحتلال باعتقال المواطنين الذين كانوا متواجدين أثناء الاعتداء وتمت مصادرة هواتفهم النقالة وكل الدلائل الأخرى.

حالة اعتداء (3): دهس ورشق مركبات المواطنين بالحجارة

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير، تصاعد اعتداءات المستعمرين على المواطنين في الفلسطينيين، وتحديداً في مناطق التماس، وهي المناطق التي يتواجد فيها مستعمرون بحماية الجيش باستمرار في مجموعة من الشوارع ومفترقات الطرق، تعتبر هذه المناطق بيئة خصبة لاعتداءات المستعمرين وتحديداً تلك القريبة من نقاط جيش الاحتلال، يوفر جيش الاحتلال الحماية، ويقوم بالتدخل بالعنف الجسدي المباشر في حال حدوث أية ردة فعل من الفلسطينيين على الاعتداء، في العام 2022 تم تسجيل **أكثر من 299 حادثة،** تراوحت ما بين اعتداء جسدي مباشر ومحاولات دهس لمواطنين فلسطينيين وترويع للمواطنين، تركزت هذه الحوادث في محافظات الخليل بـ 255 ومحافظة نابلس بـ 120 حالة اعتداء. في يوم 23كانون أول 2022 رشق مستعمرون بالحجارة سيارة مواطن كان يمر بمركبته من شارع محاذي لبلدة أوصرين ، مما أدى لإصابة طفلته البالغة من العمر عام ونصف بجروح وخدوش، نقلت على إثرها للمستشفى.

ب. عمليات الاعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية:

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في الفترة التي يغطيها التقرير ما مجموعه **362 عملية اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية** تناوبت عليها سلطات الاحتلال ومجموعات من مليشيات المستعمرين طالت أراضي المواطنين، وتركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ 100 عملية اعتداء تلتها محافظة بيت لحم بـ 50 عملية اعتداء ثم محافظة الخليل بـ 49عملية، أدت إلى تضرر آلاف الدونمات من أراضي المواطنين. وشهدت الفترة المذكورة، أي منذ مطلع العام 2022 محاولة مجموعات المستعمرين في 63 مناسبة إقامة بؤر استعمارية [21]على أراضي المواطنين، حالت مقاومة المواطنين ووقوفهم في وجه هذه المحاولات من نجاح إنشاء هذه البؤر، وكانت أبرز هذه المحاولات يوم 20 تموز 2022 عندما رعت حركة نحلاه اليمينية المتطرفة محاولة إقامة أكثر من 10 بؤر، فشلت جميعها. وكذلك قامت قوات الاحتلال بـ90 عملية تجريب للأراضي تولى المستعمرون 37 مرة عمليات التجريف تركزت في محافظتي نابلس بـ24 عملية ومحافظة بيت لحم بـ20 عملية تجريف للأراضي [22].

[21] راجع جدول محاولات إقامة البؤر الاستعمارية في قسم الملاحق، ملحق رقم (6)
[22] راجع ملحق رقم (5) تفاصيل عمليات تجريف الأرض

ت. مصادرة ممتلكات المواطنين:

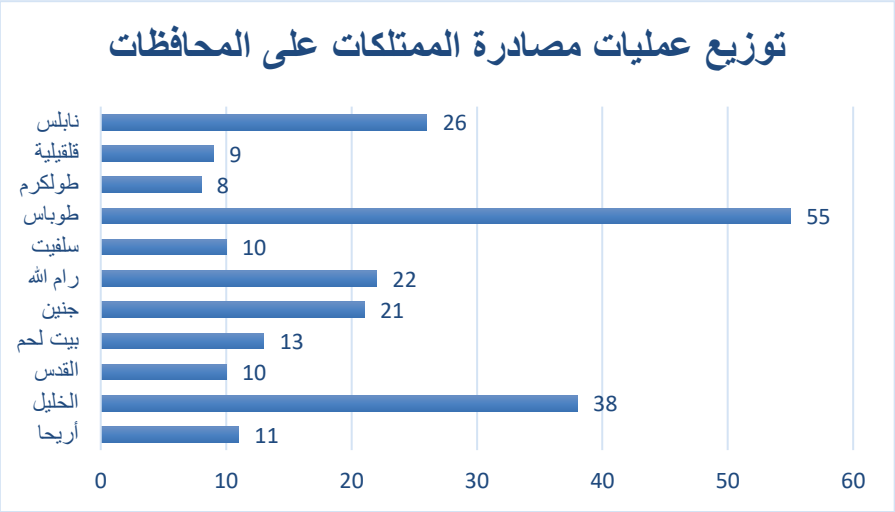

في العام 2022 شنت قوات الاحتلال وميليشيا المستعمرين حملات كبيرة لمصادرة ممتلكات مواطنين، تراوحت هذه الممتلكات ما بين بيوت متنقلة وجرارات زراعية وجرافات وكاميرات منزلية، بلغ عدد عمليات المصادرة منذ مطلع العام ما مجموعه 223 عملية، أدت إلى مصادرة ما مجموعه 294 ممتلكاً فلسطينياً، منها 48 جرار زراعي، و53 سيارة تعود لمواطنين، 26 شاحنة و35 كاميرا مراقبة، وغيرها، تركزت هذه العمليات في محافظة طوباس بـ91 عملية مصادرة، تليها محافظة الخليل بـ44 عملية مصادرة.

ث. الاعتداء على الأفراد

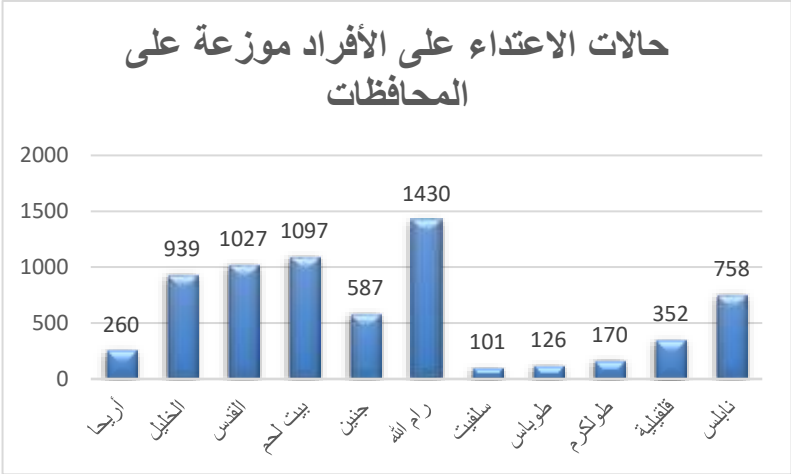

تمكنت طواقم التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عام 2022 من **تسجيل 6,847 اعتداء على الأفراد**، أدت إلى استشهاد 224 مواطناً فلسطينياً، منهم 61 طفلاً[23]، بالإضافة إلى ستة شهداء على يد مستعمرين؛ ففي تاريخ 2022/1/6 أقدم مستعمر على **دهس المواطن مصطفى ياسين فلنة** (25 عاما) من قرية صفا غرب مدينة رام الله، وكذلك في تاريخ 2022/7/28 أطلق مستعمر النار مباشرة نحو المتظاهرين في قرية المغير مما أدى إلى إصابة واستشهاد **الشاب أمجد نشأت ابو عليا** 16 عام من قرية المغير، وبتاريخ 2022/6/21 أقدم مستعمر على طعن **الشاب علي حرب** في اسكاكا أمام قوات الاحتلال، وبتاريخ 2022/5/9 **استشهد الطفل معتصم محمد طالب عطا الله** (17عام) من قرية حرملة في بيت لحم بعد أن أطلق مستعمر النار عليه بشكل مباشر، وفي تاريخ 2022/12/17 أقدم مستعمر على **دهس الشقيقين من مخيم قلنديا مهند ومحمد امطير** على شارع 60 قرب بلدة حوارة مما ادى لاستشهادهما، ولاذ المستعمر بالفرار.

[23] وزارة الصحة الفلسطينية

تركزت اعتداءات قوات الاحتلال ومليشيات المستعمرين على الأفراد والمواطنين الفلسطينيين في محافظة رام الله بواقع 1,430 اعتداءً، تلتها محافظة بيت لحم بـ1,097 اعتداء، ثم محافظة القدس بـ1,027 اعتداء، وتراوحت هذه الاعتداءات ما بين إطلاق النار وحملات الاعتقالات وإغلاق الحواجز والتضييق المروري على المواطنين والترهيب بكافة أشكاله. وفي الفترة المذكورة أعلاه، تم تسجيل وضع 1,963 حاجزاً أعاقت وصول وحركة المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية، وكذلك نفذت قوات الاحتلال أكثر من 1,750 حملة اعتقال طالت مواطنين فلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم.

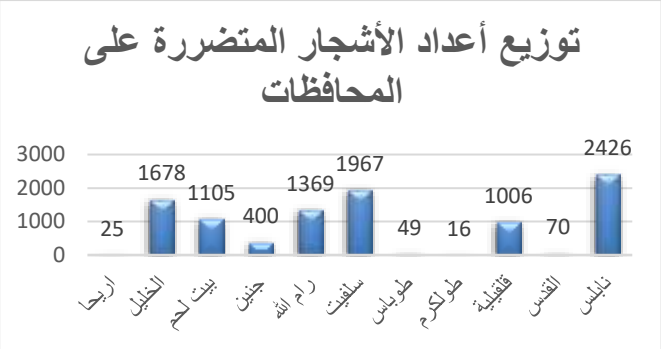

ج. عمليات الاعتداء على شجرة الزيتون:

بلغ عدد العمليات التي استهدفت أشجار الزيتون الفلسطينية في الفترة التي يغطيها التقرير ما مجموعه **354 عملية اعتداء** استهدفت أشجار الزيتون المعمرة، تسببت باقتلاع وتضرر وتخريب وتسميم **ما مجموعه 10,291 شجرة زيتون**، تركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ93 عملية تسببت بتضرر واقتلاع 2,426 شجرة، تلتها محافظة بيت لحم بـ52 عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع 1,105 أشجار، ثم محافظة الخليل بـ49 عملية اعتداء تسببت بتضرر واقتلاع 1,678 شجرة.

الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتداء وعدد الأشجار المتضررة

المحافظة	عدد حالات الاعتداء	عدد الاشجار
اريحا	6	25
الخليل	49	1678
بيت لحم	52	1105
جنين	5	400
رام الله	43	1369
سلفيت	36	1967
طوباس	44	49
طولكرم	4	16
قلقيلية	13	1006
القدس	9	70
نابلس	93	2426
المجموع	**354**	**10,291 شجرة زيتون**

الفصل السادس: أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في القدس المحتلة وقطاع غزة

الوضع الانساني في القدس المحتلة

تبلغ مساحة محافظة القدس 345كم^2، وتضم حوالي 50 تجمع فلسطيني " الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني -2022" ويصل أعلى إرتفاع للمحافظة حوالي 826م وأخفض نقطة فيها 610م .

أصدرت سلطات الاحتلال في 28/حزيران /1967م قرارا إداريا بضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية ثم تم حل مجلس الأمانة الفلسطيني وتوزيع هويات إسرائيلية على المقدسين والغت القوانين الأردنية وفرضت نظام تعليم إسرائيلي، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ما زالت سلطة الاحتلال تحاول تغيير وطمس المعالم الفلسطينية من خلال إجراءاتها التعسفية التي تفرضها على السكان المقدسين كما تعمل ضمن خطط ممنهجة لتهجير الفلسطينين كما يحدث في الشيخ جراح وسلوان ووادي الجوز وغيرها من المناطق في القدس وإحلال مكانهم المستعمرين اليهود، ولا تتوقف محاولات الاحتلال في ابتكار الآليات والأساليب للسيطرة وسلب الأراضي الفلسطينينة سواء الإسلامية أو المسيحية بحجج التطوير وخدمة المستوطنين.

تتعالى وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على القدس عاما بعد عام في محاولة منهم لطمس الهوية الفلسطينة في القدس وإقامة الدولة اليهودية، وتتعد الوسائل والإجراءات الإسرائيلية لتنفيذ مخططهم الاستعماري للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية وتحقيق هدفهم المنشود مثل استمرار سلطة الاحتلال بأعمالها التهويدية بمئذنة قلعة القدس بمنطقة باب الخليل والحفريات تحت المسجد الاقصى حيث تم الكشف عن نفق جديد أسفل السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، على عمق 20 مترًا تحت الأرض، يُطلق عليه الاحتلال الإسرائيلي بـ "جسر الهيكل." .

يبلغ عدد سكان محافظة القدس 471.834 نسمة[24].

ومنذ مطلع العام 2022 بلغ عدد الشهداء في محافظة القدس 14 شهيدا[25] على يد قوات الاحتلال التي استهدفت المواطنين بالرصاص الحي في أكثر من مناسبة على مدار العام.

وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بممارسة الضغط على المواطن المقدسي وتهجيره القسري من خلال قرارات سحب الإقامة فقد سحبت إقامة كل من المواطن مراد غازي عباسي بحجة وضع إعجاب على صورة لشهيد على مواقع التواصل الاجتماعي ومنصور احمد أبو غربية بحجة الوجود غير القانوني، وكذلك فقد أصدرت سلطات الاحتلال قرارا بسحب هوية المواطن المقدسي الأسير المحامي صلاح الحموري وتم نفيه إلى فرنسا[26].

وقد بلغ عدد المدارس في محافظة القدس 259 مدرسة، تشرف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على 125 مدرسة منها، وتشرف وكالة الغوث على 16 مدرسة، أما المدارس الخاصة فيتبع لها 118 مدرسة، يدرس بها 74,366 طالب و طالبة، كما أن هناك 98 مدرسة تابعة لوزارة معارف الاحتلال ولبلدية الاحتلال يدرس فيها 11352 طالب و طالبة، تستهدف قوات الاحتلال الاسرائيلي

[24] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021
[25] وزارة الصحة الفلسطينية
[26] دائرة الإعلام محافظة القدس.

القطاع التعليمي في محافظة القدس من خلال إعاقة الحركة بالحواجز للطلاب والمعلمين والعاملين في القطاع التعليمي، كما عمدت سلطة الاحتلال إلى فرض مناهج في المدارس المقدسية خاصة المدارس التي يشرف الاحتلال عليها لتخدم الرؤية اليهودية من خلال وصف الفلسطينين بمصطلحات عنصرية مثل (قتلة، مشاغبين و غير منتجين) وحاولت إسقاط موضوع اللاجئين والأسرى وجدار الضم و التوسع وفكرة الصراع كما عملت على تزوير الرموز الفلسطينية كالعلم وشعار الدولة الفلسطينية [27]. وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الفلسطينية من محافظة القدس 12436 طالبا وطالبة[28].

وأصدرت ما تسمى ب المعارف في حكومة الاحتلال"، قرارا يقضي بسحب الترخيص الدائم من 6 مدارس في مدينة القدس، لمدة عام، بحجة "التحريض في الكتب المدرسية على دولة الاحتلال وجيشها"، ويشمل القرار الكلية الإبراهيمية في الصوانة، ومدارس الإيمان بكافة أفرعها في بيت حنينا في القدس.

وخلال آب المنصرم، أرسلت وزارة المعارف في حكومة الاحتلال رسائل لعدة مدارس في مدينة القدس عنونت "كتب مدرسية تحتوي على محتوى تحريضي في مدارس القدس الشرقية"، حيث هددت بسحب ترخيصها في حال "العثور على مؤسسة تعليمية تقوم بالتدريس في الكتب المدرسية التي تحتوي على مواد تحريضية"، على حد تعبيرها.

إلى جانب ذلك تتكرر اعتداءات قوات الاحتلال على جامعة القدس (أبو ديس) وطلابها وكوادرها التعليمية بشكل مستمر مما يهدد مسيرة التعليم الجامعي فيها. ويتعرض المسجد الاقصى بشكل يومي لاقتحامات وانتهاكات مليشيات المستوطنين المتدينين وبحسب وزراة الأوقاف الفلسطينية بلغ عدد اقتحامات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين وتدنيس الأماكن المقدسة (195) مرة، حيث اقتحم ما يقارب 39 الف مستوطن باحات المسجد الاقصى من بينهم حاخامات ورجال سياسة ومتطرفين ورؤساء مدارس دينية وطلاب. وسجلت أعلى فترة لهذه الاقتحامات في شهر أيار حيث بلغ عدد المستوطنين من حاخامات و متطرفين سياسين وطلاب الذين اقتحموا المسجد الأقصى ما يقرب من 10 آلاف مستوطن، تزامن ذلك مع الأعياد اليهودية وما يسمى ذكرى توحيد القدس لديهم.

وبلغ عدد المستشفيات والمراكز التي تقدم العلاج للمقدسين في محافظة القدس 7 مستشفيات و 51 مركزا صحيا تشرف عليها وكالة الغوث ومؤسسات غير حكومية.[29] وتمنع سلطة الاحتلال بحجة الإرهاب وصول الأموال من الدول المانحة والمخصصة الدورية لتطوير المستشفيات والمراكز الطبية التي تخدم المقدسين في القدس وتغطية احتياجاتها من الأدوية والأجهزة الطبية والعمليات .

وتبلغ نسبة الطبقة العاملة من سكان محافظة القدس 35.8% يتوزعون بين أصحاب عمل ومستخدمين بأجر هناك جزء يعملون لحسابهم. حيث تعمل سلطة الاحتلال جاهدة على ضرب هذه القطاعات من خلال القوانين المجحفة بحق المقدسين والضرائب العالية التي تفرضها على أصحاب المحال و وتمنع الاستثمار في محافظة القدس.

---

[27] حقائق وأرقام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، تقرير 2022
[28] كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2022
[29] كتاب القدس الإحصائي، 2022

الواقع الإنساني في قطاع غزة

خضع سكان قطاع غزة، البالغ عددهم (2.2) مليون فلسطيني[30]، والذين ما زالوا يعيشون في ظل قيود مشددة على الحركة منذ العام (2007)، وهم معزولون إلى حد كبير عن العالم الخارجي، لقيود طويلة الأمد على الاستيراد والتصدير التي تفرضها (دولة الاحتلال) بدعوى المخاوف الأمنية، فضلاً عن عدم تنفيذ مشاريع البنية التحتية والانتعاش الاقتصادي وخلق فرص عمل. [31]

هذه القيود وأشكال الحصار التي يفرضها الاحتلال أثرت سلباً على حياة المواطنين في قطاع غزاة من كافة النواحي التعليمية والصحية والأحوال المعيشية (الفقر والبطالة) في القطاع. فقد شنَّ جيش الاحتلال الاسرائيلي على مدى (14) سنة السابقة (5) حروب بلغ عدد شهداءها خلال الحرب الاخيرة فقط 2022: 51 شهيداً وشهيدة، منهم (43 %) طفلا (ذكر و أنثى) تحت 16 عاما، و(52 %) ذكرا فوق 16 عاما، و (5 %) إناث فوق 16 عاما. [32]

وخلال العدوان الأخير أيضاً على قطاع غزة، تعرّض (29) مرفقا طبيا لأضرار جسيمة، من بينها مركز لفحص كورونا كان يقدم اللقاحات إلى المواطنين. كما خلفت الحرب وراءها قطاعا صحيا كان يعاني أصلا من نقص في الادوية والمستلزمات والأجهزة والطواقم الطبية. [33]

وأصبح القطاع الصحي في قطاع غزة يعاني مزيدا من النقص الطبي، حيث وصل نقص الأدوية إلى (50 %) من القائمة الأساسية، أي أن هناك (258) صنفا من الأدوية الأساسية غير متوفرة من أصل (522). [34]

وذلك لان سلطات الاحتلال تقوم بمنع و تأخير دخول الأدوية والمستلزمات الطبية سواء من المانحين أو المنظمات الإنسانية أو من وزارة الصحة في رام الله، وتخضع عملية دخول الأدوية إلى تفتيش وتنسيق وعبور وتستغرق وقتا وجهدا لإدخالها إلى القطاع.[35] وتعرقل سلطات الاحتلال المواطنين من الحصول على تصاريح السفر اللازمة للعلاج. حيث توفي خلال العام 2022، (8 مواطنين من بينهم 3 أطفال) نتيجة منعهم من السفر للعلاج خارج قطاع غزة. [36] ومنعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال العام 2022 سفر (7350) مريضا من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، أو المستشفيات الاسرائيلية، وذلك من أصل (25,200) طلب تصريح مرور للعلاج، فيما سمحت بمرور (17,850) مريضا. [37]

تأثر قطاع التعليم في قطاع غزة سلبا نتيجة الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على القطاع، والذي دخل عامه السادس عشر على التوالي، حيث تعمل سلطة الاحتلال على عرقلة إعادة إعمار المدارس المدمرة من خلال منع إدخال المواد اللازمة لاعادة الاعمار، بالاضافة الى منع الدول المانحة من ادخال الاموال اللازمة للاعمار ايضا.[38]

---

[30] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، عدد الفلسطينيين في العالم، كانون اول 2022.
[31] https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-response-plan-2021
[32] وزارة الصحة، رام الله، تقرير (عدد الشهداء في قطاع غزة)، 2022م.
[33] وزارة الصحة، غزة، التقرير الطبي السنوي، 2022/2021م.
[34] منظمة الصحة العالمية حول النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني: حماية البنى التحتية الطبية "واجب في كل الظروف".2021/05/17.
[35] أخبار الامم المتحدة (مقابلة مع رئيس فريق الطوارئ ومنسق القطاع الصحي في منظمة الصحة العالمية في غزة، د. عبد الناصر صبح.) 28 /مايو 2021.
[36] https://hadfnews.ps
[37] دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة، تصاريح مرور للعلاج خارج قطاع غزة، تقرير، 2022.
[38] عدنان أبو عامر، العدوان الاسرائيلي على غزة (الاسباب والنتائج)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 119 ، تموز 2019، ص1-9 .

و تعرض قطاع التعليم إلى الاستهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حروبه الخمسة على قطاع غزة، حيث دمر الاحتلال أكثر من (5) مدارس بشكل كلي شرق وشمال غزة، وتضررت نحو (182) مدرسة بشكل جزئي خلال السنوات (2022/2019).[39]، حيث استخدمت بعض هذه المدارس كملاجئ للناس.

يبلغ عدد المدارس حالياً في قطاع غزة (764) مدرسة، منها (422) مدرسة تابعة للحكومة الفلسطينية، (278) مدرسة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، و(64) مدرسة تابعة للقطاع الخاص. وبعض هذه المدارس تحتوي على فترتين دراسيتين إحداهما صباحية والأخرى مسائية لكثافة أعداد الطلاب، بالإضافة إلى منع الاحتلال ومحاصرته لقطاع غزة الذي لا يسمح ببناء مدارس جديدة تتناسب مع عدد الطلاب المتزايد باستمرار.[40]

بينما تقوم سلطات الاحتلال بالاعتداء اليومي على الصيادين الفلسطينيين، حيث تفيد المصادر بإصابة نحو (50 صيادا) خلال العام 2022 بجروح ما بين بسيطة ومتوسطة نتيجة رشهم بالماء الملوث والقوي أحيانا من قبل القوات البحرية التابعة لسلطات الاحتلال[41]، وتمنعهم من صيد العديد من أنواع الأسماك على مسافات مختلفة، تبلغ ما بين (5000-4000 م)، وهو أقصى حد يصله الصيادون في أفضل الحالات. [42]

كما تحظر سلطات الاحتلال الاسرائيلي توريد (62) صنفا[43]، تعتبرها مواداً مزدوجة الاستخدام، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع الاساسية، التي يساهم حظر توريدها في تدهور الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. وقد ترتب على استمرار الحصار تدهور كارثي في الاوضاع الانسانية لآلاف الأسر، حيث بلغت نسبة البطالة (44%)، وأصبح أكثر من نصف سكان القطاع فقراء (60%)، فيما يصنف أكثر من (68%) منهم غير آمن غذائياً. [44] وتمنع سلطات الاحتلال المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة على بعد (500-1000م) من السياج الحدودي.[45] وأوقفت دولة الاحتلال كافة تصاريح العمل في الداخل المحتل لسكان قطاع غزة منذ مطلع 2018م. وأصبحت التصاريح فقط للتجار (17134) تصريح وكبار رجال الاعمال (154) تصريح. [46] ، مما زاد نسبة البطالة في قطاع غزة.

[39] وزارة التربية والتعليم،غزة، التقرير السنوي العام 2019-2022. + مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في فلسطين، وضع التعليم في غزة، تقرير المفوض العام، 2021م.
[40] و زارة التربية والتعليم، 2022. قاعدة بيانات مسح التعليم للأعوام الدراسية 2011/2012 - 2020/2021. رام الله – فلسطين.).
[41] https://ochaopt.org/content/movement-and-out-gaza-update.
[42] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة، تقرير، اكتوبر 2022م.
[43] مرفق قائمة الاصناف الممنوعة.
[44] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة + معدل البطالة في فلسطين، 2022م.
[45] وزارة السياحة والاثار، الدليل الاثري: غزة هاشم بوابة الشام، ص2، 2022م.
[46] الهيئة العامة للشؤون المدنية، تصاريح التجار ورجال الاعمال، غزة، 2022/2021م.

الفصل السابع: ملفات

أ: قبضة الاحتلال الحديدية: الرقابة على البناء الفلسطيني في المنطقة المصنفة (ج).

ب: نظرة على: التوزيع الديمغرافي والجغرافي للمستعمرين والمستعمرات للعام 2022

أ. قبضة الاحتلال الحديدية

الرقابة على البناء الفلسطيني في المنطقة المصنفة (ج)

شهد العام 2022 تصاعداً كبيراً للتمثلات العملية للرقابة الاحتلالية على البناء الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في المنطقة الصنفة (ج) التي تبلغ مساحتها 61% من مجمل أراضي الضفة الغربية، وعندما نتحدث عن أذرع هذه الرقابة فإننا سنكون بصدد الحديث عن إخطارات الهدم التي تقدم للمواطنين الفلسطينيين، وعمليات الهدم التي أصبحت متلازمة هذه الإخطارات. ولا يخفى على أحد الآن، أن سلطات الاحتلال تستخدم الأدوات التخطيطية من أجل محاصرة البناء المتمثل في الوجود الفلسطيني في هذه المنطقة من خلال منع تقديم المخططات الهيكلية للبلدات والقرى الفلسطينية من جهة، ومنع تقديم رخص البناء للأبنية الفلسطينية في ذات المنطقة بحجة أنها لا تخضع لتخطيط هيكلي، ناهيك عن الكثير من المناطق التي تتعرض للأوامر الاحتلالية التي تحظر فيها سلطات الاحتلال أي تطور ونمو طبيعي للسكان الفلسطينيين في طبيعة الحال.

وللتدليل أكثر على استخدام سلطات الاحتلال للأداة التخطيطية في محاصرة البناء والنمو الطبيعي الفلسطيني في المنطقة المصنفة (ج) ودعمها اللامحدود للبناء الاستيطاني الاستعماري في ذات المنطقة، أنها ومنذ العام 2009 وافقت وصادقت على بناء أكثر من 32 ألف وحدة سكنية للمستعمرات، لكنها وفي ذات اللحظة لم تمنح الفلسطينيين سوى أقل من 81 رخصة بناء[47]، البون الشاسع في نشاط الجهات الاستيطانية، الأدارة المدنية ومجلس المستوطنات، لصالح البناء الاستيطاني الاحتلالي يدلل مرة أخرى على طبيعة التوجهات العملياتية التي تستهدف المنطقة.

على أرض الوقع، تصاعدت عمليات هدم المباني الفلسطينية في العام 2022 إلى رقم قياسي مقارنة بالأعوام السابقة سواءً من ناحية العمليات أو من ناحية ما نتج عنها من منشآت مهدومة (منازل، منشآت زراعية، مصادر رزق، وغيرها) وبحسب، قاعدة بيانات الانتهاكات في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد بلغ مجمل عمليات الهدم التي نفذتها سلطات الاحتلال في العام 2022 ما مجموعه 378 عملية هدم، طالت أكثر من 715 منشأة فلسطينية[48]، وفي الوجه الآخر من هذا الإجراء، فقد بلغ مجموع إخطارات الهدم والإزالة التي وزعتها سلطات الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين رقماً قياسياً مقارنة بالسنوات السابقة، وبحسب قاعدة البيانات المكانية في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد بلغ عدد إخطارات الهدم والإزالة المسلمة للمواطنين وحتى نهاية العام 2022 ما مجموعه 1220 إخطاراً للهدم والإزالة.

[47] معطى بيتسيلم 2021، عدد الوحدات تم تحديثه بناءً على قاعد بيانات المخططات الهيكلية للمستعمرات 2022 في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.
[48] قاعدة بيانات الانتهاكات، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2022

وبالنظر إلى ما يحدث على الأرض في السنتين الماضيتين من تسارع في عمليات الهدم وتكاثف لتقديم إخطارات الهدم والإزالة والبدء باستخدم تقنيات جديدة على رأسها الطائرة المسيرة والدوريات التي تتحرك باستمرار لمراقبة كل البناء في المناطق الفلسطينية يدرك أن ما يحدث لم يكن وليداً للصدفة البحتة، بل جاء جراء استحداث واستدعاء مجموعة من الأدوات الجديدة التي تم تخصيص مبالغ كبيرة من الموازنات تحت عنوان "مراقبة وكبح البناء والتوسع الفلسطيني في الضفة الغربية"[49] فمن جهة أنشات سلطات الاحتلال ذراعاً جديدة للإدارة المدنية، يضاف إلى مجموعة من أذرعة العمل المتخصصة فقط في مراقبة البناء وكبحه وتسريع خطوات الجهات التنفيذية وعلى رأسها الجيش من أجل الهدم.

الذراع الجديد الذي تم إنشاؤه في العام 2020 وبدأ العمل فيه رسمياً في العام 2021 وتوج بخطوات كبيرة على الأرض في العام 2022، يقوم على فكرة الوشاية كما وصفتها مقالة صحيفة هآرتس اليسارية، وهي تجنيد أعداد كبيرة من الوشاة في مستوطنات الضفة الغربية من أجل الإبلاغ عن أي نشاط فلسطيني على الأرض من خلال برامج محوسبة تدمج آلياً مع قواعد بيانات الأراضي المصنفة (A, B, C) لديهم.

(صورة): نموذج عن تقرير محوسب للمستوطنين للتبليغ عن البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج)

وبالرغم من أن الإدارة المدنية الراعية لهذا البرنامج تقول في بياناتها الرسمية أن البرنامج يستهدف البناء غير القانوني لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن تصميم قاعدة البيانات باللغة العبرية (**انظر الواجهة في الصورة الجانبية**) وإتاحتها للشبكة الإسرائيلية فقط، يسقط هذا الادعاء ويثبت أنه برنامج مخصص فقط لاستخدام المستوطنين الوشاة على البناء الفلسطيني.

البرنامج الذي يتم تقديم هذه التقارير عن طريق نموذج عبر الإنترنت بعنوان "تقرير عن الانتهاكات المشتبه بها لقوانين التخطيط والبناء" ، وهي منصة محوسبة هدفها الصريح: تسريع عمليات الإنفاذ والهدم ضد البناء الفلسطيني في حوالي 61 في المائة من مساحة أراضي الضفة الغربية – أي في الأراضي المعروفة بالمنطقة (ج)، عندما تم إطلاق مركز الاتصال، في كانون الثاني (يناير) 2021، تم وصفه في إعلان على الموقع الإلكتروني لمستوطنة كوخاف يعقوب (المبنية على أرض كفر عقب) بأنه "خط واشي". وجاء في الإعلان: "هل شاهدت أعمال بناء لفلسطينيين تعتقد أنها مشبوهة وغير مصرح بها؟ هل واجهت خطر الصرف

[49] انظر قسم "التسهيلات والحوافز التي تقدم للمستوطنين" في هذا التقرير، صفحة (12) .

الصحي الذي تسبب فيه الفلسطينيون الذين يتعاملون مع القانون بازدراء؟ من الآن فصاعدًا ، لديك خط واش خاص بك – انتقل إليه في أي وقت وبأي طريقة ممكنة وقدم شكوى ".

وعلى عكس مركز الاتصال، الذي كان من حيث المبدأ مخصصًا لاستخدام الجميع، يتم استخدام النموذج عبر الإنترنت بشكل أساسي من قبل "منسقي الأراضي" أو "مفتشي الأراضي" العاملين في المجالس الإقليمية الإسرائيلية في الضفة الغربية[50].

هذه المنظمة التي تمت إحاطة المناطق الفلسطينية وتحديداً المناطق (ج) لم تأت من فراغ، بقصد، أن سلطات الاحتلال وعلى مدار سنوات احتلالها الطويلة، قامت بتطويع وليّ عنق الكثير من القوانين من أجل محاصرة الوجود الفلسطيني بالأوامر العسكرية، ولعل آخرها وأبرزها ما أطلق عليها الأمر العسكري رقم 1797 والذي منح الصلاحية لموظفي التفتيش التابعين للإدارة المدنية بهدم أي مبنى جديد، وأي مبنى لم يمض على استعماله ستة شهور، وأي مبنى غير مسكون أو لم يمض على السكن فيه مدة شهر، بعد 96 ساعة من تاريخ إخطاره، دون أن يكون من حق الفلسطيني مالك أو ساكن المبنى المهدد التوجه للمحكمة أو اللجان شبه القضائية التي كان يتم التوجه إليها سابقاً. وغالباً ما تقوم طواقم الإدارة المدنية أو جيش الاحتلال بتسلم هذا النوع من الأوامر مساء الخميس، وما أن تنقضي عطلة نهاية الأسبوع حتى تنقضي مهلة الـ 96. القرار في جوهره يعني أنه لن يتم السماح بإضافة أي مبنى (خيمة، بركس، بئر ماء ...) سواء لأغراض سكن الشباب ممن يريدون الزواج وإنشاء أسرهم الخاصة، أو حتى ممن يريدون زيادة عدد قطعانهم أو تطوير زراعتهم في كافة مناطق (ج). خصوصاً أن من يقوم بمراقبة البناء والتفتيش في هذه المناطق –إلى جانب ممثلي الإدارة المدنية– أعضاء منظمة "رغفيم" اليمينة الاستعمارية المتطرفة الذين يمتلكون طائرات مسيرة تقوم بمراقبة البناء وتتواصل مع سلطات الاحتلال أولاً بأول[51].

منظمة رغفيم اليمنية المتطرفة، تعرف عن نفسها في بياناتها الرسمية بأنها: حركة عامة مكرسة لحماية الأراضي والموارد الوطنية لإسرائيل، تعمل حركة ريجافيم على منع الاستيلاء غير القانوني على أراضي الدولة، وحماية سيادة القانون والحكومة النظيفة في الأمور المتعلقة بسياسة استخدام الأراضي في دولة إسرائيل. وتضيف: أنشطة ريجافيم موجهة نحو إنجاز مهمة واحدة: إعادة الرؤية الصهيونية إلى دورها الأساسي في عملية السياسة الإسرائيلية. إن الرؤية الصهيونية، كما نراها، هي أولاً وقبل كل شيء رؤية يهودية صارمة، لكنها في الوقت نفسه رؤية ترتكز على القيم الإنسانية والعدالة والأخلاق – قيم يتم التعبير عنها في التقيد الصارم بالمعايير الأخلاقية العالية والحكومة النظيفة[52].

نرى من خلال ما سبق، أن هذه المنظمة، إلى جانب مجموعة من المنظمات الأخرى اليمينية الصهيونية المتطرفة، لم تتوقف عند حدود دورها في التحريض على الوجود الفلسطيني في الأرض الفلسطينية وتحديداً في المنطقة (ج)، بلا ابتكرت مجموعة من الوسائل من أجل استعجال ودفع وتغيير سياسات أذرع دولة الاحتلال، الجيش والإدارة المدنية، لسرعة التحرك من أجل محاصرة البناء الفلسطيني بالهدم الفوري ووقف البناء، ويشكل تنامي قوة هذه المنظمة، واحدة من أبرز ملامح المرحلة السابقة وتحديداً في العناوين والسياسات الكبرى التي باتت تتبناها حكومة الاحتلال في مواجهة أماكن تواجد الفلسطينيين، إذ لا يقتصر دور المنظمة فقط على محاربة البناء الفلسطيني، بل تسعى المنظمة إلى فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على أكثر من 61% من أراضي الضفة الغربية وهي المنطقة المصنفة (ج)، وهي

[50] هآرتس، عميرة هس، وثائق داخلية تكشف تكريس المستوطنين الإسرائيليين لطرد "العرب" من الضفة الغربية، 2022/12/12
[51] راجع: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التقرير السنوي: ملخص لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2018
[52] الموقع الرسمي للمنظمة.

المنطقة التي تستهدفها المنظمة بالكثير من التقارير التحريضية والتي كان آخرها تقرير تحت عنوان" حرب الاستنزاف، برنامج السلطة الفلسطينية لإنشاء دولة الأمر الواقع في يهودا والسامرة" الصادر نهاية العام 2022.

واللافت في أمر هذا التقارير هو في توصياتها المتطرفة التي اختتمها التقرير والتي تمثلت في مجموعة من النقاط، كان أهمها مطالبة حكومة الاحتلال: إنشاء سلطة لحماية الأرض ذات صلاحية واسعة تتبع لوزارة الدفاع من أجل حماية الأرض ضد التوسع الفلسطيني، وكذلك، إجراء مسح جغرافي لكامل الأرض من أجل الوصول إلى تسجيل كامل لأراضي المناطق المصفنة ج، وتطالب الوثيقة بالطبع بمحاربة البناء الفلسطيني دون هوادة، والأهم في إحدى توصيات هذه المنظمة وهي الجديرة حقاً بالكثير من الدراسة والتحليل العميقين: ما أسمته بالغزو الزراعي الفلسطيني للأراضي، في محاولة الفلسطينين لمحاربة أوامر إعلانات الدولة باستصلاحها وزراعتها، وخلصت المنظمة في توصيتها هذه إلى ضرورة إغلاق منظمة الإغاثة الزراعية ووقف أنشطتها[53].

يشكل هذا التقرير (تقرير رغفيم) ليس بحثاً في توجه المنظمة اليمينية المتطرفة وحسب، بل يمكن القول أن الوثيقة تنبئ بشكل جديد وهيئة أخرى قد تتبعه حكومة الاحتلال وتحديداً في سياساتها المتعلقة بالمناطق المصنفة (ج) وهي المناطق التي تخاض فيها معركة حقيقية على أرضها، بالنظر إلى شكل الحكومة الإسرائيلية الاحتلالية القادمة، وحجم النقاشات التي تجري هذه الأيام حول الصلاحيات الموكلة للإدارة المدنية وإلحاقها أو أعادة إلحاقها وهيكلتها من جديد بما يتناسب مع شكل ودور الحكومة القادمة، والتي كما قلنا في مقدمة هذا التقرير، أن الحكومة الحالية، جاء أبرز رموزها وقادتها من هؤلاء: قادة رغفيم وشبيهاتها في مستعمرات الفاشية الجديدة.

[53] انظر تقرير رغفيم: " حرب الاستنزاف، برنامج السلطة الفلسطينية لإنشاء دولة الأمر الواقع في يهودا والسامرة" 2022

ب. التوزيع الديمغرافي والجغرافي للمستعمرين والمستعمرات للعام 2022

دائماً ما تشكل ديمغرافيا مستوطنات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وتحديداً في الضفة الغربية والقدس حالة إشكالية نظراً لما تحاول أن تقدمه الجهات الرسمية في دولة الاحتلال حول أعداد المستعمرين، فمن جهة تحاول الجهات الرسمية أن تتعامل مع مؤشر الزيادة في أعداد المستوطنين على أنه نجاح وتحديداً لما يسمى بمجلس المستوطنات في قدرته على استقطاب المزيد من اليهود إليها، إذ يرفع مجلس المستوطنات ومنذ سنوات طويلاً هدفاً يسعى لتحقيقه وهو الوصول إلى الرقم "مليون" مستعمر في مستوطنات الضفة الغربية.

تصطدم مسألة زيادة عن المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية في مجموعة من العوامل تحول دون الوصول إلى الهدف الذي وضعه مجلس المستوطنات، أول هذه العوامل هو الهجرة العكسية أو ما بات يطلق عليها بالهجرة السلبية من المستعمرات إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948 أو إلى الخارج بالرغم من كل الامتيازات التي تقدمها أجهزة دولة الاحتلال وأدوات الاستقطاب من حيث توفير البنية التحتية عالية الجودة والتخفيضات الكبرى في أسعار الشقق وحزمة المواصلات والتسهيلات التي تقدم للراغبين للسكن في هذه المناطق.

لكن تقارير مجلس المستوطنات تحاول التغاضي عن هذه الحقيقة، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب التي تخفي الكثير من الحقائق، وتسلط الضوء على مجموعة من الأرقام بطريقة انتقائية فجة، تتصارع الأرقام الصادرة من مركز الإحصاء الإسرائيلي وتلك البيانات الصادرة عن مجلس المستوطنات، في الحقيقة، يكتفي مجلس المستوطنات بتحليل أرقام مركز الإحصاء، ولا يقف عند ذلك الحد، بل يقوم بتسليط الضوء بطريقة تخلّ بالمنهجية العلمية على بعض الأرقام التي تتعلق بارتفاع السكان في بعض مستعمرات الضفة الغربية، ويقوم بتعميم هذه الأرقام، حتى على تلك المستعمرات والكتل الاستعمارية التي شهدت انخفاضاً في عدد السكان، أو ازدياداً طفيفاً فقط، وترجع الكثير من التحليلات أسباب هذا العبث في تحليل الإحصائيات إلى رغبة مجلس المستوطنات بإيصال مجموعة من الرسائل السياسية أولها وأهمها: هو استحالة إقامة الدولة الفلسطينية نظراً للإعداد الهائلة للمستعمرين والزيادة الكبيرة التي تشهدها أعداد المستعمرين في الضفة الغربية بما فيه القدس المحتلة، مما يحول في نهاية المطاف وأمام أي حل سياسي دون تنفيذ فكرة إخلاء المستعمرات وترحيل المستعمرين.

وهو ما أثبته شاؤول أرئيلي[54] من خلال عدة نقاط استعرضها في كتابه الصادر حديثاً[55] بالقول إن تقارير مجلس المستوطنات تكشف عن الجانب الإيجابي وتخفي الجوانب السلبية، يقول أرئيلي إن الحقيقة في تقرير مجلس المستوطنات من العام الماضي تتلخص في الأساس ببيان واحد: الزيادة السنوية في المنطقة أعلى من الزيادة داخل الخط الأخضر. يشير التقرير الى زيادة تبلغ 3.3 % في الضفة الغربية، في حين أن الإحصاء الإسرائيلي يشير إلى زيادة تبلغ 2.6 % فقط، ويوضح أن التقرير الاستيطاني يشير إلى زيادة 15890 نسمة، في حين أن تقرير المكتب المركزي للإحصاء يذكر فقط 11805 نسمة، فإن الإدعاء صحيح: الزيادة السنوية داخل الخط الأخضر هي 1.7 %". أولا، هذه المدن الأربع (يقصد مستعمرات موديعين، بيتار عيليت، معاليه ادوميم واريئيل) تعاني منذ سنوات من ميزان هجرة داخلي سلبي بلغ هذه السنة بصورة متراكمة لها جميعها -1154. أي أنه غادر المستعمرات الأربع 1154 شخصا أكثر ممن انضموا

[54] خبير خرائط، ضابط عسكري متقاعد، وأحد المسؤولين السابقين في جيش الاحتلال عن المفاوضات مع الفلسطينيين.

[55] وديع عواودة، القدس العربي، الجنرال شاؤول أرئيلي: من المهم الإظهار للإسرائيليين أن إمكانية حل الدولتين ما تزال قائمة، نشر بتاريخ: 2022/4/24

إليها. ثانيا، عدد سكان معاليه ادوميم في نهاية 2021، بلغ 37533، كان أقل من عددهم في نهاية 2020، 37846 نسمة. أي أن معاليه ادوميم ليس فقط تعاني منذ عشر سنوات متتالية من ميزان هجرة داخلي سلبي، بعد أن غادرها في العقد الأخير 5105 أشخاص، أكثر مما انتقلوا إليها (937 من بينهم في السنة الأخيرة)، ولكنها أيضا تعاني من زيادة سنوية سلبية للسنة الثانية على التوالي. الوضع في ارئيل مشابه. أيضا في 2021، مثلما في السنوات الثماني من الـ 12 سنة الأخيرة اريئيل عانت من ميزان هجرة سلبي هو – 217. لو لم يصل إليها 27 مهاجرا جديدا فإن اريئيل كانت ستنهي 2021 بصورة مشابهة لسابقتها، مع زيادة سنوية سلبية. أي أنه في 2021 انضم إلى اريئيل 59 شخصا فقط. هذه العملية حولتها إلى المستعمرة الخامسة في حجمها (بدلا من الرابعة) بعد جفعات زئيف التي حصلت على زيادة أصولية كبيرة".

وبحسب البيانات المتوفرة لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد بلغ عدد المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية بما فيها القدس ما مجموعه **726,427 مستعمراً**، موزعين على **176 مستعمرة**، وتتركز الأغلبية الكبرى من أعداد المستعمرين في منطقة وسط الضفة الغربية وتحديداً في محافظات القدس ورام الله وأريحا إذ بلغ عدد المستعمرين في هذه المنطقة ما مجموعه 463 ألف مستعمر يقطنون في 77 مستعمرة، وتأتي الأعداد الكبيرة من المستعمرين والمستعمرات في هذه المنطقة نظراً لكثافة الأنشطة الاستعمارية الاستيطانية التي تشهدها مدينة القدس (يبلغ عدد المستعمرين في القدس وحدها 301,983 مستعمراً) [56] وتحديداً الأحياء الاستيطانية الكبيرة التي أقيمت في المنطقة، والتي تستهدف أولاً عزل القدس عن سياقها الفلسطيني، وثانيها إعدام إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية من خلال فصل وسط الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها، وأخيراً، من خلال محاولة إحداث تواصل جغرافي بين هذه المستعمرات ككتل استيطانية استعمارية مع بعضها البعض بالإضافة إلى ربطها بالداخل الفلسطيني.

بالدرجة الثانية تأتي مستعمرات شمالي الضفة الغربية حيث بلغ عدد المستعمرين فيها 123,467 مستعمراً يقطنون 56 مستعمرة موزعة على محافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت وطوباس وطولكرم، وقد جاءت محافظة سلفيت كأكثر محافظة في شمال الضفة الغربية من حيث عدد المستعمرات (17 مستعمرة) ومن حيث عدد المستعمرين (52,618 مستعمراً).

وأخيراً، جاءت مستعمرات جنوب الضفة الغربية التي تشمل محافظات بيت لحم والخليل بالدرجة الثالثة من خلال 43 مستعمرة يقطنها 140,215 مستعمر، ويجدر الإشارة هنا، إلا أن بعض مستعمرات محافظة القدس تتصل جغرافياً مع أراضي محافظة بيت لحم تحديداً، تقضم أراضيها وتعزل سكانها، وبالتالي لا يمكن إحداث فصل حقيقي على صعيد جغرافيا الاستيطان بين المحافظات بشكل تام، إذ أن الاستيطان لا يعترف في مساره القائم على التهام الأرض بتقسم المحافظات، وهذا ينطبق أيضاً على محافظات قلقيلية وسلفيت ونابلس في الشمال.

وبالعودة إلى مسألة المسار الاستيطاني والتهام الأرض، ثمة سياستان جديرتان بالدراسة في هذا المجال اعتمدتهما سلطات الاحتلال في الفترات السابقة، أولى هذه السياسات هو إنشاء المجالس المحلية للمستعمرات، من خلال توحيد مجموعة من المستعمرات الصغيرة (مستعمرتان وأكثر) تحت مسمى مجلس محلي واحد، بالعادة يفصل بين المستعمرتين الصغيرتين مساحة جغرافية كبيرة، وبإعلان

[56] سلسلة بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

المستعمرتين أسفل مجلس محلي واحد، تخضع تلقائياً الأرض التي تفصل المستعمرتين لحكم المجلس المحلي، والتي تكون أصلاً معلنة كأراضي دولة، فيتم تحويلها بشكل آلي لصالح المستعمرة، وهو ما حدث تحديداً في شهر أيار من العام 2022 حين تم توحيد مستعمرتي "عتس أفرايم" و"شعري تيكفا" القائمة على أراضي محافظة قلقيلية وجعلهما مجلساً محلياً استيطانياً واحداً تحت مسمى "شاعر هشومرون"، وكذلك مستعمرات "كريات أربع" و"خارصينا" في محافظة الخليل، ومستعمرات "بيت اريه" و"عوفريم" على أراضي محافظتي رام الله وسلفيت من خلال ما بات يعرف بالدمج السكاني بين المستعمرات.

السياسة الثانية تتجلى من خلال إقامة البؤر الاستعمارية التي يتم توسيع المستعمرة من خلالها، وهنا يجري الحديث عن الكثير من البناء الذي يجري خارج المخطط الهيكلي للمستعمرة، على شكل كرفانات جديدة يتم الاستيلاء من خلالها على مساحات كبيرة من الأرض، ثم لاحقاً، يتم شرعنة البؤرة الاستعمارية من خلال ضمها إلى المخطط الهيكلي واعتبارها حياً جديداً للمستعمرة القائمة.

وبالنظر إلى كل المعطيات الديمغرافية والجغرافية لتوزيع المستعمرين والمستعمرات ثمة ميزات أيديولوجية ودينية جديرة بالانتباه وهي التي يتصف بها المستعمرون المستوطنون في مستعمرات الضفة الغربية والقدس فتشير بيانات مجلس المستوطنات إلى أن نسبة السكان المتدينين الحريديم بلغ 36٪ من مجمل سكان مستعمرات الضفة الغربية في حين بلغت نسبة الصهيونية الدينية 35٪ والعلمانيون 29٪ .وهذا يمثل زيادة في نسبة السكان الحريديم والوطنيين المتدينين في المنطقة مقارنة بالأعوام السابقة، وانخفاض في نسبة السكان غير المتدينين[57].

الجدول يوضح أعداد المستعمرين والمستعمرات موزعة على المحافظات

المحافظة	عدد المستعمرين	عدد المستعمرات
القدس	301,983	27
الخليل	24,927	24
بيت لحم	115,288	19
رام الله	152,518	34
نابلس	17,947	13
سلفيت	52,618	17
قلقيلية	41,413	8
طولكرم	4,864	3
جنين	3,901	6
طوباس	2,724	9
اريحا	8,244	16
	726,427 مستعمر	176 مستعمرة

[57] تقرير مجلس المستوطنات حول أعداد المستوطنين، انظر: http://myesha.org.il/?CategoryID=335&dbsRW=1

قسم الملاحق

ملحق (1)

المخططات الهيكلية المصادق عليها

المخططات الهيكلية المصادق عليها							
الرقم	**رقم المخطط**	**المنطقة**	**المستعمرة**	**عدد الوحدات**	**المساحة**	**المتصرف**	**إيضاحات**
1	1134\60	طمون	بيكعوت	–	–	أملاك الغائبين	بركة مياه وشوارع
2	–	نحالين وبيت أُمر	ألون شفوت	110	17.540 دونم	املاك الغائبين	منها 40 سكن وتجاري ومباني عامة ورياضية ورفاهية وطرق
3	420\2\12	الخان الاحمر والطور	معاليه أدوميم	–	–	املاك الغائبين	توسيع معهد ميشور أدوميم
4	123\11	مسحة	شاعري تكفا	–	546 متر	املاك الغائبين	مخزن وكراج سيارة
5	405\6\6\3	نحالين	ألون شفوت	60	6.83 دونم	املاك الغائبين	أبنية من 6 و 7 طوابق لشق طريقين
6	420\2\9	العيزرية	ميشور أدوميم	–	407.5 دونم	املاك الغائبين	تضم منطقة صناعية ومنشآت هندسي، ومحلات ومكاتب تجارية ومباني عامة
7	420\1\6\7\1	العيزرية	معاليه ادوميم	–	–	املاك الغائبين	تعديل وزيادة مساحة توسعية
8	410\5\79	الخضر	إفرات	4	500 متر	املاك الغائبين	وحدتين من طابقين
9	410\3\30	الخضر	إفرات	–	354 متر	أملاك الغائبين	زيادة مساحة توسعية
10	117\8\19	دير استيا	كرنيه شمرون	–	1.55	املاك الغائبين	مدرسة على 3 طوابق
11	413\5\2	عرب الرشايدة	معاليه عاموس	–	–	–	محطة تنقية مياه
12	215\2\36	النبي صمويل	جفعات زئيف	2	638 متر	حاس املاك الغائبين	–
13	122\18	سنيريا	شاعري تكفا	3	593 متر	شركة يهودا والسامرة للاستثمار	وحدتين ومخزن
14	149\4\14	جيوس	تسوفيم	4	–	املاك الغائبين	وحدتين ومخزن وملجأ
15	58/300/4	الفارعة	–	–	–	–	–
16	413/5/2	عرب الرشايدة	معاليه عاموس	–	25 دونم	–	محطة تنقية مياه
17	ب\1\521	جبل الخليل	نغوهوت	158	520.26	أملاك الغائبين	–

18	125\26	مسحة	الكناه	500	145.55	املاك الغائبين	–
19	170\4\8	دير استيا	رفافا	64	41.077	املاك الغائبين	بالاضافة لمؤسسات عامة
20	510\4\1	الخليل	كريات أربع	156	32.90	أملاك الغائبين	–
21	ب\1\521	جبل الخليل	نغوهوت	–	–	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
22	125\26	مسحه	الكناه	–	–	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
23	113\11\3	قلقيلية	كدوميم (حي تسوميت فرديم)	377	162.2	أملاك الغائبين	لإضافة أبنية تجارية وتربوية
24	927\6	حبله	افرايم	–	–	أملاك الغائبين	لفتح شارع إقليمي رقم 55 في منطقة المشاتل في قضاء قلقيلية على أراضي قرية حبلة واستولى الشارع على 39 قطعة أرض من ضمنها 4 بشكل كامل.
25	410\5\66	بيت لحم	إفرات	73	–	أملاك الغائبين	–
26	120\1\4	دير استيا	عمونئيل	266	45.526	أملاك الغائبين	–
27	104\4\5	عرابه	–	–	–	أملاك الغائبين	القاضي بتحويل أراضي زراعية ومفتوحة إلى منطقة لإنشاء مضخات لمعالجة مياه
28	–	خاراس	كريات نتافيم	1	520 م	أملاك الغائبين	–
29	51\101\2\1	برية القدس المطلة على البحر الميت	–	–	–	–	اقامة مبنى مكان مبنى قائم في المحمية الطبيعية قمران المقامة في برية القدس المطلة على البحر الميت
30	60\1	قريوت	–	–	–	أملاك الغائبين	منشأة مياه
31	51\17\6\1	عين الفشخة	–	–	–	–	مبنى ومحطة طاقة شمسية
32	–	خربة المرد	–	–	–	–	بركة لتجميع المياه
33	–	جبع	كوخاف هشاحر	48	17 دونم	–	اضافة الوحدات الاستعمارية على مباني قائمة
34	–	الاغوار	غتيت	–	–	–	تركيب مضخات لسحب المياه، ومحطة طاقة شمسية، بالاضافة الى زيادة طابق على أبنية قائمة
35	–	النبي موسى	–	–	–	–	اقامة محطة تنقية لمياه المجاري، بالاضافة الى توسيع على منشآت قائمة

36	201\2\44	اللبن الغربية	بيت أرييه	–	–	–	لأغراض توسعية
37	11\1\3\385 1	دير شرف	شفي شمرون	–	–	–	لزيادة في التوسعة بنسبة 10% للوحدات الاستعمارية في المستعمرة
38	2\246	اللطرون	–	–	–	أملاك الغائبين	توسعة لقاعة المتحف المقاتل اليهودي
39	218\19	البيرة	بيت إيل	58	10.18 دونم	أملاك الغائبين	وحدات استعمارية على أراضي المواطنين الفلسطينيين في مدينة البيرة
40	21\6\3\2 0	دير قديس	موديعين عيليت	–	8.221 دونم	أملاك الغائبين	بئر مياه، بهدف تجميع 400 متر مياه.
41	170\6\4\3	عرب التعامرة	نكوديم	32	9.031	أملاك الغائبين	توسيع حي سكني
42	225\2\4	دير دبوان	مخماس– حي متسبي داني	114	150.595	أملاك الغائبين	تغير هدف من أرض زراعية الى سكن أمباني ومؤسسات عامه ومساحات مفتوحة وطرق
43	149\7\2	جيوس	تسوفيم	92	60.06	أملاك الغائبين	مؤسسات عامة ومنطقة تجارية ومواقع هندسية.
44	118\2\5	دير استيا	ياكير	–	–	أملاك الغائبين	بناية مكونة من اربعة طوابق منها واحد ملجأ، بالاضافة الى زيادة مساحة البناء
45	220\26\3	الجيب وبيتونيا	جفعات زئيف	136	21.935	شركتي كهاتي وايهود نخاسيم، وشركة مفوؤ هشكماه	بالاضافة الى مباني ومؤسسات عامه
46	420\1\4\47	العيزرية	معالية أدوميم	32	6.5120	أملاك الغائبين	–
47	426\1\3\19	حوسان ونحالين	بيتار عيليت	1061	303.13	أملاك الغائبين	بالاضافه الى مؤسسات عامه
48	410\5\66	الخضر	افرات – غفعات هتمار	193	128.50	أملاك الغائبين	بالاضافه الى مؤسسات عامه
49	410\5\52	ارطاس	افرات – جفعات هدجان	30	6.2	أملاك الغائبين	–
50	411/6/4/3	عرب التعامرة – بيت لحم	نوكديم	32	9.031	أملاك الغائبين	–
51	510\4\1	خلة الضبع – الخليل	كريات اربع	156	32.90	أملاك الغائبين	بالاضافة الى مؤسسات عامه ومناطق تجارية ومنطقة تخطيط مستقبلي.
52	166\5	برطعه	ريحان – حينانيت	–	47.778	أملاك الغائبين	مركز تطوير خدمات (تجارة، مكاتب، مركز زوار، قاعة احتفالات، مؤسسات، محلات تجارية)
53	235\2\4\2	راس كركر	تلمون توسيع الحي الشمالي	168	103.784	أملاك الغائبين	بالاضافه الى ابنية عامة وزراعية وغابة
54	205\2\2	جالود وترمسعيا	شيلو / شافوت راحيل	534	357.90	لواء الاستيطان في الوكالة اليهودية	وأبنية عامة وطرق

55	149\4\10	جيوس	تسوفيم	2	551م	شركة ليدر للادارة والتطوير المساهمه المحدودة	–
56	158\2\7	قرية لبد وشوفه	لأفنى حفتس	–	–	املاك الغائبين	مركز معالجة مياه الصرف الصحي ، مناطق عامة وأبنية هندسية
57	113\13\3	كفر قدوم	كدوميم	368	152.84	أملاك الغائبين	وحدات استعمارية وأبنية عامه
58	122\15	سنيريا وعزون عتمه	شعري تكفا	195	71.489	أملاك الغائبين	بالاضافة إلى مباني عامة
59	120\7	دير استيا وإماتين	عمانوئيل	–	320.17	أملاك الغائبين	يهدف المشروع الى تتحويل منطقة المحمية الطبيعية (وادي قانا) الى منطقة تجارية وصناعية
60	166\6\3	يعبد،عانين	تل منشيه	107	105.25	–	–
61	234\1\3	دير ابزيع، راس كركر	دوليف	264	280	أملاك الغائبين	مؤسسات عامه ومنشآت هندسية
62	60\1\1	على طول الضفة الغربية	–	–	11 دونم	أملاك الغائبين	يهدف الى اقامة منشأة مياه لأنظمة المياه فوق سطح الارض على طول الضفه الغربيه
63	132\4\أ\1	دير بلوط/ خربة السمن	عيلي زهاف	1	695م	أملاك الغائبين	وحدة استعمارية
64	125\14\1	مسحه.	الكناه	250	9.189 دونم	المسؤول عن الاملاك الحكومية والمتروكة	–
65	113\11\4	كفر قدوم	متسفيه كدوهيم	–	493 م	الوكالة اليهودية، اللجنة /كدوميم	تغير بناء
66	227\20\1	عناتا	كفار ادوميم	–	21.2	أملاك الغائبين	تغير استخدام الارض
67	139\3	بيتلو	نحليئيل	–	–	–	أبنية عامة
68	515\6	جبل الخليل	طنا	4	1	–	–
69	938	بيت جالا والولجة	–	–	–	أملاك الغائبين	توسيع شارع الولجة (شارع 385) ، على أراضي بيت جالا والولجة.
70	411\1\1\1	عرب التعامرة	نكوديم	–	28.5 دونم	أملاك الغائبين	مزرعة نوعر سادية بار، مؤسسات تربوية ورعوية.
71	125\13\3\1	مسحه	الكناه.	–	37 دونم	وزارة البناء والاسكان	ابنية عامه ومؤسسات على 13 دونم، طرق ومسارات ومناطق مفتوحة، مخازن اسلحة وذخائر.
72	117\1\4\13	ديراستيا	كرنيه شمرون	1	472م	أملاك الغائبين	–
73	220\10\25	الجيب	غفعات زئيف	6	4.5	أملاك الغائبين	اضافة طابق
74	113\12\1\1	كفر قدوم	كدوميم	79	48 دونم	أملاك الغائبين	–
75	210\20	دير قديس،خربثا	موديعين عيليت	–	4000 دونم	–	–
76	208\1\26	نعلين	جاني موديعين	–	28.4	–	–
77	211\1\11\1	شلتا	كفار اورانيم	–	620 دونم	–	–

المخططات الهيكلية المقترحة (المودعة)

المخططات الهيكلية المقترحة							
الرقم	**رقم المخطط**	**المنطقة**	**المستعمرة**	**عدد الوحدات**	**المساحة**	**المتصرف**	**إيضاحات**
1	2022\01\02	(بيت نوبا وبيت سيرا وصفا وبلعين وغيرها)	موديعيم- مكابيم- رعوت	-	20.293	أملاك الغائبين	منطقة صناعية
2	130\3\5	سلفيت	أريئيل	-	584 متر	املاك الغائبين	تغيير مخطط من زراعي لشارع
3	121\3\9\20	سنيريا	أورنيت	-	-	شركة أفنير – ملماد	توسيع مبنى قائم
4	242\1\4	كفر عقب	كوخاف يعقوب	-	توحيد 10 دونمات	أملاك الغائبين	أبنية تعليميه وطرق، وهذه الأراضي سبق أن تم مصادرتها في أوقات سابقة.
5	210\6\3\3	دير قديس	موديعين عيليت	-	توحيد أراضي[58]	أملاك الغائبين	أبنية عامة وتوسعة لأبنية قائمة
6	600\8	النبي موسى	مجلس اقليمي مغيلوت	-	-	أملاك الغائبين	بناء محطة كهرومغناطيسية
7	42\1\3\11\20	العيزرية	معاليه أدوميم	-		املاك الغائبين	لأغراض توسعية
8	42\1\3\11\30	العيزرية	معاليه أدوميم	-	10 دونم	املاك الغائبين	لأغراض توسعية
9	420\7\41\1	العيزرية	معاليه أدوميم	-	29.377	أملاك الغائبين	حي مكون من عدة وحدات استعمارية
10	227\7\1	الخان الاحمر	كفار أدوميم	6	3.203	أملاك الغائبين	تغيير استخدامات الارض لبناء وحدات استعمارية
11	402\10	الخضر	نافيه دانيئيل	3	569 متر	املاك الغائبين الوكالة اليهودية	عدة طوابق
12	410\3\28	الخضر	إفرات	2	463 متر	املاك الغائبين	-
13	239\3	بيتللو	نحليئيل	-	9.5 دونم	أملاك الغائبين	فتح طريق ومباني عامة ومناطق أخرى يحدد مستقبلها لاحقا

[58]. خلة عبد ربه والخراب وبطن العبهر وجبل الريسان والراس في دير قديس

14	407\2\5	بيت أمر	إفرات ومغدال عوز	–	36.5 دونم	املاك الغائبين	منطقة صناعية
15	410\5\70	ارطاس	غفعات هزيت	–	2.8 دونم	املاك الغائبين	منطقة مفتوحة ومتنزه
16	402\7	الخضر	نافيه دانيئيل	170	63 دونم	املاك الغائبين	وإضافة لذلك سيتم شق طرق وايجاد مناطق عامة ومناطق لبنى تحتية
17	117\8\19	دير استيا	كرنيه شمرون	–	2 دونم	املاك الغائبين	ابنية تجارية ومؤسسات عامة
18	158\2\7	كفر اللبد	أفني حيفتس	–	8 دونم	أملاك الغائبين	مناطق مفتوحة واستخدمات مستقبلية ومحطة تنقيه للمياه [59]
19	240/2/4/1	جبع	جيفع بنيامين	47	17.2	املاك الغائبين	بناء قائم، بالاضافة الى بناء 47 مخزن
20	235\2\5	راس كركر	تلمون	–	14.5	أملاك الغائبين	تغيير واجهات مباني
21	201\3\24	عابود	بيت أرييه	–	500 متر	أملاك الغائبين	مبنى جديد
22	410\05\76	الخضر	إفرات	4	–	أملاك الغائبين	–
23	42\1\4\11\2	العيزرية	معاليه أدوميم	1	490 متر	أملاك الغائبين	–
24	420\1\17	الخضر	إفرات	–	–	أملاك الغائبين	ترخيص مبنى قائم
25	234\1	راس كركر	دولب	90	21.90	أملاك الغائبين	–
26	407\3\1	بيت أمر	عوز فإيجون	–	290.66	أملاك الغائبين	مواقع سياحية وترفيه ومؤسسات تربوية
27	130\ت\6\11	دير استيا وكفل حارث	أريئيل	–	324.770	أملاك الغائبين	توسيع منطقة صناعية
28	125\25	مسحه	الكناه	351	112.14دونم	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
29	107\8	عزموط	ألون موريه	100	110.551دونم	أملاك الغائبين	لأغراض توسعية
30	401/4/1	الولجة	هارغيلة	560	294.787دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى مباني عامه
31	220\10\16	الجيب	غفعات زئيف	29	–	أملاك الغائبين	–
32	171\16	أراضي من قرى (اسكاكا، والساوية، ويتما، واللبن الغربية)	رحاليم	212	547.74 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامه وتربوية وترفيهيه، وتخصيص أراضي للزراعة والصناعة ومواقع هندسية.
33	104\6	عرابة	مفوؤ دوتان	–	6.4 دونم	أملاك الغائبين	بهدف بناء وحدات مستقبلية
34	220\3\1	الجيب	غفعات زئيف	40	3.36 دونم	أملاك الغائبين	–
35	603\4	أريحا	فيرد يريحو	45	55.65 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة وزراعية مستقبلية، وتطوير مستقبلي للمستعمرة
36	166\6\2	عانين ويعبد	حيننيت	10	57.3 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة لأبنية عامة في المستعمرة لأغراض توسعية
37	405\6\6\2	نحالين	ألون شفوت	78	6.83	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة
38	515\7	الظاهرية خربة زنوتا	طانة عومريم	68	26.208 دونم	أملاك الغائبين	بالاضافة الى أبنية عامة

[59] . إضافة لذلك سيتم تهيئة الارض لبنية تحتية فوق وتحت الارض وكذلك بناء أماكن هندسية على 3 طوابق.

39	321\4	النويعمة	نعماه	–	253.930	أملاك الغائبين	انشاء منشئة كهروضوئية لانتاج الطاقة الشمسية، وتغير اهداف استعمالات الارض من ارض زراعية الى ارض زراعية ومنشآت هندسية وطرق
40	57\1417\1	النبي موسى	مزراحي كاريير	–	–	املاك الغائبين	انشاء منشئة معالجة لمياه الصرف الصحي
41	226\2\1\2	عناتا	علمون	91	100.830	املاك الغائبين	–
42	234\1\4	راس كركر، عين واد المغير، ابزيع	دوليف	90	22	املاك الغائبين	تغير استعمال الارض (منطقة عامه، طرق، مؤسسات ومباني ،مواقف سيارات)
43	410\2\30	الخضر	إفرات	1	486م	املاك الغائبين	–
44	410\4\39	الخضر	إفرات	2	689م	املاك الغائبين	–
45	410\5\83	الخضر	إفرات	1	384م	املاك الغائبين	–
46	212\2\1	بيت لقيا وبيت نوبا	مفو حورون	210	258.50	أملاك الغائبين	بالاضافة الى مباني ومؤسسات عامه ومقبرة
47	170\5	دير استيا، حارس	رفافا	399	258.96دونم	أملاك الغائبين	مباني ومؤسسات عامه
48	132\4\f\1 مرحلة أ	دير بلوط/سلفيت	عيلي زهاف	272	141 دونم	أملاك الغائبين	وحدات استعمارية
49	221\7\1	رام الله	عوفرا	–	15.400 دونم	أملاك الغائبين	طريق وابنيه عامه
50	221\7\1	عين يبرود	عوفرا	–	–	–	تغيير استخدام من أرض زراعية لبناء وفتح طرق
51	210\9\1\16	دير قديس	موديعين عيليت	12	13.60 دونم	الاملاك الحكومية	زيادة عدة الوحدات الاستعمارية
52	210\6\1\15	دير قديس	موديعين عيليت	7	6.6 دونم	الاملاك الحكومية	زيادة عدد الطوابق للمباني
53	210\16/1	دير قديس	موديعين عيليت	–	–	الاملاك الحكومية	زيادة مساحة بناء على أبنية قائمة 60 م لكل بناية
54	210\6\3\3	دير قديس	موديعين عيليت	–	21.56 دونم	الاملاك الحكومية	زيادة في البناء
55	130\2\2\7\4	مردا	اريئيل	–	–	–	تغير تعليمات بناء واضافة طوابق
56	120\3\9\20	سنيريا	اورنيت	–	584م	الاملاك الحكومية	تغير مخطط
57	210\16\1	دير قديس	موديعين عيليت	–	–	أملاك الغائبين	زيادة البناء على السطح ب 60 م، لمجموعة من الابنية.
58	410\8\28	الخضر	افرات	1	436م	أملاك الغائبين	–
59	410\5\71	الخضر	افرات	1	355م	أملاك الغائبين	–
60	510\22\3\1	الخليل	كريات اربع	56	5	أملاك الغائبين	–
61	515\6	الظاهرية	حانا عومريم	12	1	أملاك الغائبين	–
62	410\2\29	الخضر	افرات	–	–	أملاك الغائبين	اقامة ابنية رياضية وترفيهية، وبركة سباحة، و24 مخزن، وموقع تجاري.
63	410\4\66	الخضر	افرات	–	501م	أملاك الغائبين	تغير استخدامات الارض وزيادة مساحة البناء.
64	144\2\1	كفر فراسين	حومش	7	2.5دونم	الاملاك الحكومية	–
65	202\2\2\3	رام الله	بيت اريه	4	12 دونم	املاك غائبين	تغير استخدامات الارض، منطقة مفتوحه، ارض زراعية
66	103\1\9\1\2	مردا	اريئيل	2	515م	–	–

67	401\4\1	القدس	غيلو	650	–	–	توسيع مستعمرة
68	426\8\10	القدس	بيتار	–	–	–	تقسيم اراضي لاعلانها منطقة تجارية
69	121\3\9\20	سنيريا	اورنيت	1	300م	–	–
70	402\312	الخليل	نافيه دانيئيل	–	–	–	تعديل بناء
71	114\2\7	بورين	هاربراخا	2	576م	أملاك الغائبين	–
72	–	بيت صفافا وشرفات	غفعات هشكيد	674	–	أملاك الغائبين	اضافة حي جديد الى القدس من اراضي بيت صفافا وشرفات باسم غفعات هشكيد.
73	199\3\6	جنين	شيكد / حنينت	–	–	–	منطقة صناعية، اضافة طابق على مبنى قائم،
74	202\2\2\3	رام الله	بيت آرييه	4	12 دونم	أملاك الغائبين	طرق ومناطق عامه، واراضي زراعية.
75	220\9\2	القدس	غفعات زئيف	552	157 دونم	أملاك الغائبين	الشقق طوابق، أبنية تحتية، منطقة تجارية ومخازن، ومنطقة لوضع ادوات هندسية.
76	113\12\1\1	قلقيلية	كدوميم	–	6.20 دونم	املاك الغائبين	ابنية عامه وطرق ومناطق مفتوحة.
77	515\6	الخليل	طنا عومريم	6	1 دونم	–	–
78	410\5\82	الخضر	–	–	–	–	توسيع ابنية قائمة
79	410\5\70	ارطاس	افرات	–	–	–	تغير استخدامات الارض لمنطقة مفتوحة عامة.
80	-0799361 151	القدس	بيتار	50	297 دونم	–	زيادة مساحة المناطق التجارية القائمة.
81	–	القدس	–	154	79.133	–	وادي السيكلوم / القدس. اسم الخطة وادي الجوز. تحويل المنطقة الى منطقة صناعية وتجارية. جزء من تهويد مدينة القدس سيؤدي الى هدم الكثير من المنازل الفلسطينية.

ملحق (2)

المخططات الهيكلية المصادق عليها والمودعة في مدينة القدس المحتلة

- قررت اللجنة اللوائية في بلدية القدس إقامة برج خليفة الإماراتي البالغ طوابقه 40 طابقا. وقد اودع المخطط للموافقة عليه من قبل جهات الاختصاص، وتضم الخطة 240 شقة وفندق، و9000 متر تجاري ومبنى بمساحة 5000 متر، وذلك على مساحة بـ 7 دونمات من اراضي الفلسطينيين المحتلة.
- المخطط الهيكلي 5036 ، القاضي بتحويل أراضي من قرية العيسوية في القدس المحتلة من أرض مفتوحة إلى محطة وقود، وموقع لخدمات تجارية، وتحديد أماكن للبناء وتخصيص طريق خاصة للوصول إلى المحطة.
- أقرت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس إقرار مخطط لبناء 90 ألف متر لإقامة مشاريع تجارية وورشات مهنية وصناعية خفيفة وقاعات أفراح ومقاهي وغيرها من وسائل الترفيه، في أراضي قرية العيسوية المطلة على شارع رقم 1 وعلى جدار الضم والتوسع العنصري من جهة الشرق.
- جرى توقيع اتفاق بين بلدية القدس وما يسمى بوزارة القدس والتراث اليهودي ببناء مركز للزوار وقاعات وكنيس ومحال لبيع التذكارات ومكتبة ومركز توجيه ومعهد أبحاث المقابر وموقع منظار في جبل الزيتون المطل على البلدة القديمة وكل القدس المحتلة.
- وضعت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مخطط لبناء 730 شقة سكنية في مستعمرة "بسجات زئيف" المقامة على أراضي الفلسطينيين في قرى الرام وحزما وبيت حنينا على مساحة تقدر بـ 70 دونم. ويضم الحي الجديد 14 عمارة ذات 12 طابق لكل عمارة. وتضمن المخطط 21 ألف متر تجاري و 41 ألف متر لمؤسسات تعليمية ودينية وثقافية و16 دونم من الآرض كمنطقة مفتوحة.
- وافقت سلطة أراضي إسرائيل ووزارة السياحة على التقدم بمشروع لإقامة موقف حافلات عمومي تحت الأرض وذلك على مساحة 2500 متر من أراضي جبل المكبر في القدس الحتلة.
- قررت لجنة المحميات في بلدية الاحتلال بمدينة القدس المحتلة الإعلان عن حي الطور الفلسطيني منطقة محمية يمنع فيها البناء لأكثر من أربعة طوابق. ويجري الحديث عن 120 مبنى فلسطيني من ضمنها 11 مبنى ذات طابع ديني ومؤسسة عامة.، بدعوى أن هذه الابنية تاريخية وأثرية بنيت قبل عام 1967، كذلك ينص القرار على ضرورة أخذ موافقة اللجنة على أي طابق يضاف على المباني المذكورة، يذكر أن القانون الاسرائيلي الساري في إسرائيل يشير إلى أن مثل هذه الأوامر تسرى على الابنية التي تم بناؤها قبل عام 1948، كما يشمل الامر قرية الطور المطلة على الخان الأحمر ولا يطل على المسجد الاقصى، القرار تم تحويله إلى لجنة التخطيط اللوائية للموافقة عليه.
- رفضت اللجنة اللوائية في بلدية الاحتلال في مدينة القدس الالتماس الذي قدمه أصحاب الارض الفلسطينيين والأوقاف بصفتها أحد المالكين للأرض، بخصوص مصادرة أرض خاصة يملكها الفلسطينيين لتحويلها لقاعدة للقطار الهوائي المزمع بناؤه في البلدة القديمة، وتقع الارض المصادرة التي تضم مقبرة اليوسفية في شمال شرق السور المحيط بالبلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. يذكر أن الأرض كانت مؤجرة لبلدية القدس في العصور المختلفة ابتدءا من الحكم العثماني ومرورا بالبريطاني ومن ثم الأردني والإسرائيلي، الذي توقف عن دفع الايجار السنوي عام 2018.
- أوصت "اللجنة المحلية للتخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بالموافقة على بناء 539 وحدة استعمارية في جبل أبو غنيم مستعمرة " هارحوما"، كذلك يتضمن المخطط شق شوارع جديدة وطريق للقطار الخفيف وأبنية عامة ومناطق تجارية.
- أوصت ببناء حي على أراضي الفلسطينيين قرب بيت صفافا تحت اسم "غفعات شاكيد" حيث من المقرر بناء 478 وحدة استعمارية.
- وضع (المخطط 1600\18\16) من قبل حارس أملاك الغائبين لتحويل أرض من زراعية إلى سكنية تمهيدا لبناء المزيد من الوحدات الاستعمارية للمستعمرين اليهود في القدس الشرقية.

- أودعت بلدية القدس المحتلة ثلاثة مخططات هيكلية عند "اللجنة اللوائية للتخطيط" والبناء حي استعماري يهودي جديد في جبل سكوبس الواقع في مدينة القدس، يقع في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وسميت الحي الاستعماري الجديد بـ "الحي الجامعي". ويمتد الحي الجديد من جبل سكوبس والجامعة العبرية حتى خط القطار الخفيف الواقع جزءا منه في حي الشيخ جراح. ويمتد الحي الاستعماري الجديد على 150 دونم سيطرت عليها سلطة الاحتلال في وقت مبكر من أواخر ستينيات القرن الماضي.

"وسيبنى في المكان 1500 وحدة سكنية و 200 غرف مما يسمى بالسكن المحمي و 500 عرفة سكن جامعي، وسيبنى جزء من هذه الشقق في أبراج سكنية عالية الارتفاع. كما سيتضمن المشروع شق شوارع جديدة وبناء أبنية عامة.

من شأن المخطط المذكور، ومع المحاولات الجارية لطرد المواطنين الفلسطينيين من الشيخ جراح، وغيرها من المشاريع الحالية والمستقبلية تحويل الاحياء الفلسطينية إلى حارات صغيرة، تلفظ خارجها أي زيادات سكانية مستقبلية إلى الاحياء المحيطة بالقدس التي تعاني من فوضى شبه كاملة نظرا لغياب جهة مسؤولة عن تطبيق مختلف القوانين عليها".

- أقرت بلدية الاحتلال مخطط جديد على أراضي بيت جالا المحتلة منذ عام 1967، في إطار ما يسمى "إخلاء وبناء[60]" يتم خلالها بناء 4 أبراج سكنية اثنين منهما يصلان إلى 35 طابق والاثنان الآخران 17 طابق لكل منهما. وتضم الأبراج الاربعة 800 وحدة سكنية وأبنية عامة تبلغ مساحتها 2200 متر في الابراج نفسها.
- تم إيداع مخططين هيكليين في القدس المحتلة، يقضيان ببناء أكثر من 2200 وحدة سكنية على مجمل مساحة أكثر من 210 دونم:
- خطة هيكلية القناة السفلية (TPS 808840)، التي بادرت بها سلطة الأراضي الإسرائيلية ، تدعو إلى بناء 1465 وحدة سكنية على مساحة تقارب 186 دونمًا من الأراضي المتاخمة لحي أم طوبا الفلسطيني وتقع بين هار حوما وجفعات هاماتوس. ورمات راحيل.
- خطة هيكلية لـ "جفعات هشاكيد" (TPS 969162) تقضي بإنشاء 473 وحدة سكنية على مساحة 38.7 دونم من الأراضي الواقعة في شرفات ، شمال غرب حي بيت صفافا الفلسطيني.

أبرز قرارات بلدية القدس الاحتلالية فيما يخص تهويد المدينة:

- في محاولة من سلطات الاحتلال لترسيخ السيادة الإسرائيلية وتعزيز "أسرلة" المدينة المقدسة" وضعت ما يسمى بوزارة القدس والارث بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة، مشاريع خاصة لاقامة منشآت رياضية في القدس الشرقية، المسماة بالمراكز الجماهيرية، التي ستبدأ في وادي قدوم الواقعة في راس العامود حيث ستبنى في الموقع البالغ مساحته 14 دونم قاعة رياضة بعد الظهر ومدرسة صباحا. وستضم المساحة المذكورة ملعب كرة سلة ومسارات مشاة وأندية لياقة بدنية، إضافة لملعب كرة القدم الموجود أصلا في المدرسة. ويأتي إنشاء المنشآت الرياضية وفق قرار حكومة الاحتلال 3790 القاضي بتخصيص 2.1 مليار دولار للمساعدة في تهويد القدس الشرقية في السنوات الخمس القادمة التي بدأت من العام 2018.[61]
- تبرعت جمعيات يهودية في الولايات المتحدة مبلغ 2 مليون دولار لتمويل "مخطط العمل الثقافي الداعم للطابع اليهودي" في مدينة القدس.

[60] هدم الابنية القديمة وبناء أبنية جديدة مكانها.

[61] خطورة هذا القرار 3790 والسياق الذي تم إقراره من خلاله، يحاول الاحتلال من خلاله العبث في عملية تسجيل أراضي القدس الشرقية وبالتالي السيطرة عليها بالإضافة إلى إحكام السيطرة على المفاصل الديغرافية فيها.

- خصصت بلدية القدس مبلغ 9 مليون شيكل لبناء 12 غرفة صفية في مدرسة تقع في مستوطنة راموت وإضافة قسم في مدرسة في مستوطنة غيلو. كذلك تقرر تخصيص مبلغ 3.6 مليون شيكل لفتح ممرات لباب العامود ومتحف روكفلر والتلة الفرنسية بهدف تعزيز تهويد المدينة.
- قررت بلدية القدس تخصيص مبلغ 450 ألف شيكل لكنيس لليهود الأثيوبيين في مستوطنة نافيه يعقوب.
- قررت بلدية الاحتلال زيادة الإنارة في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية وتركيب كاميرات مراقبة فيها للتعزيز الردع وخلق نوع من الثقة في النفس في الشوارع اسرائيلية التي تزعزعت في الآونة الأخيرة. وتضم القائمة مستعمرات (بسجات زئيف ونافيه يعقوب وهار حوماه وراموت ورمات شلومو) ومفترقات الطرق.
- قررت بلدية الاحتلال إنشاء مواقع مراقبة ثابتة في أنحاء مختلفة من المدينة المحتلة.
- في إطار العمل على تهويد المدينة المقدسة، قررت بلدية الاحتلال تخصيص 10.5 مليون شيكل لتنفيذ خطط خمسية للرفاهية والتشغيل في القدس الشرقية، التي توزع بالعادة على المستوطنين القاطنين في القدس الشرقية.
- أقرت اللجنة اللوائية في بلدية القدس تخصيص مبلغ يقدر ب 83 مليون شيكل لتحسين البنية التحتية في شوارع القدس، فيما لا يعرف من هذا المبلغ ما هو مخصص للقدس الشرقية لكن اللجنة ذكرت أنه يتضمن شوارع في مستعمرة "بسجات زئيف"، " وقصر المندوب السامي" في جبل المكبر.
- في سياق استمرار العمل على تهويد المدينة قررت بلدية الاحتلال تخصيص 10 مليون شيقل لتوسيع شارع "بسجات زئيف".
- تخصيص 2.7 مليون شيقل لتحسين السير في شارع رقم 1 في شمال القدس المحتلة[62].
- قررت سلطات الاحتلال وبالتعاون مع بلدية الاحتلال صرف مبلغ تصل قيمته إلى 50 مليون شيقل لإقامة مبنيين. الأول في العيساوية والثاني في بلدة بيت حنينا بهدف تقويض عمل المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية وتعميق تدخل المؤسسات الإسرائيلية الحكومية في الشأن الفلسطيني الخاص.
- قررت سلطات الاحتلال وبالتعاون مع بلدية الاحتلال صرف مبلغ تصل قيمته إلى 4.5 شيكل بهدف بناء مجمع زيارات فيما يسمى "بالقرية اليمنية اليهودية" في سلوان. ويتضمن المجمع بناء كنيس ضخم ومتحف لما يسمى "بتراث اليهود اليمنيين" في سلوان.
- أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن شق 4 أنفاق تحت الأرض بعمق يصل إلى 40 متر وعلى طول 4.4 كم بهدف الاتصال مباشرة بمستعمرة "معاليه ادوميم"، وتصل تكلفة الشارع إلى 1.2 مليار شيكل.
- أقرت بلدية الأحتلال الإسرائيلي إقامة محطة حافلات لنقل الركاب على مساحة تقدر بـ 8 دونمات من أراضي بيت لحم قرب مسجد بلال ابن رباح (قبة راحيل)، بتكلفة تصل إلى 10 ملايين شيقل.

[62]. تقوم بالاعمال المذكورة شركة موريا الاستعمارية الحكومية في القدس الشرقية، ومقرر لهذه المشاريع مصادرة مجموعة من المساحات الخاصة بالفلسطينيين لإقامة مواقف سيارات وإنشاء حدائق عامة صغيرة وغير ذلك.

أبرز قرارات الأجسام الاحتلالية الإسرائيلية بخصوص مدينة القدس

- إقرار مخطط لفيئ الذي سينفذ من عام (2022 – 2026)، الهادف إلى تعزيز المدينة انتاجاً ونماءً دائماً وبعيد المدى، في المجال المساهم في تطوير المدينة من الناحية الاقتصادية حيث سيخصص في هذا المجال 750 مليون و500 ألف شيكل، لتطوير الاكاديميا والسياحة وفق اتفاقية "أبراهام" وتعزيز مكانة القدس كعاصمة نظام الحكم والمركز الاقتصادي للإحتلال، وايجاد قرية حكومة الاحتلال (مسكن الحكومة) ونقل كليات عسكرية إلى مدينة القدس.
- تخصيص 16 مليون شيقل لأعوام (2022-2023)، للتنقيب وتطوير الاماكن الأثرية والارث اليهودي في منطقة القدس القديمة "مدينة داوود" [سلوان]. [خطة شالم تتعلق بتطوير ما يسمى بالأثار العتيقة المتعلقة بما يسمى بالأرث اليهودي مع التركيز على كونها مركز وطني وديني وتاريخي لليهود. وسوف تجري حفريات وأعمال في سلوان في بوابة بن هينوم وسفوح جبل صهيون والعين وايجاد مسار راجل لما يسمى بمسار الهيكل واجراء حفريات في منطقة كيدم ونفق عوفل]
- تخصيص 20 مليون شيقل للمحافظة على الأشجار التاريخية في بيت رؤساء إسرائيل وتعميق النشاط الثقافي والتربوي للبحث ودراسة المجموعات اليهودية في الشرق الأوسط.
- الموافقة على المخطط الشامل للبنى التحتية في مجال الطاقة وصرف 29.5 مليون شيقل من عام (2022-2025).
- دعم بلدية القدس من أجل إعداد مخطط هيكلي للقمامة ومعالجتها وايجاد أماكن لتقليل الانبعاثات الغازية الناتجة عن ذلك.
- التسريع بمخطط الشوارع في شرقي القدس بتخصيص 50 مليون شيقل لايجاد البنى التحتية للقطارات والدراجات النارية ومشاريع المواصلات العامة التي ستصل كلفتها إلى 300 مليون شيقل.
- إضافة الميزانيات المطلوبة لبناء الكنيس "مفخرة إسرائيل" في الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس.
- إقامة مركز جديد لمؤتمرات البلدية فوق محطة الباصات بمساحة تصل إلى 3 ألاف متر في التلة الفرنسية.
- تخصيص أرض لإقامة القرية التربوية في شرقي القدس بسبب النقص في الصفوف الدراسية في منطقة كفر عقب.
- أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية إقامة مركز مؤتمرات يضم عدة أبنية بمنطقة الفنادق في التلة الفرنسية.
- حولت ما تسمى "سلطة الطبيعة" الإسرائيلية مدخل أراضي وادي الربابة إلى بؤرة استعمارية.
- أعلنت بلدية الاحتلال عن استخدام أراضي (82.5 دونم) مصادرة من قرى شمال القدس الشرقية المحتلة لصالح بناء بنى تحتية لمد القطار الخفيف الذي يربط القدس الغربية بمطار المدينة وبالمنطقة الصناعية قلنديا "عطروت".
- قررت بلدية القدس إنشاء مدرسة يهودية في منزل عائلة صالحية الذي تم إخلاؤه في حي الشيخ جراح، وطلبت من الجهات المختصة في البلدية إعداد المخططات الهندسية للمدرسة المذكورة.
- بمناسبة يوم القدس قررت حكومة الاحتلال الاسرائيلية صرف مبلغ 30 مليون شيكل لبلدية الاحتلال، ومن ضمنها مسيرة الاعلام التي تقدر تكاليفها بأكثر من 3 ملايين شيكل.
- في إطار العمل على تمويد مدينة القدس قررت وزارة القدس والأرث إقامة مهرجان فني وثقافي متنوع في حديقة ساكر المحاذية لحي الثوري في مدينة القدس. على نفس السياق قررت وزارة السياحة الإسرائيلية وبالتعاون مع وزارة القدس القيام بحملات دعائية دولية هدفها جلب السياح للقيام بجولات سياحية على سور القدس للتعرف على ما يسمى بالإرث اليهودي.

ملحق (3)

أبرز قرارات حكومة الاحتلال

- 2022/1/2: قررت حكومة الاحتلال تمديد سريان مفعول قرار حكومة الاحتلال رقم 4302 الصادر بتاريخ 2018\11\25 المنظم لمنح امتيازات في مجال الإسكان والتطوير للمناطق التي اعترف بأنها ذات أفضلية وطنية وذلك حتى تاريخ 2022\11\20، حيث يشمل القرار المذكور كل المستعمرات الإسرائيلية.

- 2022/1/2: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين طاقم من مدراء عامين من المختصين لدراسة إمكانية سحب حقوق ما سمتهم عائلات المخربين من "سكان إسرائيل"، الذين نفذوا عمليات عدائية ومخالفات أمنية، خاصة في موضوع المخصصات التقاعدية وبقية المخصصات التي تقدمها الدولة لهذه العائلات.

- 2022/1/2: قررت "سلطة أراضي إسرائيل" في جلستها التي عقدت برئاسة وزير الاسكان "زئيف إلكين"، تقديم تخفيضات لمن يسكن في الأرياف والمناطق المصنفة مناطق تطوير (أ،ب،ج)، التي تشمل كل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولكل من خدم في الأجهزة الأمنية. وتضمن التخفيض منح كل من يرغب ممن صنف تحت هذه الخانة قطعة أرض تبلغ مساحتها من 5-10 دونم.
- 2022/1/9: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية اعتبار الوحدات الخاصة التي تشارك في إعدام وقمع الشعب الفلسطيني باعتبارها "الوحدة الوطنية الخاصة لمحاربة الارهاب".
- 2022/1/9: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية إعطاء حرية التصويت للاحزاب المشكلة للحكومة، في كل ما يتعلق "بقانون المواطنة والدخول لإسرائيل"، ويتعلق القانون الجديد القديم بمنع لم شمل العائلات الفلسطينية داخل إسرائيل. كما يمنع القانون الجديد دخول إسرائيل كل من يعمل على التحريض ضدها إن كان من ما تسميه "يهودا والسامرة" أو من خارج إسرائيل.

- 2022/1/9: قررت حكومة الاحتلال مواصلة الجيش والشرطة والوحدات الخاصة وجهاز المخابرات العامة نشاطاتها وعملياتها المختلفة.

- 2022/1/16: أوصت نائبة المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال بمد شبكة الكهرباء للبؤر الاستعمارية التي تدعي حكومة الاحتلال الإسرائيلية نفسها أنها "غير شرعية". وتضمن القرار المستعمرات المقامة على ما يسمى "أراضي دولة" فقط، التي تمر بمرحلة من الترتيب المستقبلي لتصبح مستعمرة شرعية. ولا يشمل القرار تلك البؤر المقامة على أراضي الفلسطينيين الخاصة.

- 2022/1/16: طلبت حكومة الاحتلال الاسرائيلية من "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي" إعداد مخطط شامل لإنشاء الحرس الوطني، المكون من قيادة حرس الحدود و أفراد الشرطة وجهاز المخابرات العامة والمتطوعين المدنيين.

- 2022/1/24: قررت ما يسمى بوزارة "القدس والتراث" تخصيص 11.5 مليون شيكل للمحافظة وإنقاذ وإعادة بناء ما يسمى مواقع التراث اليهودي في الضفة الغربية تحت مسمى "مكافحة تدمير الفلسطينيين المواقع التاريخية الإسرائيلية" بينها مواقع في الأغوار الفلسطينية وسبسطية (5 مليون شيكل) وبقية الضفة الغربية (2.5 مليون شيكل) ومنح الإدارة المدنية (2.5 مليون شيكل) لحماية الآثار من السرقة، وتخصيص مبلغ (1.5 مليون شيكل) لإصلاح ما يسمى بقصر اليهود في محافظة اريحا.
- 2022/1/24: أعلنت "اللجنة الوزارية للأسماء" قراراً بأن المواقع التالية تحمل أسماء عبرية تاريخية، وهي جزء من التاريخ اليهودي. والأماكن هي: شخيم (نابلس) شمرون، (محافظة نابلس) شيلو، (رام الله) وتل، يريحو (أريحا)، وعناتوت (عناتا)، وبيت عنيا (العيزرية)، وبيت إيل القديمة

(بيتين)، ومورديعيم (جزء من أراضي قرى بلعين ونعلين وصفا وبيت سيرا وعمواس وغيرها والبعض الأخر من أراضي قرى راس العين وباب الواد التي تم احتلالها عام 1967)، مغارات قمران (بيت لحم)، وبتير القديمة (بتير)، وجبل هيرديوم (بيت لحم)، وقلعة متسادا (أريحا).

- 2022/2/13: قرر وزير الاتصالات الإسرائيلي السماح لشركات الاتصالات الخلوية الإسرائيلية بتوسيع تغطيتها لشبكة الجيل الرابع في أراضي الضفة الغربية لتصل إلى 95%.

- 2022/2/22: أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية أن لا قيود على عمل قوات الأمن الإسرائيلية المختلفة في الضفة الغربية بهدف ما سمي منع "الارهاب".

- 2022/2/22: قررت حكومة الاحتلال إقامة كيانان تكنولوجيان في القدس الشرقية والغربية بقيمة 3 ملايين شيكل الذي يتضمن مؤسسات أكاديمية ومراكز بحث ومراكز تشغيل، وذلك وفق تعليمات البند 4 من القانون الأساس :القدس عاصمة إسرائيل.

- 2022/2/22: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية وضع خطة لاستمرار مبادرة الحوار مع يهود الشتات بهدف تعزيز الهوية اليهودية والربط بين اليهود في المهاجر وبين الصهيونية.

- 2022/2/22: قررت حكومة الاحتلال تعزيز الوجود الأمني وتكثيف وجوده على الأرض، خاصة في مناطق الاحتكاك.

- 2022/3/13: قررت حكومة الاحتلال تعزيز حراسة الجدار وتسريع مخططات إعادة بناء الجدار.

- 2022/3/13 قررت حكومة الاحتلال زيادة عمليات الاغتيال وتسريع عملية المبادرة إليها، خاصة تلك الموجهة ضد التنظيات الايديولوجية.

- 2022/3/13: قررت حكومة الاحتلال زيادة تدفيع الثمن لأقارب منفذي العمليات بما في ذلك سحب تصاريح العمل منهم.

- 2022/3/13: قررت حكومة الاحتلال تسريع عملية هدم بيوت المواطنين الفلسطينيين.

- 2022/3/13: قررت حكومة الاحتلال تعزيز رقابة وسائل التواصل الاجتماعي واتخاذ القرارات المطلوبة بذلك بما في ذلك سن تشريعات.

- 2022/3/20: قررت حكومة الاحتلال تعزيز شرطة إسرائيل بإضافة مئات الإصلاحات لتمكينها من مواجهة التحديات.

- 2022/3/20: قررت حكومة الاحتلال رفع مستوى الاستعداد الأمني لمواجهة سيناريوهات تصعيد مختلفة في مختلف ساحات المواجهة، بما في ذلك سوريا ولبنان.

- 2022/3/20: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين "مئير شبيغلر" رئيسا لطاقم المهمات الوطنية من أجل استيعاب المهاجرين من أوكرانيا وروسيا وبقية دول الاتحاد السوفييتي السابق. "شبيغلر" شغل في السابق رئاسة الصندوق القومي الإسرائيلي ووكيل وزارة الارديان وغيرها من المناصب الحكومية.

- 2022/4/10: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعيين العميد احتياط "درور شالوم" رئيسا لقسم التخطيط الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا المنصب من أهم المناصب، إن لم يكن من أهمها، التي لها علا قة بالشأن الفلسطيني والعربي.
- 2022/4/10: وافق "المجلس الوزراي المصغر" بالاجماع على خطة وزير الدفاع الإسرائيلي ببناء 40 كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى 360 مليون شيكل. وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع 9 أمتار.

- 2022/4/10: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تمديد الاعلان عن القرى والمناطق التي حدد بخصوصها على أنها مناطق ذات أفضلية وطنية، التي تضم كل المستعمرات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلتين، وذلك حتى 2022\4\10، ما يعني زيادة المخصصات والميزانيات وتقديم المزيد من الاعفاءات الضريبية وغيرها.
- 2022/4/17: قررت حكومة الاحتلال الاسرائيلية الطلب من الوزارات المختلفة، خاصة الجهات المسئولة عن استعادة الممتلكات اليهودية، البحث في الأراشيف المختلفة المتعلقة بممتلكات وحقوق اليهود في إيران والدول العربية.
- 2022/4/17: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية استمرار عمل مراكز الحصانة للمستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية من أجل تعزيز قدرات المستعمرين على الاستعداد في أوقات الطوارئ وتزويدهم بنصائح نفسية. وتخصص مراكز الحصانة في المواضيع التالية: الكشف المبكر عن الازمات الفردية والعائلية وتقديم المساعدة، تقديم الدعم النفسي والمعنوي، وإجراء لقاءات جماعية، وتوجيه الأباء والامهات والقيام بنشاطات إعلامية وتقديم معلومات، تفعيل جهاز متطوعين ونشطاء اجتماعيين، وتفعيل طواقم طوارئ وحصانة مستعمرات، والقيام بنشاطات في المجال الاقتصادي والتشغيلي.
- 2022/4/17: أبلغت وزيرة الداخلية الإسرائيلية "أييليت شاكيد" أنها جددت تعليماتها بمنع منح الفلسطينيين (ذكور وإناث) المتزوجين من فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية "لم شمل عائلات"، وأنها بصدد سن قانون جديد يعيد بشكل أو بأخر قانون الجنسية السابق الذي يحرمهم من لم شمل عائلاتهم.
- 2022/4/23: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تمديد الاعلان عن الضواحي الاجتماعية (التي تتضمن المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية) مناطق ذات أولوية وطنية حتى نهاية العام الحالي -2022\12\31.
- 2022/4/23: أقرت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تعزيز البنية التحتية في ساحة حائط البراق، من خلال تخصيص 110 مليون للفترة الممتدة من 2022-2026. تتضمن عمليات بناء وتطوير لساحة البراق واستمرار الحفر وتعزيز البنى التحتية القائمة وتوسيع التعليم الثقافي للطلاب والمهاجرين الجدد والجنود وكذلك مواضيع أخرى يتفق عليها.
- 2022/4/23: بناء على قرارات حكومية سابقة قررت حكومة الاحتلال تخصيص مبلغ 100 مليون شيكل، لمدة أربعة أعوام، لإقامة علاقة مع هيئة متخصصة هدفها تنفيذ حملة لمقاومة عدم شرعية إسرائيل في العالم، وبناء شرعية لها في الساحة المدنية.
- 2022/5/1: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية بناء على توصية من وزيري التطوير والخارجية تكوين صندوق استثمار صناعي مع الإمارات العربية المتحدة في مجال تطوير التكنولوجيا الدولية، تحدد شروطه بالتعاون بين الدولتين. كما أقرت حكومة الاحتلال اتفاقية التعاون مع الإمارات المتحدة بخصوص التعاون في الفضاء للأهداف السلمية الموقع بين البلدين عام 2021.
- 2022/5/1: قررت حكومة الاحتلال تشكيل طاقم خاص من سلطة الطبيعة والحدائق بتمويل من وزارة "القدس والارث"، مكونة من متخصصين في مجال المحافظة على ما يسمى "بالواقع اليهودي التاريخي والديني في الضفة الغربية".
- 2022/5/15: بضغط من المستعمرين جمدت وزارة الدفاع الإسرائيلية تخصيص 15 ألف دونم كانت مخصصة للعرب لإنشاء محاجر عليها.
- 2022/5/8: قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلية تشكيل لجنة خاصة من وزارة الهجرة والوكالة اليهودية هدفها تشجيع هجرة اليهود من اوكرانيا ، التي يتواجد فيها 100 ألف يهودي من الاغنياء فيها. في السياق المذكور حضر إلى إسرائيل 75 من يهود اوكرانيا أختار معظمهم السكن في الشمال والجنوب.
- 2022/5/22: جددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق 28 مؤسسة وجمعية وهيئة فلسطينية ناشطة في مدينة القدس المحتلة، في مقدمتها بيت الشرق ونادي الأسير، وغيرها من المؤسسات الفلسطينية في المدينة بذريعة عدم السماح باختراق السيادة الإسرائيلية على القدس.
- 2022/6/15: قررت الحكومة الإسرائيلية تمديد العمل بالخدمات الصحية النفسية والاجتماعية في المستوطنات الإسرائيلية حول قطاع غزة، وفي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية [وهي خدمة لا تتوفر في سلة الخدمات الصحية في دولة الاحتلال].

ملحق (4)

القوانين ومشاريع القوانين التي تمت دراستها في الكنيست عام 2022

القوانين الاسرائيلية المصادق عليها				
القانون	مقدم القانون	وضع القانون	الكنيست	ايضاحات
قانون "منع منح الجنسية وتقييد دخول سكان "يهودا والسامرة" إلى إسرائيل للمحافظة على يهودية وديمقراطية ولضمان مصالحها القومية"	أقر من الكنيست الإسرائيلي بأغلبية 45 عضو	أقر بالقراءة الثالثة النهائية	24	ويشمل القانون المتزوج/ المتزوجة من سكان الضفة وقطاع غزة. كما منح القانون وزير الداخلية صلاحية إدخال سكان تلك المنطقتين إلى إسرائيل والنوم فيها شريطة بلوغ النساء سن 25 عام والرجال 35عام. وايضا اعطى صلاحية لوزير الداخلية منح كل من بلغ 50 عاما مكانة ساكن مؤقت إذا كان متزوجا/ متزوجة من سكان الضفة وقطاع غزة.
مكافآت للقادمين الجدد	أقر بأغلبية	أقر بالقراءة الثالثة والنهائية		تعديل مرسوم ضريبة الدخل (رقم 260) لسنة 2022، والذي بحسبه سيتم تحسين المكافآت الممنوحة للقادمين الجدد إلى دولة إسرائيل .وبحسب القانون، فإن القادم الجديد سيحصل على نصف نقطة استحقاق في كل شهر من الـ 12 شهرا الأولى بعد وصوله إلى البلاد، وربع نقطة استحقاق في كل شهر من الـ 18 شهرا التي تليها. وسيتم تمديد فترة الاستحقاق للقادمين الجدد في ضريبة الدخل إلى 54 شهرا (بدلا من 42 شهرا ضمن القانون السابق) .
اقتراح المواطنة والدخول إلى إسرائيل (قانون منع لم الشمل) 2022.	"آفي ديختر"	أقر بالقراءة الثالثة	24	ينص على عدم منح الجنسية لأي شخص يسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة يقل عمره عن 25 عام. وأن يمنح كل شخص (ذكر أو أنثى) يزيد عمره عن 35 عام الاقامة في إسرائيل شريطة أن يكون متزوج أو متزوجة في إسرائيل. كما ينص القانون على عدم منح الجنسية للأطفال الذين يحمل والدهم أو والدتهم الجنسية الاسرائيلية، بل يتم منحهم تصريح إقامة من قبل وزير الداخلية.
تأجيل تقصير مدة الخدمة العسكرية للذكور، 2022	أقر بأغلبية	أقر بالقراءة الثالثة	24	صادقت الهيئة العامة للكنيست مؤخرا على قانون خدمة الأمن (تعديل رقم 24) لسنة 2022، والذي بحسبه سيتم تأجيل تقصير مدة الخدمة الإلزامية للذكور، الذي تم إقراره ضمن قانون التسويات للسنوات 2017-2018 حتى سنة 2024 .وبحسب القانون السابق، فإن الخدمة الإلزامية للذكور قد قصرت من 32 شهرا إلى 30 شهرا، إلا أن القانون الجديد قد أقر مرة أخرى أن مدة الخدمة العسكرية ستكون 32 شهرا. وسيسري القانون أيضا على الجنود الذين تجندوا للخدمة النظامية ابتداء من الأول من تموز/ يوليو 2020.

استحقاق ضريبي لسكان سديروت وبلدات النقب الغربي	أقر بأغلبية	أقر بالقراءة الثالثة	24	صادقت الكنيست مؤخرا على قانون مساعدة سديروت وبلدات النقب الغربي (تشريع مؤقت) (تعديل رقم 7) لسنة 2022، والذي يمدد لأربع سنوات إضافية، حتى عام 2025، التشريع الموقت المحدد ضمن قانون مساعدة سديروت وبلدات النقب الغربي .وبحسب التشريع المؤقت الذي تم تمديد سريانه، فإن كل من كان مواطنا خلال فترة السنة الضريبية في منطقة خط المواجهة الجنوبي، كما تم تعريفه حسب القانون، فسيستحق الحصول عن تلك السنة على استحقاق ضريبي بنسبة 20% من دخله الملزم بضريبة سواء كان أجيرا أو مستقلا، وذلك حتى سقف دخل سنوي بقيمة 241،800شكل.
اقتراح قانون يمنع بموجبه رفع علم فلسطين في دولة إسرائيل.	اوريت ملكا ستروك وميخال مريم فولديغر وغير		25	وكل من يخالف ذلك يدفع غرامة تقدر ب 5 آلاف شيكل مع سجن 3 سنوات.
قانون للكنيست يلغى بموجبه منصب المتحدث باسم السجناء ممثل المعتقل	سمحاه روتمن واليهود طال وغيرهم		25	بالاضافة الى عدم وجود المعتقل في غرفة واحدة لمدة 4 اشهر والغاء غرف التنظيمات والغاء أية مبالغ قادمة لكنتين السجن من السلطة الفلسطينية وعدم تلقي السجين مبلغ يزيد عن 800 شيكل كل شهر وتحديد وجبات الاكل وفق قائمة السجون ويمنع الطبخ داخل الغرف ومشاهدة التلفزيون والراديو الإسرائيلي الرسمي فقط وتحديد فترة الفورة لمدة ساعتين والسماح بالزيارة مرة كل شهرين ووقف الإفراج الإداري عن السجناء.
اقرار قانون يسمح بتعيين وزيرن في وزارة واحدة		–	25	اي تعيين سموتيرتش مسؤولا عن الإدارة المدنية مستقبلاً بدلاً من وزير الدفاع.
قانون بإعلان يوم القدس يوم إجازة.	اورئيل بيسووم يربوروش وغير		25	–

مقترحات لمشاريع قوانين إسرائيلية في الكنيست:

مشاريع القوانين الاسرائيلية المقترحة				
الرقم	مشروع القانون	مقدم القانون	الكنيست	إيضاحات
1)	اقتراح قانون "منع رفع علم دولة معادية أو علم السلطة الفلسطينية"	وزيرة التربية والتعليم "يفعات شاشا بيطون"، وبأغلبية 63 عضو	24	يتضمن مشروع القانون "فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة سنة واحدة، اودفع غرامة مالية لا تقل عن 10 الاف شيقل على كل من يرفع علم دولة معادية أو علماً يمثل السلطة الفلسطينية في أي تجمهر أو مؤسسة ممولة إسرائيلياً وفقاً للمادتين 21 و 322 من قانون أساسيات الموازنة لسنة 1985." إن تمرير هذا القانون

				من القراءة الأولى هو تعبير صارخ على السيطرة العنصرية السياسية الإسرائيلية اليهودية.
2)	اقتراح القدس وبناتها[63] 2022.	قدم من قبل 52 عضو كنيست، من حكومة الاحتلال والمعارضة من أهمهم "يسرائيل كاتس وتساحي هنغبي"	24	شمل القانون في بنده الاول بلديات "بيتار عيليت ومعاليه أدوميم والمجلس الاقليمي غوش عتصيون والمجلس المحلي إفرات"، في حين يتضمن البند الثاني من الاقتراح مخيم شعفاط وكفر عقب وعناتا. وينص القانون على أن القدس عاصمة إسرائيل منذ 3 ألاف عامويقترح القانون أن تكون الفئة الواقعة في البند الاول جزء من القدس ما يضاعف سكان القدس ويعدل الميزان الديموغرافي فيها ويزيد من مساحة الأراضي المخصصة لليهود.
3)	اقتراح تعديل اقتراح ترتيب مكانة الحركة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في أرض إسرائيل.	"بتسلال سموتيرش وأوفير سوبر وأوريت ملكا ستروك" و3 أعضاء أخرون	24	وينص الاقتراح على أن تحول كل الأراضي الخاصة بالاستعمار وغيره في "يهودا والسامرة" المسؤول عنها "القيم على أملاك الغائبين والاملاك المتروكة وأراضي الدولة"، إلى دائرة الاستعمار في الوكالة اليهودية لتديرها بشكل منفرد، وأن تنقل إليها صلاحيات الاراضي المقامة عليها المستعمرات الحالية التي يديرها "القيم على أملاك الغائبين". علما ان "القيم على املاك الغائبين" أجر قسم الاستعمار أراضي لمدة 49 عام في "يهودا والسامرة" منذ عام 1967.
4)	اقتراح تعديل قانون مقاومة الارهاب.	"سمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و3 اخرون.	24	ينص على عدم إعادة جثث المخربين ودفنها في مقابر شهداء العدو، مع تحويل رئيس حكومة الاحتلال إعادة الجثث لأهاليها وفق معايير خاصة.
5)	اقتراح قانون لضم مناطق من "يهودا والسامرة" إلى إسرائيل.	"يؤاف كابيش وسمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و3 اخرون،	24	والمقصود هنا هو ضم المستعمرات إلى إسرائيل
6)	اقتراح تعديل قانون تجميد الاموال التي سلمتها السلطة الفلسطينية لنشطاء الارهاب، التي سبق أن استلمتها من حكومة الاحتلال الاسرائيلية، الذي تم سنه عام 2021.	"آفي ديختر ويؤاف بن تسور ونير بركات" و4 أخرون	24	والذي يقضي بتحويل أموال المقاصة الفلسطينية المصادرة من قبل إسرائيل البالغة حتى تاريخ هذا التقرير 1.3 مليار شيقل من أصل 1.85 مليار شيكل، إلى صندوق خاص لدفع تعويضات لما تسميه إسرائيل المتضررين من الارهاب الفلسطيني، بهدف إجبار السلطة على التخلي عن "الارهابيين" الفلسطينيين.

[63] القرى المحيطة فيها وواقعة في حدود مدينة القدس وضواحيها.

7)	اقتراح تعديل قانون الدخول إلى إسرائيل 2022.	"ايتمار بن غفير وأوريت ملكا ستروك ودستا غادي يبرقان"	24	قانون منع دخول إسرائيل لأشخاص أو منظمات أو جمعيات أو مجموعات مؤيدة للنازية، بحيث يشمل القانون المعدل كل من يعمل على مقاطعة إسرائيل كما هو معمول في القانون الاسرائيلي "منع المس بإسرائيل بواسطة المقاطعة"، إن كان كتابيا أو شفويا أو يعمل ضد اليهود في إسرائيل أو في العالم أو ينفي وقوع ما يسمى بالكارثة.
8)	اقتراح تعديل قانون ترتيب السكن في المناطق الرعوية 2021.	"شارون مريم هسيخل وتسفي هاوزر وبتسلال سموترتيش" و4 اخرون	24	ويهدف لترتيب السكن للرعاة في إسرائيل. وذلك وفق أمر من وزير الزراعة والتطوير القروي بالتشاور مع وزير الداخلية لمنح سكن للرعاة في إسرائيل. ويخصص لكل راعي من 1000-4000 دونم أرض للرعي فيها. ويمنح ترخيص لاقامة منشآت بمساحة 1170م، المقصد الحقيقي لهذا القانون هو المراعي التي أنشئها المستعمرين على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة خلال الاعوام الماضية والبالغ عددها ما يقارب من 30 مرعى.
9)	اقتراح قانون مستعمرة تقع تحت التهديد الدائم 2022	"يعقوب ميرغي وياعل رون بن يشاي"	24	ويهدف لتقديم تخفيضات ضريبية تصل نسبتها إلى 12% لكل من كان دخله يصل من الحد الأدنى حتى 205 ألف شيكل، ويسكن في المستعمرات التي تقع تحت التهديدات المباشرة. وهذا القانون موجه بالأساس إلى مستعمرات إسرائيل في الشمال والجنوب. لكن النص يسمح بمده إلى مستعمرات الضفة على حسب اعتبارهم أنها تحت التهديد الدائم.
10)	اقتراح قانون الدفاع عن جنود الجيش والجهات الإسرائيلية من شكاوى من السلطة الفلسطينية 2022.	"يؤاف غالنت ويسرائيل أييخلر" و 10 أعضاء كنيست اخرون	24	وهدفه التأكد من عدم مساعدة إسرائيل السلطة الفلسطينية في تقديم شكاوى ضد إسرائيل في المحاكم الدولية. المقصد هنا خصم 25% من المخصصات للسلطة الفلسطينية لتوقفها عن تقديم الشكاوى وإجبارها على الانسحاب من محكمة العدل الدولية.
11)	اقتراح قانون محاربة الارهاب (تعديل على قانون قائم –غرامات في أعقاب الادانة من تهم إرهابية	"يسرائيل كاتس وأوريت ملكا ستروك وأريئيل بوسو" و 10 أعضاء اخرون	24	" يهدف لزيادة الغرامات على الفلسطينيين الذين يتم إدانتهم بـ "الارهاب" بحيث تتلاءم الغرامة المالية مع العقوبة. ويطالب القانون الجديد بفرض غرامة قيمتها 1400 شيكل شهريا، على كل من يقضي من 1- 30 شهر، فيما تفرض غرامة قيمتها 2000 شيكل، على كل من يحكم بالسجن من 37- 60 شهر، في حين تفرض غرامة قيمتها 4 ألاف شيكل، لكل من يحكم بالسجن من 60-120 شهر، و6 ألاف شيكل لكل من يقضي من 120-18- شهر، وتصل أقصى غرامة على كل سجين يقضي أكثر من 360 شهر سجن إلى 12 ألف

				شيكل. كما نص الاقتراح على فرض غرامات إلزامية قيمتها 50 ألف شيكل، لكل من يحكم 12 شهر أو سجن 12 شهر، وتصل نسبة الغرامة إلى 400 ألف شيكل أو تستبدل بـ 6 أشهر سجن.
12)	اقتراح تعديل قانون العقوبات الصغيرة المتعلقة بإلقاء الحجارة، أو أية مواد أخرى على السيارات الإسرائيلية.	"أوفير كاتس"	24	بحيث يعاد القانون الذي سن حينها لمدة 3 عوام فقط عام 2015، والقاضي بسجن كل من يلقي الحجارة على وسائل المواصلات الإسرائيلية من 10-20 عام سجن، بحيث يصبح قانون دائم مع عدم تنزيل فترة خمس المحكومية.
13)	اقتراح قانون ينص على حماية الأراضي الخاصة بالفلسطينيين التي استولى عليها المستعمرون بقوة السلاح وبحماية من الجيش الإسرائيلي.	"ميري ريغيف"	24	وتشمل الاراضي الخاصة الفلسطينية التي يقع بعضها في مناطق (أ،ج).
14)	اقتراح قانون ينص على سحب الجنسية الإسرائيلية من نشطاء تعتبرهم إسرائيل ارهابيين، شريطة أن يتم الحكم عليهم بالسجن الفعلي.	قدمه 14 عضو كنيست من عدة أحزاب في مقدمتهم "آفي ديختر وميكي زوهر ويآف غالنت".	24	ويشمل القرار أصحاب الجنسية أو من يملكون تصريح إقامة. وينص الاقتراح على منح وزير الداخلية صلاحيات سحب الجنسية أو الاقامة.
15)	اقتراح قانون للأشخاص الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية	عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الصهيونية الدينية.	24	ينص على حرمان أي شخص يتهم بالارهاب أو مساعدة الارهابيين من الميزانيات المختلفة التي تقدمها اسرائيل للاشخاص الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية.
16)	اقتراح لتعديل قانون استخدام الاراضي الزراعية لانتاج الطاقة المتجددة في المناطق المعلن عنها ذات أفضلية وطنية.	عضو الكنيست عن حزب الليكود	24	والتي تضم كل المناطق الفلسطينية بما فيها مناطق الأغوار والبريات المختلفة للضفة الغربية، أو ما يطلق عليه الاحتلال " صحراء يهودا".
17)	اقتراح قانون يدعو إلى تعديل قانون العقوبات من عام 1977	"خلوف ميكي زوهر"	24	بحيث يتم إعدام كل من يتهم بتنفيذ عمليات ارهابية خطيرة.
18)	اقتراح قانون لدفع تعويضات عن قتل يهود من السلطة الفلسطينة	"شيرن مريم هسيخل"	24	وذلك بموجب القوانين الإسرائيلية وبناءا على قرارات محكمة العدل العليا، ومن التأمين الإسرائيلي.
19)	اقتراح قانون بتعديل قانون القومية الإسرائيلي	"يوسف شايين و4 أعضاء آخرون	24	ليشمل أبناءء الأقليات التي تحارب من أجل إسرائيل مثل "الدروز والشركس" وغيرهم ممن يشاركون إسرائيل حروبها.

20)	مناقشة مقترح سيقدم لسكان الخان الاحمر يقضي بنقلهم من مكان سكنهم الحالي إلى المنطقة المقابلة لسكنهم شريطة ابتعادهم ما يقارب 300 متر عن الشارع.	–	24	ذكرت وسائل اعلام عبرية أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية فإن الارض المراد اقتراحها على البدو سكان قرية الخان الاحمر هي "أراضي دولة ؟".
21)	اقتراح قانون بضرورة سن قانون، يحرم بموجبه السجناء الأمنيين من مشاهدة المحطات العربية في السجون الإسرائيلية	"أوريت ملكا ستروك"	24	حيث يسمح لهم مشاهدة القنوات التي تبثها الجهات الإسرائيلية الحكومية فقط.
22)	اقتراح لسن قانون بتسليح أفراد الشرطة المتقاعدين	عضو الكنيست عن حزب الليكود	24	وذلك بهدف محاربة ما يسمى "بالارهاب" الفلسطيني.
23)	اقتراح قانون يمنع بموجبه إسرائيل تقديم أي قرض أو امتيازات من الأموال التي سبق أن صادرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي.	عضو الكنيست عن حزب الليكود	24	وذلك يكون بموجب قوانين خاصة بذلك.
24)	اقتراح قانون بضرورة تقديم الخدمات البلدية مثل الماء والكهرباء وبقية الخدمات للبؤر الاستعمارية.	"أوريت ملكا ستروك"	24	يستهدف هذا القانون البؤر الاستعمارية المقرر تحويلها لمستعمرات رسمية مستقبلا في "يهودا والسامرة".
25)	اقتراح قانون بتشكيل حرس مدينة يعمل في أوقات الطوارئ	"نير بركات وغيلا غمليئيل وميخائيل ميخائيلي" و 11 عضو اخرون	24	قدم عضو الكنيست كنيست، اقتراح قانون بتشكيل حرس مدينة يعمل في أوقات الطوارئ مثل الحروب والعمليات العسكرية. من دون أن يحدد القانون المناطق التي سيعمل بها.
26)	اقتراح قانون الجمعيات الخارجية	"بتسلال سموتيرتش وآفي معوز وسمحا روتمن" و3 أعضاء كنيست آخرون	24	ينص على إنشاء جسم خاص يعرف الجمعيات التي تتلقى أموال من جهات أجنبية ولا تعمل بشفافية، ويطلب منها تقديم تقارير مالية وغيرها من البنود. وفي حالة الرفض يمنع الجيش الإسرائيلي والجهات المختلفة إمكانية التعاون معها.
27)	اقتراح قانون عدم التمييز في شراء الآراضي في "يهوداوالسامرة" (الحق بشراء الأراضي) بطريقة يتم السماح فيها بشراء فردي للأراضي من قبل اليهود.	"بتسلال سموتيرتش وآفي معوز وسمحا روتمن" و3 أعضاء آخرون	24	على الرغم أن الامر العسكري الصادر عام 1971 بخصوص الاستخدام والتملك للممتلكات المتنقلة (يهودا والسامرة)، سمح للشركات المسجلة في "يهودا والسامرة" الشراء فقط، ما مكن اليهود من إنشاء شركات بيع وشراء الأراضي، وبهذه الطريقة استملك اليهود أراضي الفسطينيين في الضفة. القانون المقترح يعطي الحق بالشراء من دون تسجيل شركات.
28)	اقتراح الغاء الإدارة المدنية الإسرائيلية في "يهودا والسامرة".	"سمحا بيتون و5 اخرون	24	ويهدف لتحويل الصلاحيات الخاصة بالإدارة المدنية إلى الوزارات الحكومية المختلفة.
29)	اقتراح قانون تنفيذ الاتفاق المرحلي بخصوص الضفة وقطاع غزة	"سمحا بيتون وآبي معوز وميخائيل فولديغر" و3	24	ويهدف لوضع قيود والسجن لمدة خمسة أعوام لشخصيات من السلطة الفلسطينية تنشط في القدس والاعتقالات التي تتم لمن يحمل الجنسية الإسرائيلية ويقوم ببيع الأراضي.

		أعضاء كنيست آخرون		
30)	اقتراح قانون لمنع المس بإسرائيل	"يؤاف كابيش"	24	وذلك بواسطة المقاطعة ودفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها من قبل الجهة المقاطعة (BDS) من دون أن يثبت أنها تعرضت لأضرار، على أن تبلغ الغرامة 500 ألف شيكل.
31)	اقتراح قانون بتطبيق قوانين الأراضي والبناء والتخطيط الإسرائيلية	"يؤاف كابيش"	24	وذلك على المستعمرات الاسرائيلية في "يهودا والسامرة".
32)	تعديل اقتراح قانون قروض السكن	-	24	وذلك بمنحة مالية خاصة لشراء منزل في المناطق المعلن عنها "مناطق ذات أفضلية وطنية".
33)	اقتراح قانون لتحديد سعر الوحدات الاستعمارية في المناطق المصنفة "ذات أفضلية وطنية".	"يعقوب ليتسمان"	24	والتي تعتبر كل المستعمرات المقامة على أراضي الفلسطينيين في الضفة ومدينة القدس جزءا منها، بغض النظرعن ارتفاع اسعار الوحدات الاستعمارية في إسرائيل.
34)	اقتراح قانون لمنع التحريض في وسائل التواصل الاجتماعي	-	24	وهذا القانون موجه بالأساس إلى الفلسطينيين بين ما يسمى الخط الأخضر.
35)	اقتراح تعديل قانون بخصوص السجناء الأمنيين	"يوؤاف غالنت، 31 عضو آخرون	24	يهدف لحرمان السجناء الأمنيين من خدمات صحية محسنة مثل عمليات التجميل أو تقديم أدوية يحتاجونها غير موجودة في سلة الأدوية الإسرائيلية.
36)	اقتراح قانون بعدم رفع العلم الفلسطيني في مناطق (ج)	"شلومو قيرعي ، وأمير أوحنا" و 10 أعضاء أخرون	24	وذلك بهدف اعتباره علم "ارهاب" ودعوة لممارسة الارهاب ضد الاهداف الإسرائيلية.
37)	اقتراح قانون لمنح جائزة مالية لا تقل عن 50 ألف شيقل لكل من يلقي القبض على "مخرب"	"شيرن مريم هسيخل"	24	وذلك بهدف التقليل من العمليات الموجهة ضد إسرائيل.
38)	اقتراح قانون "منع الفلسطينيين من السيطرة على مناطق C".	قدمه أعضاء الكنيست من الليكود و 30 عضو آخرون	24	ويهدف القانون إلى معاقبة كل فلسطيني بحرمانه من الحصول على أي تصريح دخول إلى إسرائيل في حال قيامه بعملية بناء "غير قانوني" في المنطقة المذكورة، وذلك للمحافظة على المصالح الإسرائيلية.
39)	اقتراح قانون سمي "قانون حرمان السجناء من العلاج الطبي الإضافي"	عيديت سيلمان	24	" مثل عمليات التجميل أو تقديم أدوية غير متوفرة في سلة الأدوية الإسرائيلية لأي سجين فلسطيني متهم بتنفيذ عمليات "ارهابية".
40)	قانون المراعي.	اوريت ملكا ستروك والي دلال و12	25	يسمح بإقامة أبنية دائمة في المزارع الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية.

41)	– قانون تسوية المباني والمستوطنات الجديدة في الضفة الغربية مع ضمها إلى المستوطنات القائمة.		25	مع منح صلاحيات تطبيق القانون عليها من الإدارة المدنية إلى صلاحيات وزير الدفاع أو رئيس الوزراء.
42)	اقتراح قانون بمنح جائزة قيمتها 50 الف شيكل لكل من يلقي القبض على ملقي قنبلة حارقة.	شران مريم هسيخل	25	–50 الف شيكل لكل من يلقي القبض على ملقي قنبلة حارقة.
43)	قانون للكنيست يطالب فيه بسحب الجنسية من كل شخص يمارس العنف في أوقات الطوارئ مثل المشاركة في المظاهرات.	ميكي ليفي	25	سحب الجنسية من كل شخص يمارس العنف في أوقات الطوارئ مثل المشاركة في المظاهرات.
44)	قانون بمضاعفة عقاب كل من يخل بالأمن العام في المسجد الاقصى.	شران مريم هسيخل	25	عقاب كل من يخل بالأمن العام في "هار هبيت". المسجد الاقصى.

ملحق (5)

تفاصيل عمليات تجريف الأراضي (90 حالة تجريف) – 37 منها نفذها مستعمرون

المحافظة	عدد الحالات	التفاصيل
اريحا	1	• مجموعة من المستعمرين يستولون على تله في منطقة العوجا والارض تقدر مساحتها بدونمين وتتبع لوزارة الاوقاف وتربط اراضيها بين البؤرة الاستعمارية عومر والأراضي الوقفية في العوجا وقاموا بتجريف 100 دونم من اراض وقفية تقع بين مستعمرة نعما ومستعمرة تساخي
الخليل	11	• قيام المستعمرين بتجريف اراضي في محاولة لشق طريق استعماري يخدم مستعمرتي ماعون واتسخارمان • تجريف 12 دونم في خلة سلامة في ترقوميا من قبل جيش الاحتلال • جرفت قوات الاحتلال في منطقة غوين الواقعة جنوب بلدة السموع نحو 4 دونمات مزروعة باشجار الزيتون محاطة بسياج من اربع جهات مزروعة باشتال زيتون يبلغ عددها 250 شتلة تم اقتلاعها وتكسير خزانات • شق طريق من اراضي المواطن لربط مستعمرة كريات اربع المقامة على اراضي المواطنين • أقدم مستعمرو مستعمرة "افي جال" على القيام باعمال الحفر والتجريف في منطقة ام الرظف بهدف توسعة المستعمرة • جرفت قوات الاحتلال ارضاً في منطقة بيرين شمال شرق يطا لصالح شارع استيطاني بطول 700م يربط مقاما ونصباً تذكارياً لمقتل مستوطنين في المكان قرب مستوطنة بني حيفر جنوب غرب بني نعيم • جرفت قوات الاحتلال من اراضي المواطنين في عين البيضا وباشرت باعمال الحفر لاغراض استعمارية • جرفت قوات الاحتلال 4 دونمات من اراضي المواطنين في بلدة بيرين • جرفت قوات الاحتلال في منطقة ودادة جنوب بلدة السموع مساحة 2 دونم
القدس	6	• اعمال تجريف في اراضي المواطنين في منطقة الربابة • جرفت جيش الاحتلال بحي شعفاط لاحد المواطنين قطعة ارض تجارية • جرفت جيش الاحتلال سلسلة بطول 30م واشجار واشتال زراعية في منطقة الزعيم • بالاضافة الى اعمال تجريف في وادي الربابة في حي سلوان
بيت لحم	20	• قام المستعمرون بجرف مساحة من الأراضي في قرية بتير بهدف الاستيلاء عليها • 3 حالات تجريف من قبل قوات الاحتلال لاراضي في وادي فوكين مساحتها 27 دونما واقتلاع اشجار الزيتون

		• تجريف مساحة من الأراضي تقدر بنحو 50 دونمات في منطقة الخور الواقعة غرب بلدة الجبعة • تجريف 22 دونما من اراضي المواطنين الزراعية بين صوريف وقرية الجبعة • جرف جيش الاحتلال مساحة من اراضي المواطنين الزراعية (تمت مصادرتها سابقا) تعود ملكيتها للمواطنين، بهدف اقامة موقف للمركبات قرب حاجز الجبعة العسكري • جرف جيش الاحتلال في منطقة باطن المعصي اراضي بمساحة 4 دونمات • تجرف مساحة 2 دونم من اراضي المواطنين في الولجة • تجريف اراضي في حوسان من قبل جيش الاحتلال • تجريف حوالي 60 دونم من قبل المستعمرين في محاولة للاستيلاء عليها في منطقة ظهر الرياح التابعة لبلدة الخضر • قيام جموعة من المستعمرين في الجهة المقابلة لمدخل مستعمرة "تكواع باعمال حفر اليدوي • جرف مستعمر حوالي دونمين لتوسيع كسارته التي تبعد عن منازل المواطنين قرابة 100م في بلدة كيسان • قيام جيش الاحتلال في منطقة جبل ابو زعرورفي واد رحال بتجريف اراضي بمساحة 3 دونمات مزروعة باشتال الزيتون، بهدف التوسع الاستعماري.
جنين	1	• تجريف شارع زراعي لاحد المواطنين من قرية عنزة بطول نصف كيلو متر الامر الذي اعاق وصول المواطن الى ارضه.
رام الله	7	• تجريف مدخل بلدة راس كركر • تجريف 6 دونمات قرب حاجز نعلين الذي يمر منه العمال يوميا • تجريف اراضي بهدف شق طريق استيطاني جديد في اراضي بيتين • قامت مجموعة من المستوطنين باعمل التجريف في اراضي المواطنين في بلدة دير نظام • تجريف 8 دونمات وذلك في محاولة للاستيلاء على مساحة 5200 دونم من اراضي المواطنين في بلدة سنجل تحيط بها 3 مستعمرات من الشرق شيلو ومن الشمال جفعات هرئيل ومن الغرب جفعات هرؤيه، لصالح التوسع الاستيطاني • جرفت قوات الاحتلال على مدخل قرية النبي صالح عند برج المراقبة اراضي للمواطنين • تجريف طريق واد جرار والاراضي المحيطة في سنجل
سلفيت	3	• تجريف 40 دونم من اراضي الزاوية من أجل مد خطوط مياه لصالح شركة "ميكروت" • التجريف لأكثر من خمس ساعات على مساحة تقارب 300 دونم نطقة "العواريض" الواقعة شمال غرب قراوة بني حسان • قيام المستعمرون بتجريف أراضي منطقة "الخلايل" غرب بلدة بروقين وشرعوا بزراعة أشجار وإقامة "بركسات"
طوباس	11	• قام المستعمرون في منطقة سهل موفية شمال خربة الحديدية في الأغوار الشمالية، بشق طرق في أراضي المواطنين، بهدف تثبيت بؤرة إستيطانية جديدة في المنطقة

		• قامت مجموعة من المستعمرين في منطقة احمير التابعة لخربة الفارسية في الأغوار الشمالية، بأعمال الحفر والتجريف لمساحة تقدر 10 دونمات من الاراضي، تمهيداً لوضع بيوت متنقلة (كرفانات) في المنطقة التي أقاموا عليها بؤرة إستيطانية قبل حوالي العام • قيام المستعمرون بتجريف أراض على مقربة من خيام المواطنين في خربة الفارسية بالأغوار الشمالية؛ توطئة لإقامة مشاريع بنية تحتية ومدرسة ومرافق في المنطقة بمساحة 30 دونم • مجموعة من المستوطنين، جرفوا ودمروا طريقا زراعية في منطقة خلة خضر في خربة الفارسية • المستعمرون يجرفون اراضي في واد الفاو في الفارسية تجاوزت ثلاثين دونما.و شقوا طريقا ترابية في المنطقة. • حراثة الأراضي من قبل جيش الاحتلال في منطقة العويسات شرق خلة مكحول، التي تزيد مساحتها عن مائة دونم، هذه الأراضي مملوكة بالطابو للمواطنين، لكنهم لا يتمكنون من الوصول إليها منذ عشر سنوات بسبب ممارسات الاحتلال • شرعت مجموعة من المستعمرين بحراثة حوالي 150 دونما مملوكة لأهالي طوباس إلى الجنوب من سهل موفية، بهدف زراعتها، في محاولة للاستيلاء عليها.
طولكرم	1	• جرف مساحة واسعة من أراضي المواطنين من الجهة القرية الجنوبية لقرية كفا، ثم قام جيش الاحتلال بنصب بوابة واغلاقها.
قلقيلية	7	• كفر قدوم: تجريف خط مياه البلد الرئيسي بالاضافة الى 23 دونم مزروعة زيتون • جينصافوط: تجريف 1.5 دونم • جيوس: تجريف 35 دونم • حجة: تجريف 70 دونم • اماتين / فرعتا تجريف 7 دونم • عزون تجريف 100 دونم • قاقيلية: 5 دونم مزروعة جوافة
نابلس	22	• تجريفف اراضي في سبسطية وشق طرق فرعيه بالاضافة الى تجريف اراضي بهدف توسعة مغتصبة شافي شمرون • تجريف اراضي وشق طرق فرعيه في برقة والمسعودية • تجريف بهدف تمديد خط مياه ناقل للمستعمرات المحيطة من اراضي بلدة بديا • قامت قوات جيش الاحتلال في قرية بورين، بتجريف مساحة من الأراضي جنوب القرية، لصالح مشاريع إستيطانية بالاراضي القريبة من مستعمرة يتسهار • تجريفات واسعة في اراضي المواطنين في قرية جالود لصالح بؤرة بيش كودش وتوسعة نطاق البؤرة • تجريف اراضي المواطنين في قرية دير شرف من قبل جيش الاحتلال • توسعة لصالح مغتصبة يتسهار بمساحة 5 دونم من اراضي عصيرة القبلية • تجريف الطريق الواصل للأراضي الزراعية التابعة لمزارعي قرية عوريف القريبة من مستعمرة يتسهار الامر الذي منع وصول المزارعين لاراضيهم

		• اعمال تجرف في اراضي قريوت على مساحة 3 كيلو مترات • تجريف 50 متر من اراضي قصرة ونصب عدد من الاعمدة الكهربائية بهدف توسعة مستعمرة مجدوليم • تجريف 15 دونم من اراضي دوما لتوسيع البؤرة الاستيطانية " يش كودش". • شق مستعمرو مستعمرة "مجدوليم طريقا ترابية، تمهيدا للاستيلاء على 200 دونم من أراضي قصرة • تجريف 300 دونم من اراضي قوصين لتوسعة المنطقة الصناعية الاستعمارية في المنطقة • تجريف مساحة 300 متر من اراضي قوصين واغلقته بالسواتر الترابية • حراثة نحو 400 دونم من أراضي خربة الطويل التابعة لأراضي بلدتي عقربا ومجدل بني فاضل؛ من قبل المستعمرين بحماية قوات الاحتلال

ملحق (6)

محاولات إنشاء بؤر استعمارية[64]

المحافظة	المنطقة	عدد المحاولات
نابلس	اللبن الشرقي	2
	البطاين/ قريوت	2
	فرعتا	1
	قصرة	2
	عقربا/ خربة يانون	1
	عصيرة القبلية	2
	ياسوف	1
	برقة	2
	جالود	2
المجموع	15	
طوباس	عين الحلوة	3
	خربة الفارسية	4
	خلة مكحول /خربة موفيه	2
	نبع عين الساكوت	4
المجموع	13	
سلفيت	سكاكا	1
	دير استيا	1
	بروقين	2
	حارس	1
	قراوة بني حسان	1
المجموع	6	
رام الله	ترمسعيا	1
	البيرة/بسجوت	1
	مستعمرة تلمونيم	1
	سنجل	1

[64] المقصد من هذا الجزء من التقرير تسليط الضوء على محاولات المستوطنين إنشاء بؤر استعمارية فقط، ولا يعني أنه تمت إقامتها.

	دير جرير	1
	المغير	1
	دير دبوان	1
المجموع	**7**	
بيت لحم	خلة النحلة	1
	كيسان	1
	تقوع	1
	خلة الحمرا	1
	بيت جالا	1
	الرشايدة	1
المجموع	**6**	
الخليل	بني نعيم	1
	يطا / سوسيا	1
	صوريف	1
	كريات اربع	1
	ام الخير	2
	سعير	1
	بيرين	1
	خربة فرعا	1
	بويرة	1
المجموع	**10**	
اريحا	طريق المعرجات	1
	العوجا	3
طولكرم	بيت ليد/ ابو لوقا	1
جنين	يعبد	1
المجموع	**6**	
المجموع: 63		

ملحق (7)

أبرز عطاءات البناء في العام 2022

رقم العطاء	المستعمرة	عدد الوحدات	تاريخ الإعلان	جلسة فتح العطاء
2021/357	آدم/جفع بنيامين	96	2021/10/24	2022/6/21
2021/88	معاليه أدوميم	صناعي	2021/3/7	2022/2/22
2021/4	معاليه افرايم	48	2021/1/18	2022/1/10
2021/21	آدم	94	2021/1/18	2022/1/16
2021/13	هارحوما	-	-	-
2021/15	معاليه افرايم	18	2021/1/18	2022/1/19
2021/11	بيتار عيليت	2	2021/10/18	2022/6/3
2018/507	بيتار عيليت	50	2018/12/26	2022/3/1
2021/356	بيتار عيليت	1	2021/10/24	2022/3/20
2018/505	كرني شومرون	12	2018/1/17	2022/3/20
2019/88	ألفيه منشيه	تجاري	2019/7/9	2022/3/20
2021/359	بيتار عيليت	تجاري	2021/10/24	2022/3/20
2021/14	معاليه افرايم	178	2021/1/18	2022/3/30
2021/18	عمانوئيل	884	2021/1/18	2022/3/30
2021/22	ادم	131	2021/1/18	2022/3/30
2019/87	ارئيل	تجاري	2019/4/4	2022/4/25
2021/355	ارئيل	تجاري	2021/10/24	2022/4/25
2021/363	الكناه	42	2021/10/24	2022/4/25
2020/5	كرني شومرون	تجاري	2020/1/1	2022/4/27
2021/266	بسغات زئيف	250	2021/8/19	2022/5/18
2021/90	هارجيلو	تجاري	2021/3/7	2022/6/6
2022/15	جفعات زئيف	تجاري	2020/1/1	2022/6/6
2021/358	جفعات هماتوس	83	2021/10/24	2022/7/19
2021/362	الكناه	60	2021/10/24	2022/8/14
2018/294	كرني شومرون	20	2018/8/22	2022/8/22
2020/3	جفعات زئيف	70	2020/1/1	2022/9/14
2021/20	كرني شومرون	1	2021/1/18	2022/10/2

2022/172	كرني شومرون	تجاري	2022/5/26	2022/10/2
2021/89	هار براخا	تجاري	2021/3/7	2022/10/19
2022/97	شاعر بنيامين	تجاري	2022/3/30	2022/11/2
2022/121	هار غيلو	1	2022/4/6	2022/11/2
2022/134	جيلو	89	2016/7/27	2022/12/26
2021/19	كرني شومرون	48	2021/1/18	2022/12/26
2022/82	ادم/جفع بنيامين	60	2022/3/30	2022/12/26
34 عطاءً		**2238 وحدة سكنية**		

أبرز العطاءات التي لازالت فاعلة، وسيتم إقرارها في جلسات قادمة:

رقم العطاء	المستعمرة	عدد الوحدات	تاريخ الإعلان	جلسة فتح العطاء
2020/10	ألفيه منشيه	41	2020/1/1	2023/2/13
2020/21	افرات هدجان	تجاري/مكاتب	2021/1/1	2023/2/13
2021/6	بيت اريه	200	2021/1/18	2023/2/12
2021/231	ادم/ جيفع بنيامين	30	2021/1/18	2023/1/31
2021/368	ارئيل غرب	58	2021/10/24	2023/2/14
2020/312	القدس/ غيلا وغيلوت	290	2020/1/13	2023/2/20
2021/361	كرني شومرون	22	2021/10/24	2023/1/23
2019/91	اورنيت	11	2019/4/4	2023/1/18
2022/238	موديعيت مبايم	-	-	-
2020/19	كرني شومرون	8	2020/1/1	2022/12/29
2021/2	بيت اريه	159	2020/1/18	2022/12/29
2021/365	ارئيل غرب	252	2021/10/24	2022/12/29
2021/366	ارئيل غرب	108	2021/10/24	2022/12/29
2021/367	عمانوئيل	57	2021/10/24	2022/12/29
2021/369	ارئيل غرب	313	2021/10/24	2022/12/29
2022/89	شفوت راحيل	98	2022/3/31	2022/12/29
2022/173	معاليه ادوميم	تجاري	2022/5/26	2022/12/29
2017/115	الفي منشيه	78	2017/5/11	2023/1/23
2021/360	بيت ايل	346	2021/10/24	2023/1/23
2014/177	رمات شلومو	مجمد	-	-
20 عطاءً		**2071 وحدة سكنية**		